الأربعاء 10 أيار 2023
العدد 4910 السنة السابعة عشرة
Mercredi 10 Mai 2023 nº 4910 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

خطتا الأمم المتحدة لـ 2023
مليارات للنازحين وملايين للبنانيين

6

بلبلة في باريس... و«الحياد» السعودي الكاذب يطلق حملة مضادة لفرنجية

واشنطن تعرقل دعماً لقائد الجيش [2]

ذعر ما بعد الضربة
إسرائيل تنتظر الرد

[10 ـ 13]

(أ ف ب)

اليمن

صنعاء للرياض
جاهزون للحرب

14

04
تقرير
بدائل سلامة
لا فصل بين ما قبل الأزمة وبعدها

05
تقرير
غادة عون تدّعي على «ميد» وريا الحسن

14
تقرير

بوتين للغرب
كفى عبثاً بالذاكرة

قضية اليوم

بلبلة في باريس: خصوم فرنجية ينشطون

إبراهيم الأمين

خصوم المرشح سليمان فرنجية في لبنان كثر. لكنّ لديه خصوماً في الخارج أيضاً. تنوّع الأسباب واختلافها بين الداخل والخارج، لا يعالج أصل المشكلة التي تواجه الرجل. بمعنى أن من يريده رئيساً، يفعل ذلك من ضمن سياق يتصل بعلاقة لبنان بالإقليم، وبالإقرار الضمني بصعوبة أو استحالة التغيير في تركيبة النظام. ولأنّ معظم ردود الفعل المؤيدة أو المعارضة تنطلق من هذين الاعتبارين، فإن الانقسام حوله لا يبقى ثابتاً، بل هو عرضة لتغيير دائم.

وفق هذا المنطق، بدأت معركة ترشيح فرنجية الذي لا يدّعي امتلاكه عناصر قوة خاصة به وحده، بل يتصرف بواقعية

عثرات واجهت ترشيح زعيم المردة، بعضها سببه بعض الحلفاء وبعضها الآخر امتناعه هو عن المبادرة

دوريل عرضة لانتقادات حول طريقة إدارته الملف، وانتفاضة لخصوم حزب الله وسوريا في الإدارة الفرنسية

ويكثير من الصراحة إزاء عناصر القوة الأساسية التي يستند إليها. فخارجياً، يتصرّف على أنه يمثل امتداداً لمحور يحقّق انتصارات في المنطقة، وأن هذا السند القوي يجعله أقل قلقاً. أما داخلياً، فينطلق من أنه لا يمثل انقلاباً على الصيغة الحاكمة منذ اتفاق الطائف، وأنه المسيحي الذي يقرّ بالتغييرات الكبيرة التي طرأت على لبنان في العقود الخمسة الأخيرة، ويقدّم نفسه كاستمرار لسياسات الفترة السابقة. وربما يتاح له الاستدلال بتجربة عهد الرئيس ميشال عون من زاوية أن الطموحات الكبيرة للتغيير التي حملها الأخير تشظّت على أعتاب النظام الطائفي.

بهذا المعنى، يظهر فرنجية مرشحاً قليل النشاط والتفاعل مع العناصر الداخلية المعنية. فهو، عملياً، لم يعتبر ترشيحه بداية لعملية سياسية تتطلب منه أن «يهجم» باتجاه الخصوم أو المترددين. وحتى عندما زار البطريرك الماروني بشارة الراعي، فإنه فعل ذلك لأن لبكركي رمزية يستعين بها أي مسيحي يريد شرعية من مرجعية الطائفة التي يمثل، وليس ليطلب منه مقترحات أو خريطة طريق. فقد اعتذر، مثلاً، عن عدم تلبية طلب الراعي عقد اجتماعات مع أقطاب القوى المسيحية البارزة للبحث في الملف الرئاسي، منطلقاً من أن لقاءً كهذا سيحضره ممثلون عن قوى لديها تمثيلها الشعبي الأكبر من تمثيله بحسب نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. كما أنه يرفض الدخول في لعبة التصويت التي ستشطب اسمه فوراً من لائحة المرشحين. إذ يكفي أن يقول سمير جعجع وجبران باسيل وسامي الجميل إن الظروف لا تساعدهم على الترشح، حتى يخلصوا إلى أن على فرنجية عدم الترشح ليفتح الباب أمام تسوية تنتهي باختيار اسم آخر.

في هذه النقطة، يبدو فرنجية أكثر اتكالاً على الماكينة الحليفة له في المعركة الداخلية. فلا يجد نفسه معنياً بجولات حوارية أو عروضات أو نقاش مفصّل مع القوى الناخبة في المجلس النيابي. لا بل يعتقد بأنه لن يتمكن من نيل أصوات القوات اللبنانية وحزب الكتائب، ويترك الباب مفتوحاً على حليفه الأساسي، حزب الله، يتمكّن من الوصول الى اتفاق مع باسيل. وحتى في ما يتعلق بقبقبة النواب المسيحيين المستقلين، يرى فرنجية أن أيّ جهد يبذله لن يكون حاسماً في قرارهم، لأن هؤلاء ينتظرون إشارات من الخارج أو من مرجعيات كبيرة في الداخل. هذا كله يدفعه الى عدم القيام بحركة مطلوبة منه كمرشح، ما يمثل نقطة ضعف كبيرة في معركته، تضاف الى النقطة السلبية التي نجمت عن طريقة الإعلان عن ترشيحه، سواء من خلال المبادرة المستقلة التي قام بها الرئيس نبيه بري، أو حتى عبر التأييد الإلزامي الذي أضفاه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى إعلانه. فرنجية، في الحالتين، تحوّل الى مرشح لفريق يقوده طرف يواجه خصوماً في لبنان والخارج.

خارجياً، يدرك رئيس المردة أن الموقف العربي - الدولي حول رئاسة الجمهورية لم يعد يقوم على «سينية» ثلاثية كانت تضم سوريا والسعودية وأميركا بعد حدوث تغييرات كثيرة، أبرزها أن الأميركيين غير قادرين على فرض رأي على اللبنانيين، ولا على إلزام السعودية بتوجّه معين، ولا تربطهم بسوريا أي علاقات جدية. كما أن الرياض نفسها باتت تتعامل مع لبنان بطريقة مختلفة، وأن الأوان لن لكي يدرك معظم اللبنانيين حجم المتغيّر في السياسة السعودية التي يفرضها محمد بن سلمان، والتي لا تنظر الى لبنان كقيمة إضافية. وهو لم يكن ليغضب من هذا أو يراعي ذاك، لولا أن لديه مشكلة كبيرة في لبنان اسمها حزب الله الذي تتّهمه الرياض بأنه منع سقوط بشار الأسد في اليمن على الصمود.

لذلك، وجد فرنجية ضالّته في فرنسا. ورغم أنه ينتمي اجتماعياً إلى مكوّن تربطه بفرنسا، تاريخياً، علاقات قوية، إلا أنه يحرص على التفاهم الشامل مع الفرنسيين، لا اتكاله على باريس كلاعب أساسي في معركة تلبيّن مواقف خصومه. فهو، من جهة، يرى أن فرنسا حصلت بشكل أو بآخر على تفويض أميركي - أوروبي للقيام بهذه المهمة، وأن لها ثقلاً يتيح لها التفاوض مع السعودية وأطراف عربية أخرى حول الرئاسة في لبنان. ويستند في موقفه هذا الى أن لباريس ترشيح فرنجية في بيروت، لديها ما يوازيها في الخارج أيضاً. إذ تفيد المعطيات الواردة من باريس بوجود حملة ضغط قوية ضد الخيار الذي اعتمده الرئيس إيمانويل ماكرون، ويبدو أن هناك فريقاً يأخذ على المستشار الرئاسي باتريك دوريل أنه يتصرف بعشوائية ويحاول فرض رأيه داخل خلية الإليزيه، وعلى القوى اللبنانية، وأنه كان فظاً في التحاور مع السعوديين أيضاً. ويرى الفريق المعارض لدوريل أن الأخير يتسبب بمشكلات بعيدة المدى لفرنسا مع قوى لبنانية بارزة، ومع قوى ودول نافذة في المنطقة، من السعودية الى قطر وغيرهما ممن لديها حسابات مختلفة في لبنان. ويبدو أن هذا المناخ بات أكثر انتشاراً في الآونة الأخيرة، ووصل إلى مسامع ساكن الإليزيه، حيث بدأت الأصوات ترتفع داعية ماكرون الى مراجعة موقفه، ونفض يده من ترشيح «حليف نصر الله وبشار الأسد»، بإبلاغ حلفاء فرنجية أن فرنسا بذلت قصارى جهدها ولم تنجح في الحصول على تأييد بقية القوى لانتخابه.

لكن مشكلة خصوم فرنجية، في باريس والخارج، تكمن أساساً في عدم قدرتهم على تقديم بديل، وهذه ليست مشكلة بسيطة، بسبب فشل خصوم الرجل في الداخل في الاتفاق على مرشح يحرجون به ثنائي أمل وحزب الله. وهذا عنصر يستند إليه فريق ماكرون ليبقى متمسكا بموقفه، ساعياً الى خطف الورقة الرئاسية في لحظة إقليمية مناسبة. لكن، هذه اللحظة تحتاج الى تبدّل حقيقي في الموقف السعودي خصوصاً، لأن «الحياد» السعودي الذي يُروّج له ليس سوى حيلة لم تنطل على أحد. فلا الفريق المعارض لفرنجية أصابه الفزع ليهرول إلى التسوية، ولا حلفاء فرنجية تلقّوا جرعة دعم تتيح لهم الانتقال من مرحلة جمع الأصوات الـ 65 الى مرحلة تأمين النصاب لجلسة الانتخاب.

كل ذلك يقود الى استنتاج بأن حسم الأمر ليس وشيكاً. إلا أن مشاورات ولقاءات متوقعة عشية القمة العربية في 19 أيار وبعدها قد تقلب الصورة، بما يتيح للبنان إجراء انتخابات رئاسية تفتح الباب أمام حل حقيقي... أو النزول أكثر الى قعر جهنّم!

(الأخبار)

تقرير

ورقة كنسية سياسية أبعد من الرئاسيات

من بين التحركات الكثيرة الغريبة من بكركي، تُعقد لقاءات كنسية سياسية لصياغة ورقة تحاكي رؤية مستقبلية للوضع اللبناني أبعد من الرئاسيات

هيام القصيفي

ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي يجري فيها «عصف» فكري ونقاش موسع داخل حلقات سياسية ودوائر من النخب السياسية والأكاديمية المسيحية والمارونية. في المكتبة المارونية، آلاف الأوراق والنقاشات للقاءات متنوعة داخل مطرانيات أو جامعات أو مراكز أبحاث تابعة لمؤسسات كنسية جرت في السنوات الأخيرة. وقد تكون أبرزها الورقة السياسية التي أقرها المجمع الماروني واستحقت نقاشاً حول بعض تفاصيلها السياسية، إضافة إلى أوراق أخرى صادرة عن مراكز أبحاث مارونية حول ملفات سياسية كانت مطروحة في دوائر بكركي أيام البطريرك الراحل نصرالله صفير، إلى أن فُقد تأثير هذه المراكز تدريجاً.

ولم تغب النقاشات عن لجان موسعة انطلقت مع تولي البطريرك بشارة الراعي سدة البطريركية، لكن دورها كان يتقدم ويتراجع بحسب الظروف، إلى حد أن أفكاراً طرحها الراعي من الحياد إلى المؤتمر الدولي لم تكن وليد نقاشات هذه الدوائر، بل نتيجة عمل فريق اقتصر أحياناً على عدد محدود من المقربين من بكركي. ومنذ أن غاب لقاء قرنة شهوان، افتقدت الكنيسة الحضور السياسي بالمعنى العميق للنقاش السياسي الذي كان يرعاه المطران الراحل يوسف بشارة.

مع بروز اسم راعي أبرشية انطلياس الماروني المطران أنطوان بو نجم في ملف الرئاسيات، محاولاً التمثل بما فعله سلفاه المطرانان بشارة وكميل زيدان بمستويات مختلفة، بدا لبعض الراغبين في دور متعدد الاتجاهات للصرح، أن ثمة حراكاً يمكن التعويل عليه، في توسيع حلقة النقاش من بكركي إلى مطرانية بيسعون إلى لعب دور سياسي تحت عباءتها ومن ضمن خطها. أصطدمت حركة بو نجم بتعثر سياسي من القوى السياسية التي قيّدت حركته بمعايير أنهت المبادرة الرئاسية في مهدها، وجعلت من اللائحة الرئاسية مطيّة لكل من يرغب في إلحاق اسمه بمصاف المرشحين بتسويات مضمرة. علماً أن الراعي وفريقه لم ينظرا بارتياح إلى حركة مطران انطلياس، فاستعاد الراعي المبادرة، وكان لقاء بيت عنيا الذي كرس عملياً انتهاء مبادرة بو نجم الرئاسية، ومعها حركة بكركي في ملف شائك، تملك القيادات المارونية بدأ طولي فيه.

لكن حركة بو نجم أعطته، مع تشكيله فريقاً متابعاً، بعض الحيثية إزاء مطارنة آخرين يسعون مع الفاتيكان، ومع بعض العلاقات المحلية، إلى تعزيز مواقعهم تمهيداً لمراحل مستقبلية، من دون الانغماس في ملفات داخلية يعرفون تماماً أن تأثير الداخل اللبناني قليل فيها. هذه الحيثية المحلية دفعت بعدد من الشخصيات القريبة من القوى السياسية إلى التحرك، متكئة على حركة بو نجم نفسه، لبدء نقاشات سياسية تمهيداً لصياغة ورقة سياسية تحاكي الرؤية المستقبلية

بقدر ما تعطي بكركي هامشاً للنقاشات وتباركها تسعى إلى أن تكون لها الكلمة الأخيرة

للوضع اللبناني. ويتعزز وضع هذه الحوارات كون راعي أبرشية انطلياس يلتقي اتجاهات سياسية مختلفة وتجمعات سياسية غير حزبية تطرح أفكاراً سياسية متنوعة تضم مختلف الاتجاهات والطروحات المتعلقة بالنظام اللبناني، ومنها ما يثير إشكالات داخلية كالفيدرالية. وهذا يوسّع مروحة النقاش، لكنه يبقيه داخل أطر شخصيات المعنية تدور في فلكها لكنها ليست مكلفة رسمياً بخوضه، ولا بكركي تغطي «رسمياً» هذه النقاشات ما يعطيها حرية حركة وهامشاً أوسع لتبني أو رفض ما يمكن أن يخلص إليه المتحاورون. علماً أن ما يجري لا يزال ضمن أطر منفصلة، أي من دون حوارات جامعة على طاولة مستديرة تضم مختلف من يقدمون هذه الطروحات، ولا تزال الخطوات الأولى قيد الإعداد. أصل هذه الحوارات ينطلق من فكرة أن الأزمة الحالية تتعدى موضوع انتخاب رئيس للجمهورية، وأن دور بكركي يجب أن يكون أبعد من رئاسة الجمهورية، لأن الأزمة الحالية شاملة وكبيرة، وتتفاقم رغم انتخاب رئيسين للجمهورية منذ 2005. فالانتخابات لم تحل الإشكاليات الواقعة في إدارة الدولة ولا في الثغر التي نتجت من سوء تطبيق اتفاق الطائف، وما لم يطبق فيه كاللامركزية بأشكالها. كذلك فإن الصراع لا يزال هو نفسه بالنسبة إلى ملفات شائكة ومنها سلاح حزب الله، إضافة إلى التمسك بنهائية الكيان وتطبيق القرارات الدولية وإعادة التمسك بالأسس التي أرساها الدستور واتفاق الطائف.

تحفل الطروحات بأفكار متنوعة بحسب مقدميها، سواء كانوا حزبيين مقربين من الأحزاب المسيحية الكبرى، أو مجموعات تطرح أفكاراً فيدرالية أو نقاشات معمقة حول الطائف وتعديلاته. لكن الفكرة الأساس أن المتحركين يستظلون حركة بو نجم وتقدّمه على المشهد السياسي والإعلامي لوضع ورقة سياسية تطرح لدى جاهزيتها على قيادات الصف الأول وعلى بكركي في صورة رسمية، لأن أي حل للأزمة الكبرى لن يكون مرتبطاً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهذا يعني النظرة في صورة مكبرة على النظام اللبناني.

حتى تنضج أكثر ظروف الحوارات وعناوينها، يمكن النظر إلى موقف بكركي ومجلس المطارنة والقوى السياسية المسيحية التي ستكون أمام استحقاق مقاربة الورقة التي قد تخلص إليها النقاشات. فلكل من هذه القوى أجندتها السياسية ورؤيتها للنظام اللبناني وللطائف والعلاقات بين المكونات الأخرى، وحتى بالنسبة إلى سلاح حزب الله، ومن الذي يقدر أن ينقل الخلاف الداخلي بين هذه الأحزاب وأكاديميين وشخصيات تقدم نفسها على أنها تملك أطراً للحل الدائم، إلى مستوى نقاش سياسي موسع، والخروج منه بخلاصة موحدة. أما بكركي فبقدر ما تعطي هامشاً للنقاشات وتباركها مباركة أولى، تسعى إلى أن تكون لها الكلمة الأخيرة في ما يتعلق بإدارة الإكليروس أي حوار سياسي، فكيف إذا كان الأمر يتخطى الزواريب المحلية والعلاقات الحزبية ليكون على مستوى تقديم ورقة سياسية شاملة، تفترض آلية متابعة وعلاقات مع المكونات الأخرى. وهذه حتى الآن كانت ولا تزال ملكاً لبكركي وحدها.

المشهد السياسي

واشنطن تدخل على خط العرقلة... دعماً لقائد الجيش

طوال الفترة السابقة، صبّت رهانات حلفاء واشنطن والرياض في بيروت على دور سعودي مُعرقِل لوصول رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إلى بعبدا. ولكن، بعد تبلّغ هؤلاء بـ «الموقف الرسمي» السعودي الذي نقله السفير وليد البخاري، بدوا أكثر إرباكاً، وإن كان بعضهم سمع من الأخير كلاماً فيه تحريض غير مباشر، من قبيل تكراره أن «الأمر بيدكم، وإذا نجحتم في تعطيل وصول فرنجية، لن نعارض ما تقومون به».

غير أن هذا الإرباك، معطوفاً على شعور أميركي بفشل الدول التي اعتقدوا أن بإمكانها منع وصول فرنجية، دفعا واشنطن، على ما يبدو، للعودة إلى الدخول مباشرة في اللعبة. وتؤكد مصادر على صلة بالحركة الديبلوماسية الأميركية الدائرة حول لبنان وجود «تبدّل في الخطاب والسقف الذي عبرت عنه سابقاً السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا ومساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف». وتشير المصادر إلى أن «هذه الأجواء بدأت تتظهر منذ اسبوعين. فبعد تأكيدات سابقة لشيا بأن بلادها لا تدعم أي اسم للرئاسة وستتعامل مع أي شخص ينتخب، سواء فرنجية أو غيره، باتت حالياً تنقل مواقف مغايرة بالتزامن مع معلومات عن تواصلها مع معارضي فرنجية لحثّهم على التوافق حول اسم مرشح في وجهه». كما نُقل عنها قولها أمام سياسيين إن «هناك فرصة لكسر فرنجية، والمعطيات تشير إلى أن المتمسكين به يرفعون سقفهم إعلامياً، لكنهم في الجلسات المغلقة يفتحون الباب أمام خيارات أخرى».

كما نُقل عن شيا أن ترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون «يحظى بموافقة غالبية القوى المعارضة لترشيح فرنجية»، وأن فكرة الوصول سورياً لمقعدها في الجامعة العربية، والحديث عن خطوات تطبيعية قريبة بين الرياض ودمشق، ما دفع أوساطاً سياسية إلى الخروج بالانطباعات التالية:

أولاً، انتهاء فترة السماح التي منحتها واشنطن لباريس للتوصل عنه زواره أن «الأميركيين بدأوا يتحركون»، وهو ما يتقاطع مع ما نقله نواب مسيحيون على تواصل مع الفريق الداعم لوصول فرنجية. التحوّل الأميركي تزامن مع حركة السفير البخاري، وتعزز مع استعادة إلى تسوية قد تكون صعبة في حالة إصرار ثنائي أمل وحزب الله على رئيس المردة في مقابل تشدد الفريق الآخر بدعم قائد الجيش.

وتؤكد المصادر نفسها أن رئيس مجلس النواب نبيه بري وضع في أجواء هذا التحوّل الأميركي، ونقل إلى مرشح «توافقي» وضمان عدم وصول مرشّح فريق 8 آذار، بدليل أن ثمة ملامح لتدخل أميركي لدى قوى المعارضة (قوات، كتائب، «تغييريون» و«مستقلون») لحشدهم خلف مرشح للرئاسة مقابل فرنجية.

ثانياً، سعى الجانب الأميركي بداية إلى عدم الإيحاء بأن لا دور رئيسياً له في الملف الرئاسي، حتى لا يدفع فريق 8 آذار، وتحديداً حزب الله، إلى التشدد في دعم فرنجية. فكلف باريس إدارة الملف كونها قادرة على التفاوض مع الحزب. إلا أن الأجندة الفرنسية كانت مختلفة، إذ تمسك الفرنسيون بتسوية تتيح لهم تحقيق مكاسب في السياسة ويحافظ من خلالها على شعرة معاوية التي يربطهم أخيراً مع حارة حريك، بل وسعوا إلى إقناع المملكة العربية السعودية بالتسوية.

ثالثاً، تثير تطورات الإقليم قلق الأميركيين من أن تتحول فرصة لكسب الفريق المناوئ لهم في الصراع الرئاسي، من عودة سوريا إلى الجامعة العربية إلى الانفتاح السعودي على دمشق ما قد يمنح الأخيرة قدرة على إقناع الرياض بالتسوية في لبنان. وبذلك قد يكون الرهان على الموقف السعودي في وقف التسوية سقط، وهي إن لم تكن إيجابية في التعامل مع انتخاب فرنجية، إلا أن موقفها المحايد لن يدعم الفريق الآخر.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن القلق الأميركي ينبع من إبلاغ البخاري من التقاهم عدم وجود فيتو سعودي على فرنجية، ما قد يخفف الضغط عن عدد من الكتل النيابية، ومن بينها كتلة الاعتدال الوطني. وكان بارزاً أمس موقف النائب سجيع عطية، بعد اللقاء الذي جمع الكتلة بالبخاري، بأن المملكة «لا تضع فيتو على أي اسم، ما يعني أنها لا تضع فيتو على فرنجية». وعما إذا كان هذا الموقف رمادياً، قال «كيف يكون كذلك والمملكة أزالت الفيتو». والأمر نفسه قد ينسحب على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي ربما يبدّل موقفه ربطاً بالموقف السعودي.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

4 الأخبار ■ الاربعاء 10 ايار 2023 العدد 4910
لبنان

تقرير

بدائل رياض سلامة: لا فصل بين ما قبل الأزمة وما بعدها

ثلاثة أشهر تفصل عن انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في ظل شغور رئاسي وحكومة تصريف أعمال وانقسام سياسي حادّ، حتى بين الحلفاء. الترشيحات التي تظهر لا تنطلق من كفاءات وبرامج، بل تناقش بخلفية طائفية ووفق مقاربة لا تعتمد على الفصل بين ما قبل الأزمة وما بعدها

محمد وهبة

تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان أو تعيين حارس قضائي؟ الأمر ليس أحجية، بل سؤال متداول بين قوى السلطة، يحفّزه استحقاقان: قضائي مرتبط بما هو متوقع في 16 الشهر الجاري في فرنسا، مع ترجيحات بتوجيه اتهام إلى رياض سلامة بجرم اختلاس أموال وتبييضها، والثاني يتعلق بانتهاء ولايته آخر

هل يملك الحارس القضائي صلاحيات رسم السياسات النقدية وتنفيذها؟

تموز المقبل في ظل حكومة تصريف أعمال.

ورغم أنه لا ينبغي التقليل من قوّة رغبات سياسية بالتمديد لسلامة، إلا أن خطوة كهذه ستنتج مزيجاً معقّداً من القيود التي ستنشأ بموجب الاستحقاقين: فالتمديد يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء أو قانون التفافي يصدره مجلس النواب، وهذان يتطلّبان جرأة سياسية غير متوافرة لدى قوى السلطة. كما أنه يتطلّب مواجهة مع قوى خارجية، وتحديداً فرنسا التي ترغب في تصدّر إنجاز «قصّ» سلامة لتظهير حراكها في لبنان «إنجازاً» ضدّ الفساد. لذا، تجري مناقشة خيارات كثيرة، بعضها في العلن كتعيين حاكم جديد أو تعيين حارس قضائي، وبعضها همساً كالتمديد لسلامة أو نقل صلاحياته إلى النائب الأول، أو أيّ نائب آخر. لكن هذا النقاش يهمّش الهدف من التغيير حتى لو كان مفروضاً بانتهاء الولاية، وبالمشروع الذي يفترض أن يحمله الحاكم الجديد انطلاقاً من الصلاحيات اللامحدودة التي يملكها بموجب قانون النقد والتسليف، كما يغفل أن الحاكم يفترض أن يكون جزءاً من علاقة ما مع السياسة المالية التي يفترض أن تتولاها الحكومة.

في «فيدرالية الطوائف»، يتركّز الحديث حول انتهاء سلامة على آلية التوصّل إلى الاسم البديل. فالحاكم، عرفاً، يجب أن يكون مارونياً، ولا يمكن أن يحلّ محلّه نائبه الأول كما تنصّ المادة 25 من قانون النقد والتسليف، لئلّا يثير ذلك حساسيات «آخرين»، أو يهدد طرفاً سياسياً - طائفياً بخسارة مواقع وظيفية أخرى مكافئة طائفياً لموقع الحاكم. هذا النقاش هو ما يسيطر على الاستحقاق. وحتى عندما استدعى الرئيس نجيب ميقاتي النائب الأول وسيم منصوري للاستفسار عن الإجراءات الممكنة في مرحلة ما بعد سلامة، تمحورت إجابات الأخير حول الموقع الذي لا يحلّ محلّه أحد. وهو أساساً كان قد أجرى نقاشاً مع الرئيس نبيه برّي حول الاستحقاق، خلص فيه الأخير إلى تفضيل استقالة النائب الأول حتى لا يُحسب الأمر مكسباً شيعياً على الموارنة، في ظل الانقسام الطائفي الحادّ، رغم طرح الأمر من زاوية أن شغور منصب المدير العام للأمن العام (الشيعي) مُلئ لدى شغوره ببديل ماروني، وأن الأمر نفسه يمكن تطبيقه على الحاكمية.

من زاوية علاقة القوى السياسية بالخارج، التنافس محدود على المنصب. هناك مرشحون مرتبطون بتسوية سياسية كبرى مطروحة حالياً، أو يحاولون الارتباط بها أملاً بأن تنجز مبكراً. وهؤلاء، كجهاد أزعور وكميل أبو سليمان وسمير عساف، مرشحون انطلاقاً من قوّة دفع خارجية مصدرها علاقاتهم «المميزة» مع واشنطن وباريس أو مع مواقع أساسية فيهما. لكن كل المرشحين يستلهمون من مصدر واحد هو صندوق النقد الدولي الذي يملك معايير موحّدة لاستعباد الشعوب. لكن النقاش المحلي يدرك أن مهمّة الاستعباد سبق أن تكفّل بها سلامة باسم القوى التي تفكر بالتخلّي عنه اليوم، وأن هذه القوى المحلية تعدّ ممراً إلزامياً لنقل الاستعباد إلى الخارج.

هكذا تصبح الآلية المطروحة لاختيار الحاكم خارج نطاق الدستور والقانون، وتكمن في الاجتهاد والالتفاف. فمنصوري، مثلاً، بعيداً من البحث عن كفاءته ودرجة ارتباطه بالرئيس نبيه برّي، يُفترض أن يكون حاكماً لفترة انتقالية، بحسب نص المادة 25 من قانون النقد والتسليف (بحال شغور منصب الحاكم، يتولى نائب الحاكم الأول مهام الحاكم ريثما يعيّن حاكم جديد). كما تنص المادة 27 على أنه «بحال غياب الحاكم أو تعذّر وجوده، يحلّ محلّه نائب الحاكم الأول، وبحال التعذّر على الأول فنائب الحاكم الثاني، وذلك وفقاً للشروط التي يحدّدها الحاكم (...) وبإمكان الحاكم أن يفوّض مجمل صلاحياته إلى من حلّ محلّه». وفي الواقع، لا تميّز هذه المادة بين الشغور والتعذّر، رغم الفروقات الواضحة بينهما، لذا ثمة من يعتقد أن نقل الصلاحيات - وفق هذه المادة - إلى نواب الحاكم بقرار من سلامة قبل ساعات من انتهاء ولايته، هو قيد الدرس حالياً.

أما في ما يتعلق بتعيين حارس قضائي، وهي فكرة النائب جبران باسيل، الرافض انعقاد مجلس الوزراء والذي يجدها مخرجاً مناسباً، فتغفل أن الحارس القضائي لا يعيّن إلا في المحكمة بعد طلب من جهة لديها مصلحة في ذلك وتثبت مصلحتها. وللحارس القضائي مهمة محدّدة في قرار تعيينه، أي أنه يمارس أعمالاً تطلبها منه المحكمة لإدارة شؤون شركة ما وفق أسباب محدّدة. أي أنه بمثابة مدير إداري، ووصيّ على الموجودات والأملاك وتسيير المرفق، لكنه لن يكون وصياً على أعمال المجلس المركزي مثلاً، وليس في إمكانه إصدار النقد بموجب المادة 47 من قانون النقد والتسليف، ويصعب تصوّر أن تشمل مهمته رسم سياسة نقدية وما تنص عليه المادة 70 من قانون النقد والتسليف: الحفاظ على سلامة النقد اللبناني، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، الحفاظ على سلامة أوضاع النظام المصرفي. الحارس القضائي يمثّل مخرجاً سياسياً مناسباً لباسيل، تماماً كما أن استقالة منصوري أو امتناعه عن الحلول محلّ سلامة يعدّ مخرجاً مناسباً لبري.

المشكلة التي ستواجه من يتم تعيينه أو الحارس القضائي أو البديل الذي تنتقل إليه الصلاحيات، أنّ أيّاً من هؤلاء لا يحمل مشروعاً. ولا طائل من تغيير سلامة إذا استمرّ الخلف في السياسات نفسها، وإذا واصلت الحكومة النهج نفسه بتلزيم كل الأمر للحاكم. فالنهج المتأصل بتوزيع الخسائر عبر تعاميم من مصرف لبنان تحمّل المجتمع أعباء هذه الخسائر مضاعفة مرات عدّة. توزيع الخسائر بطريقة موضوعية أمر ضروري للانتقال إلى نهج جديد لا أرضية له حتى الآن. فعلى سبيل المثال، قرار السماح باستعمال الدولار النقدي في تسعير السلع والخدمات لا يحسب إلا من ضمن النهج السابق، ومثله قرار الدعم ثم التراجع عن الدعم السلعي ومواصلة دعم العملة. كلها قرارات تماشت وانسجمت أو كمّلت ما قام به حاكم الانهيار رياض سلامة. وهذه السلطة نفسها، تحاول تقديم بديل سلامة اليوم باعتباره إنجازاً طائفياً وأنه لن يكون سوى نسخة محدّثة من مشروع أو نموذج «كذبة» استمرّت لنحو ثلاثين عاماً. الفصل بين ما قبل الأزمة وما بعدها ليس مشروع هذه السلطة.

(هيثم الموسوي)

تقرير

غادة عون تدّعي على «ميد» وريا الحسن

رلى إبراهيم

تحضير النائبة العام الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون لطلب استئناف ضد قرار المجلس التأديبي بصرفها من الخدمة ضمن المهلة القانونية المحددة بـ 15 يوماً، لم يحل دون متابعتها التحقيق في الملفات التي تسبّبت في طردها، وفي مقدمها تلك المتعلقة بالمصارف ومصرف لبنان. وهي تواصل عملها بشكل عادي في قصر العدل، وتعقد جلسات محددة مسبقاً تتعلق بدعاوى مرفوعة من مودعين ضد مصارف. وقد ادّعت عون أمس على رئيسة مجلس إدارة بنك البحر المتوسط (ميد) ريا الحسن وكل من يظهره التحقيق بجرم تبييض الأموال، بعد رفض الأخيرة حضور جلسة التحقيق معها ورفض المصرف رفع السرية المصرفية، رغم أن تعديل القانون يسمح لقاضي التحقيق بطلب رفع السرية من دون العودة إلى أي طرف آخر، ورغم طلب الأوروبيين أخيراً من الدولة اللبنانية تطبيق أحكام هذا القانون.

وبعد تمنّع «ميد» عن التجاوب مع طلب عون ورفضه تبلغ موعد الجلسة من القاضية التي توجهت بنفسها مع الخبراء لتسليم التبليغ، حضر محامي المصرف أمس طالباً مهلة إضافية. إلا أن عون رفضت هذا «التحايل المستمر»، وادّعت على رئيسة مجلس الإدارة وكل من يظهره التحقيق، لينضمّ «ميد» إلى «سوسييتيه جنرال» و«بنك عودة» اللذين سبق أن ادعت عليهما بالجرم نفسه في إطار التحقيق في تحويلات 9 مليارات دولار بعد 17 تشرين الأول 2019 إلى قبرص وسويسرا. فيما وعد «بنك بيروت» بالتعاون، على أن تستكمل عون الإجراءات اللازمة لتبليغه بموعد جلسة قريبة، تحت طائلة ضمّه إلى المصارف الثلاثة في حال عدم الاستجابة لطلب رفع السرية المصرفية.

إلى ذلك، خاض مودعون، الذين تظاهروا أمس بدعوة من جمعية «صرخة المودعين»، مواجهات حادة مع القوى الأمنية. من أمام مدخل مجلس النواب المحاذي لبلدية بيروت، تحرّك المودعون ومعهم عسكريون متقاعدون نحو بنك بيروت في وسط العاصمة محاولين اقتحامه وعمدوا إلى تحطيم الصراف الآلي قبل أن يشتبكوا مع القوى الأمنية وحراس المصرف ما أدى إلى سقوط جرحى بين المحتجين. بعدها، توجّه هؤلاء إلى منزل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاولوا اجتياز الأسلاك الشائكة أمامه، وأنهوا تحركهم أمام مقر جمعية المصارف في الصيفي. التحرك، بحسب الجهة الداعية، جاء «احتجاجاً على القرارات والتعاميم الصادرة حديثاً بما يوحي أن الأموال طارت نهائياً والعمل جار على قوننة سرقتها، بدءاً من الكابيتال كونترول المقنع الصادر عن مجلس الوزراء مروراً بالتعميم الأخير لمصرف لبنان وصولاً إلى الإطاحة بكل القضاة الذين يتجرأون على محاسبة السارقين». اللافت أن بقية الجمعيات المعنية بحقوق المودعين تمتنع منذ مدة عن المشاركة في أي تحرّك في الشارع بذريعة عدم منح المصارف حجة للإقفال أو لإعلان الإفلاس، وتستعيض عن ذلك برفع دعاوى محلياً وخارجياً. إلى جانب خلاف الجمعيات بعضها بعضاً حول قيادة التحركات وإلقاء الخطابات وتورط بعضها بقبول إغراءات من المصرفيين والسياسيين حتى باتت بعض الجمعيات تمثل مصلحة السارقين لا الضحايا، وتؤمن للسياسيين غطاء تمرير كل القرارات المضرة بالمودعين عبر لعبها دور شاهد الزور في جلسات اللجان النيابية.

تواصل عملها كالمعتاد في قصر العدل وتتابع عقد جلسات تحقيق

توتّر جديد بسبب البيطار بين عبود وعويدات

بعد تجميد ملف التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، بفعل الدعاوى المقدمة في وجه المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، وادّعاء النائب العامّ التمييزي غسان عويدات عليه بجرم «اغتصاب السلطة»، علمت «الأخبار» أن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود يسعى إلى تحريك الملف لإعادة البيطار إلى مهامه. وكشفت مصادر قضائية أن «عبّود يفكر في تعيين قاضٍ (أعلى رتبة من البيطار) لاستجوابه في الجرائم المنسوبة إليه في دعوى عويدات باغتصاب السلطة وإساءة استخدام السلطة والنفوذ»، على أن يكون القاضي «من المعروفين بولائهم لعبود، ويصدر حكماً برد التهم الموجهة إلى البيطار بما يتيح له استئناف عمله».

وبحسب المصادر، فإن مساعي عبود «أثارت استياء عويدات وأعادت التوتر إلى العلاقة بينهما، ما سيمدد أزمة مجلس القضاء الذي لم يتمكن منذ أكثر من شهر من عقد اجتماع له، إذ سيعمد عدد من أعضائه إلى مقاطعة الجلسات لمنع تعيين هيئة اتّهامية يعيّنها مجلس القضاء الأعلى (لا يجوز أن تشمل في عضويّتها أيّاً من أعضاء المجلس) للنظر في الاستئناف في قرار قاضي التحقيق في حال حصل.

تقرير

ذرائع إدارية قد تضيّع على لبنان ملايين الحاكم

يهدّد الروتين الإداري والمماحكات الصبيانية بتضييع عشرات ملايين الدولارات على الخزينة العامة، في حال لم يجر حل مسألة حضور محامين عن الدولة جلسة في باريس الشهر الجاري للبت في تثبيت الحجز أو رفعه على أموال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

رلى إبراهيم

في الرابع من نيسان الماضي، اتخذت الدولة اللبنانية، عبر هيئة القضايا في وزارة العدل، صفة الطرف المدني في الدعوى المقامة أمام محكمة الاستئناف في باريس ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشقيقه رجا وصديقته والدة ابنته آنا كوزاكوفا، بجرائم اختلاس أموال وتبييضها والتهرب الضريبي. يومها، حضر الجلسة التي كان يفترض أن تحكم فيها القاضية أود بوروزي بتثبيت الحجز على أموال سلامة أو رفعه، محاميان مثّلا الدولة اللبنانية هما إيمانويل داوود وباسكال بوفي)، وطلبا درس الملف قبل إصدار الحكم النهائي، ما أدى إلى إرجاء الجلسة إلى 23 أيار الجاري.

بعد الجلسة، شكك وكيل سلامة في قانونية تعيين المحامين لعدم وجود مرسوم صادر عن الحكومة اللبنانية بتكليفهما، ولوّح بتقديم شكوى جنائية بتهمة التزوير ومحاولة الاحتيال في حال عدم إضفاء الحكومة طابعاً رسمياً على الإجراء. وربما هذا ما حفّز وزير العدل هنري خوري على إرسال كتاب إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أول من أمس، أحال فيه «العقدين الموقعين بالتراضي بين الدولة اللبنانية ممثلة بهيئة القضايا وكل من المحامين لتمثيل الدولة اللبنانية في الدعوى المقامة في فرنسا»، طالباً عرض الموضوع على مجلس الوزراء.

غير أن الكتاب جاء منقوصاً على ما تلفت مصادر مطلعة، لا سيما أن المادة 19 من المرسوم الاشتراعي رقم 151 الصادر بتاريخ 1983/9/16 تنص على أن «لوزير العدل، بناء على اقتراح المدير العام وبعد استشارة رئيس هيئة القضايا، أن يتعاقد مع عدد من المحامين لمعاونة هذا الأخير وذلك ضمن الاعتمادات المرصدة سنوياً في الموازنة. يعطى العقد الصيغة النهائية بمرسوم». إذ إن كتاب وزير العدل لا يتضمن استشارة رئيسة هيئة القضايا هيلانة إسكندر، ولا اقتراح المدير العام للوزارة القاضي محمد المصري، وليس مرفقاً بطلب مرسوم. وبحسب المعلومات، فإن خلافاً وقع بين خوري والمصري بسبب تعيين المحامين من دون اقتراح من الأخير. وتوضح مصادر وزارية أن الوزير طلب من المدير العام تقديم اقتراح بتعيين المحامين لإرفاقهما بالكتاب، فرفض المصري لأنه عندما طلب من إسكندر الاطلاع على كيفية تعيين المحامين، أبلغته أنها أجرت بالفعل استدراج عروض تقدم إليه 3 محامين انتقت اثنين منهم، وهو ما أدى إلى اعتراض المصري لعدم اطلاعه على الأمر مسبقاً، فرفض توقيع الاقتراح.

إلى ذلك، ثمة مشكلة أخرى تتعلق بعقد جلسة حكومية لإصدار المرسوم. إذ تؤكد مصادر السراي أن الرئيس نجيب ميقاتي ليس في صدد الدعوة إلى أي جلسة قريباً إلا إذا تم الاتفاق على الخروج بموقف موحد في ملف النازحين السوريين ليحمله معه إلى القمة العربية، ما يعني عدم إيلاء أولوية لتعيين المحامين من أجل استعادة الأموال المختلسة، ما قد يحرم خزينة الدولة منها في حال صدور الحكم في باريس بتثبيت الحجز. علماً أن مصادر قضائية تؤكد أن في إمكان القاضية إسكندر اتخاذ خطوات معينة في هذا الشأن إذا ما قررت الحكومة التخلي عن حق الدولة بحجج إدارية.

عدم توكيل الدولة محامين لتمثيلها في الجلسة يعني ضياع نحو 120 مليون يورو مجمّدة في فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ منذ نحو عام مع بدء التحقيقات الأوروبية في قضية سلامة والاتهامات بتبييض أموال بقيمة 330 مليون يورو عبر شركة «فوري» المملوكة من شقيق الحاكم. إذ إن الدعوى التي ينظر فيها القضاء الفرنسي قدمها كل من «تجمع ضحايا الممارسات الاحتيالية والجنائية في لبنان» وجمعية «شيربا» الفرنسية (متخصصة في الدفاع عن ضحايا الجرائم الاقتصادية)، وفي حال لم تتحرك الدولة فإن القانون يعطي لمقدمي الدعوة الحق باسترجاع الأموال المحجوزة، وهو ما أكدته بوروزي في رسالة وجّهتها إلى إسكندر، قبل جلسة الرابع من نيسان، أوضحت فيها بأن للمدعين فقط الحق باسترجاع الأموال في حال لم يمثل محامون الدولة في الجلسة، وهو ما دفع إسكندر إلى التحرك سريعاً قبل يومين من موعد جلسة تثبيت الحجز لتعيين المحامين، ولولا ذلك لكان صدر القرار لمصلحة المدعين. رغم ذلك، يبدو أن ثمة من يريد لوم إسكندر على عدم التقيّد بالإجراءات القانونية الروتينية، من دون الأخذ في الاعتبار أن الأمر كان سيضيّع على الخزينة أموالاً طائلة. فيما ترى مصادر مطلعة في هذه المشكلة المفتعلة محاولة لإحكام القبضة السياسية على هيئة القضايا ورئيستها التي تجرأت كما القاضية غادة عون على الادعاء على سلامة في لبنان ثم الدخول كطرف مدني في التحقيق المفتوح في باريس ضده، ولأن القاضية إسكندر تصرفت باستقلالية تامة من دون العودة إلى أي مرجعية لضمان الصالح العام.

من المواجهات بين المودعين وحراس المصارف والقوى الأمنية (هيثم الموسوي)

قضية

لا يترك مسؤولو الأمم المتّحدة مناسبةً إلّا ويؤكّدون فيها «أنّ برامج دعم اللبنانيين أكبر من تلك المخصّصة للسوريين في لبنان». آخر هذه التأكيدات أتى على لسان نائب المنسّقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان، عمران ريزا، في حديثه لـ«الأخبار» الأسبوع الماضي. في المقابل، تتناقض المعطيات الواردة في تقارير الأمم المتحدة الصادرة أخيراً مع كلام ريزا

خطتا الأمم المتحدة لعام 2023

مليارات للنازحين وملايين للبنانيين

فؤاد بزي

لم تدع الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بعدُ إلى حضور مؤتمر صحافي تعلنان فيه عن «خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية LCRP 2023»، كما جرت العادة. اكتفت المنظمة الدولية بنشرها على موقعها الإلكتروني مطلع الشهر الجاري، تحسّباً ربما لردود فعل في ظلّ الأجواء المشحونة ضد السوريين من جهة، وإصرار الدول المانحة على عدم تقديم أي مساعدة إلى الدولة اللبنانية من جهة ثانية. خطة الاستجابة أعلنت الحاجة إلى ما يقارب الـ3,8 مليارات دولار للتدخل الإنساني لصالح السوريين أولاً (وإن شملت أيضاً لبنانيين وفلسطينيين ومهاجرين، ويُعدّ اللبنانيون الذين سيحظون بالمساعدة مجتمعات مضيفة). في المقابل، تطلب «خطة الاستجابة الطارئة ERP»، الخاصة باللبنانيين (والفلسطينيين والمهاجرين من دون السوريين) 200 مليون دولار فقط.

تبدو قسمة هذه المبالغ أبعد ما تكون عن العدالة، إذ يُخصّص منها 200 مليون دولار فقط للأفراد اللبنانيين والفلسطينيين الأكثر حاجة، ويبلغ عددهم 2,9 مليون شخص. فيما يبلغ المبلغ المطلوب لمليون ونصف مليون نازح سوري، ومثلهم من اللبنانيين في المجتمعات المضيفة 3,59 مليارات دولار، ويضاف إلى هذه الفئة عدد لا يزيد على 200 ألف من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان، والقادمين من مخيمات سوريا. كما تتّسع الـ«لا مساواة في التقديمات» لتشمل عدد القطاعات المستهدفة، إذ تزيد تلك المخصصة للسوريين على 11 قطاعاً، شاملةً كلّ نواحي الحياة، من التغذية والمساعدة على الزراعة، تأمين الحاجات الأساسيّة، التعليم، الصحة، السّكن، الحماية الإجتماعية، المياه، الطاقة، وحتى الدعم النفسي. في الوقت الذي لا تغطي المساعدات الخاصة باللبنانيين أكثر من 8 قطاعات، لا تشمل الطاقة أو السّكن.

أعداد الفقراء

عددياً، يبلغ عدد السّكان في لبنان 5,8 ملايين من مختلف الجنسيات. يصل عدد اللبنانيين المقيمين إلى 3,9 ملايين، أي ما نسبته 67% من الموجودين على الأراضي اللبنانية، فيما تتوزّع النّسب الباقية على السّوريين، والفلسطينيين، وجنسيات أخرى. وتبلغ نسبة المحتاجين من المقيمين بعد الانهيار الاقتصادي الذي تصفه التقارير بـ«الأكبر في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي»، 63%، أو 3,9 ملايين شخص. ويُقسّم المحتاجون بين 2,1 مليون لبناني، و1,5 مليون نازح سوري، ويضاف إليهم حوالى 300 ألف شخص من الفلسطينيين والأجانب المقيمين في لبنان.

جغرافياً، يتركّز وجود اللبنانيين الأكثر حاجة إلى المساعدة في العاصمة بيروت، قضاء عكار، المتن، كسروان، عاليه، صيدا وصور. أمّا تركيز تواجد المليون ونصف المليون سوري المحتاجين إلى المساعدة، فيُختصر باقضية محافظة البقاع كلّها، ولا سيّما زحلة وبعلبك، بالإضافة إلى قضاءيْ عبدا وعكار. ويتوزع تواجد السّوريين في لبنان على 332 نقطة، تنتشر على كامل الأراضي اللبنانية تقريباً، باستثناء اقضية جبل لبنان الشمالي.

نحو الهجرة

تعترف تقارير الأمم المتحدة باستضافة لبنان لحوالي المليون ونصف المليون نازح سوري دخلوا أراضيه بعد عام 2011، وتضيف التقارير «أنّ الجهات الدولية صرفت، منذ ذلك الحين، على السّوريين في لبنان ما يصل إلى 9,3 مليارات دولار، إمّا مباشرةً، أو عبر الدولة اللبنانية». وتشير التقارير إلى «استمرار لبنان بالسّماح بتواجد أكبر عدد من النازحين على أراضيه مقارنةً بعدد سكانه، فالسّوريون يعيشون على ما يقارب 97% من البلدات اللبنانية». وفي الوقت نفسه، «تدفع الأزمة الاقتصادية الأسر نحو المزيد من الفقر، إذ ارتفع سعر السلّة الغذائية الأساسيّة 652% من تموز 2020، إلى أيلول 2022».

وفي مواجهة هذه الظروف، تؤكّد تقارير الأمم المتحدة أنّ «لبنان يشهد أكبر حركة هجرة في تاريخه». تصنّف النصوص الأمميّة اللبنانيين بين «مغادرين للبلاد بأمان من أفراد الطبقة الوسطى، والعمّال الماهرين، وأصحاب الجنسيات المزدوجة»، وبين من لا يمتلك هذه الرفاهية، وبالتالي يصبح ضحية لتجار الموت في البحار، حيث حاول 4296 شخصاً المغادرة خلال عام 2022، 26% منهم لبنانيون. ويضاف إلى طرق الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من لبنان، سفر لبنانيين إلى دول أخرى، منها ينطلقون في هجرتهم نحو أوروبا مثل ليبيا وروسيا، وفقاً لتقارير مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، والتي تسجّل وصول 595 منهم إلى أراضي القارة.

او تقليص الوجبات

من جهة أخرى، يقوم من تبقّى من اللبنانيين بتقليص استهلاكهم للطعام، ودفع الأطفال نحو سوق العمل للذكور منهم، والزواج المبكّر للإناث، إذ تشير تقارير اليونيسف إلى «أنّ 23% من الأطفال اللبنانيين يخلدون إلى النوم جوعى، و38% من الأسر اللبنانية تقلّص مصاريف التعليم، و60% من العائلات توفّر المال على حساب تكاليف الطبابة والعلاج، بالإضافة إلى استدانة 70% من الأسر لثمن الطعام. وبحسب استطلاع تبيّن وجود 800 ألف طفل في لبنان لا يتلقّون تغذية سليمة، وكما ترتفع نسبة وفاة الحوامل وحديثي الولادة، إذ تقوم أكثر من 40% من الحوامل باقل من 4 زيارات للعيادة النسائية خلال فترة الحمل، وتنخفض نسبة تغطية اللقاحات، والقدرة على الوصول إلى المستشفيات بنسبة 15%.

النازح أولاً

أمام هذا المشهد، لن توفّر برامج الأمم المتحدة، والتي تتعاون مع 439 شريكاً محلّياً، أو ما يُعرف بالمنظمات غير الحكومية، مساعدات متكافئة بين اللبنانيين، وبين السّوريين خلال العام الجاري، وسترجح الكفة بشكل شبه دائم للنّازحين على حساب اللبنانيين. ومن القطاعات التي ستتلقّى القدر الأكبر من المساعدة، قطاع التغذية، الذي قد يحصل فيه مليون ونصف مليون نازح على حوالي 600 مليون دولار، فيما المساعدات المخصصة للبنانيين في هذا المجال «غير محدّدة». أما في الموضوع الصحي، فالمساعدات المطلوبة للنازحين تناهز الـ150 مليون دولار، بينما لا تتخطى الـ67 مليوناً للبنانيين، في الوقت الذي يبلغ عدد اللبنانيين المستهدفين

لم تعلن الدولة ولا الأمم المتحدة عن خطة الاستجابة لعام 2023 في مؤتمر صحافي

1,22 مليون، مقابل 1,36 مليون نازح سوري. وتتكرّر الـ«لا عدالة» في توزيع المساعدات بين اللبنانيين والسّوريين في معظم القطاعات المستهدفة ببرامج الدعم الأمميّة.

والمشكلات ثانياً

إلا أنّ أثر هذه السّياسة واضح في تقارير الفرق الأمميّة أيضاً، إذ تشير استطلاعات الرّأي الخاصة بها إلى «ارتفاع بنسبة 21% للمشاعر السّلبية بين اللبنانيين والسّوريين مقارنةً مع عام 2018». أمّا المناطق «الأكثر سخونة»، واستعداداً للانفجار» فهي البقاع بكلّ أقضيته، عكار، والجنوب. وتُراوح أسباب هذه المشاعر السّلبية بين اللبنانيين والسّوريين، من المنافسة على الوصول إلى الخدمات الأساسيّة (كهرباء وماء) بنسبة 30%، إلى «الادّعاء بلا عدالة توزيع الخدمات الأمميّة» بنسبة 26%، وصولاً إلى المزاحمة على فرص العمل، والتي تحتلّ المركز الأول لأسباب المشكلات، بنسبة 50%.

باتت كثيرون يتنافسون على كفالة النازح السوري مقابل خدمات او اموال

أن «عدد النازحين السوريين المقيمين في البلدة يزيد على 1500 نازح معروف، عدا الأعداد الكبيرة التي لم يتم إحصاؤها بعد، ما يعني أن عدد النازحين في البلدة بات أكثر من ضعف المقيمين فيها من أبنائها. هؤلاء يستأجرون أكثر من 250 وحدة سكنية، وخلال السنوات الماضية تم بناء عشرات الأبنية السكنية والتي استفاد أصحابها من تأجير العائلات السورية».

ويؤكد زين الدين أن العديد من أبناء المنطقة «باتوا يتنافسون على كفالة النازح السوري، بعضهم من أصحاب المصالح ومتعهدي ورش البناء، فيستفيدون من العمال السوريين لتنشيط أعمالهم، والبعض الآخر من الذين يستغلون هذه الكفالة للحصول على الأموال، فيحصل كلّ كفيل على 250 دولاراً، وهذا منتشر في معظم القرى والبلدات المجاورة». ويلفت إلى أن «بلدية صفد البطيخ بدأت فعلاً بإحصاء عدد النازحين، ومن يثبت أنه غير قانوني يمنح مهلة 8 أيام لتسوية أوضاعه». ويشير إلى أن «أبناء البلدة يستفيدون مالياً من النازحين، فلو عاد جميع النازحين إلى بلدهم فإن معظم الشقق السكنية ستصبح فارغة، ولكن في المقابل فإن هؤلاء النازحين لا يلتزمون بالقوانين، فجميعهم يحصلون على كهرباء الدولة مجاناً وبشكل غير قانوني وهذا أدى الى انخفاض قوة الكهرباء بشكل كبير، وقصدت شخصياً المعنيين في مؤسسة كهرباء لبنان في بنت جبيل، فكان الرد أنه ليس بمقدور المؤسسة معالجة الأمر، علماً أن المؤسسة تضبط المخالفين من أبناء البلدة إذا ثبت أنهم يحصلون على الكهرباء بطريقة مخالفة للقانون».

هذه الشكاوى لا تلغي مطالبة عدد من أبناء المنطقة «بضرورة مراقبة من يعمل على استغلال النازحين أولاً، كمقدّمة لتسوية أوضاع النازحين، وخصوصاً الذين هم على صلة مباشرة بالبلديات والأجهزة الأمنية، ومن بينهم بعض رجال شرطة البلديات الذين يستخدمون الترهيب والترغيب للحصول على المنافع مقابل تغطية المخالفات».

على الحافة

نحو تغيير الإيديولوجيا الاستثماريّة للمياه

حبيب معلوف

يبدو أن هناك من يريد أن يغيّر الإيديولوجيا العالمية للمياه. ليس هذا وحسب، هناك من يريد أن يستغل أكبر قضية تواجه البشرية مثل تغيّر المناخ لتغيير الإيديولوجيا أو النظرة إلى المياه وتغيير طرق إدارتها واستثمارها. هذا الاتجاه بدأ واضحاً في المؤتمرات الدولية التي تُعقد سنوياً من أجل المياه، ومنذ بدء الترويج للاستثمارات الكبيرة في الإدارة مثل إنشاء السدود السطحية الضخمة المكلفة، أو في الاستثمارات الضخمة أيضاً في تحلية مياه البحار المالحة وكلّ ذلك تمهيداً لتبرير خصخصتها، أي دفع الدول للاستدانة لإنشاء مشاريع استثمارية ضخمة على المياه، ومن ثم الضغط على الدول لفرض نظم قانونية وإدارية بحجة استرداد الكلفة، تقوم على وضع تعرفة عالية ومتصاعدة وتحويل المياه إلى سلعة قابلة للبيع والإتجار، بدل أن تكون حقاً من حقوق الإنسان، مثل الهواء تماماً، ما على الدول سوى تأمينها بعدالة لكلّ الناس ووضع السياسات الضامنة والآمنة لذلك.

فهل كان العالم بحاجة إلى تلك الاستثمارات الضخمة فعلاً لسدّ الحاجات؟ وما هي الحجج التي بدأت في ما يُسمى مشاريع التنمية وانتهت أخيراً بضرورة التكيف مع التغيّرات المناخية، ولا سيما تلك المظاهر المناخية المتطرّفة التي تنتج فيضانات وجفافاً في الوقت نفسه. ليس المطلوب إنكار التغيّرات المناخية للتصدي لتبريرات كبار المستثمرين في قطاع المياه، الصناديق الدولية المموّلة والمروّجة للمياه كاستثمار وسلعة كالبنك الدولي. وهذا ما يفعله البعض عن جهل أو عن تواطؤ لتقديم حجج واهية تكذّبها التغيّرات المناخية كلّ سنة فعلاً.

مع أن قضية تغيّر المناخ تشكل حجة إضافية لصالح المياه نفسها ولصالح حق الشعوب فيها، الشعوب الحالية وتلك الآتية أيضاً، ضمن قواعد العدالة المناخية ذاتها. فلا حاجة إلى استثمارات كبيرة وتبرير التسليع لو تمّ احترام النظم الإيكولوجية المولّدة للمياه في الأنظمة السياسية والاقتصادية.

ولم يكن هناك من معنى وداعٍ للحديث عن حقوق بلدان المنبع والمصبّ والكثير من النزاعات حول ما يُسمى "المياه العابرة للحدود، لو تمّ احترام الإيديولوجيا الطبيعية للمياه والنظم الإيكولوجية المرتبطة بالمناخ وليس بتوزيع وهوية السكان. وتم تفسير الحق في المياه لكلّ إنسان سواء، سكن بالقرب من النهر أو النبع أو بعيداً عنهما، لأن النظم الإيكولوجية المرتبطة بتوليد المياه من شمس وبخار ومحطات وتبخّر وهواء ومساحات خضراء... غير مرتبطة بالتقسيمات الجغرافية الحدودية للدول والأقوام. والحقوق في المياه بالتالي هي حقوق أي إنسان أينما كان، وما على الدول سوى تأمين إدارة هذا المورد بعدالة وبحسب قواعد التوزيع العادل والأولويات الحياتية المتدرّجة من مياه الشرب أولاً، إلى باقي الاستخدامات المرتبطة بالغذاء والزراعة ومن ثم التصنيع والتزيين والترفيه... هذه هي الإيديولوجيا الطبيعية، بمعنى الأقرب إلى الطبيعة وأنظمتها وقوانينها والأقرب إلى حقوق الإنسان بوصفها جزءاً من الطبيعة وليس فوقها.

بالرغم من كلّ المشاكل التي أنتجتها فكرة التنمية التي تطلّبت المزيد من المياه، ومشاكل النمو السكاني وتهديد التنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ، لا تزال الإيديولوجيا المتسبّبة بهذه الكوارث تروّج للمزيد من الاستثمارات! وهذا ما فعله البنك الدولي في تقريره الأخير الصادر الأسبوع الماضي تحت عنوان "اقتصاديات شحّ المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حلول مؤسساتية". يعلن هذا التقرير أن الكميات المتاحة للفرد في هذه المنطقة تنخفض إلى 500 م3 سنوياً بحلول عام 2050، وستكون هناك حاجة إلى 25 مليار متر مكعب سنوياً إضافية وأن ذلك يحتاج إلى إنشاء 65 محطة لتحلية المياه بحجم محطة رأس الخير في السعودية وهي الأكبر في العالم في الوقت الحالي! مع التحفظ على تقدير حاجات الأفراد وكيفية تحديدها.

يأتي هذا التقرير، بعد تقارير سابقة طالما كانت تروّج لاستثمارات كبيرة مثل إنشاء السدود السطحية الضخمة وبأكلاف عالية، وإرهاق موازنات الدول بالديون، هذه الدول التي تتعهّد بزيادة الكلفة على المواطنين بالطبع. ودائماً تأتي حجج تغيّر المناخ والشحّ وتوقع زيادة الطلب في طليعة تلك الحجج!

بناءً على "نصائح" البنك الدولي، استثمرت دول المنطقة المذكورة بتقنيتَي التحلية والتخزين خلف سدود مكشوفة، مرتّبة ديوناً كبيرة عليها، بالمقارنة مع استثمارات بديلة وصغيرة جداً من أجل ضبط الهدر وترشيد الاستهلاك في القطاعات كافة. وبالرغم من كلّ هذه المشاريع الكبيرة، لا تزال هذه الدول تعاني من مشكلة الشحّ نفسها، لا بل إن بعض هذه الاستثمارات على أنهار عابرة للحدود، أدّت إلى شحّ في دول أخرى! بالإضافة إلى مشكلة استسهال الاستثمار في الآبار والمياه الجوفية بشكل استنزافي. بالمقارنة أيضاً مع قلة الاستثمار في معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في مجالات عدة وتوفير المياه العذبة... حتى بات ما يُقدر بأكثر من 60% من سكان هذه المنطقة يعيشون تحت ما يُسمى "الإجهاد المائي".

يتوقع التقرير أزمة لجوء جديدة ستضرب المنطقة المذكورة بسبب شحّ المياه، يمكن أن تتجاوز عشرة ملايين لاجئ! مع الإشارة الى أن 2,3 من سكان العالم في حالة هجرة ولجوء الآن (بحسب تقرير آخر للبنك الدولي) بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن تتضاعف هذه النسبة بسبب الكوارث المناخية التي في معظمها مائية (فيضانات وشحّ وجفاف)!

انطلاقاً من كلّ هذه المخاطر والكوارث، ألا يفترض تغيير إيديولوجيا الاستثمار والخصخصة المدمّرة التي وصلت إلى حدود أن تكون المياه موضوع تداول في البورصة العالمية! والعودة إلى الإيديولوجيّة البيئية الطبيعية للمياه، كما أسلفنا، وبالتالي تغيير استراتيجيات الدول للتنمية وتطوير وتوسيع شبكة الحقوق الدولية والمحلية للإدارة... للتكيّف فعلاً مع التغيّرات المناخية المتطرّفة والقاسية فعلاً؟! ولبنان في طليعة دول هذه المنطقة الذي كان يحتاج إلى استراتيجية معاكسة لتلك التي اتّبعها، كونه ينعم بنظام إيكولوجي مميّز لناحية وفرة موارده المائية، لم يكن بحاجة إلا إلى حسن الإدارة، وأن لا يُترك موضوعاً حساساً وحياتياً كهذا بيد التجار وسماسرة المشاريع الاستثمارية والإنشائية المكلفة. وللحديث صلة.

تقرير

منتفعون بالعشرات بحجّة «تسوية أوضاع النازحين»

دانيِ الأمين

في موازاة العمل على تسوية أوضاع النّازحين السوريين بقرار من وزير الداخلية، وما رافقه من حملات تدعو إلى عودتهم إلى سوريا، بدا واضحاً أن ما يجري من إجراءات محلية لتطبيق القرار بإدارة البلديات، بات محط استغلال عديدين من الذين يعملون على الاستفادة من حاجة المئات من النازحين إلى كفلاء لهم من اللبنانيين، إضافة إلى حاجتهم إلى أماكن قانونية للسكن.

في هذا السياق، يلفت أحد مخاتير مُنطقة بنت جبيل الى أن «عملية الاستغلال يديرها أشخاص على علاقة بالنازحين، وخاصة من الذين يتم تكليفهم من البلديات لمتابعة أمورهم داخل كلّ بلدة». يشير المختار إلى «شرطي بلدي فتح علاقة مباشرة مع معظم النازحين المقيمين في بلدته، وبات يعمل على تأمين بعض الحلول والمخارج الملتوية لهم بعد الحصول على مبالغ مالية منهم، أو الاستفادة من أعمالهم المجانية، حتى إنه بات يرافق بعض المشرفين على الجهات المانحة وتحصيل ما يمكن تحصيله من خدمات ومنافع». ويشير محمد، أحد المقيمين في القضاء إلى أن «أحد أبناء المنطقة كفل أكثر من عشرة عمال سوريين مقابل المساهمة في بناء منزله الجديد، أو الحصول على أجور تُمنح له بشكل دوري، أو مقابل خدمات متبادلة، وهناك العشرات من أمثاله، ولا نعلم لماذا توافق الأجهزة الأمنية المعنية على كفالة مثل هؤلاء؟».

كما عمد العشرات من أبناء المنطقة إلى بناء غرف صغيرة أشبه بالمخيمات في الحقول من دون أعمدة، ومن دون رخَص، وتأجيرها للسوريين مقابل بدلات مخفّضة. يلفت مختار بلدة صفد البطيخ محمود زين الدين إلى

(علي حشيشو)

بنية اقتصادية مضادة للإصلاح

بشارة مرهج *

ما أذكره عن الحكومات اللبنانية التي تولت المسؤولية منذ ستينيات القرن الماضي، أنها كانت حكومات مأزومة أو عاجزة عن تحقيق الأهداف التي كانت ترسمها لنفسها، كما للرأي العام. وأذكر أيضاً أن ما من وزير في الحكومة، ومن بينهم رئيس مجلس الوزراء، إلا وكان يشكو، سرّاً أو علانية، من وجود «سلطة خفية» في الدولة والمجتمع تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لإحباط مشروع ما، أو فرض إجراء ما من وراء ظهر الحكومة، أو أحياناً بموافقة رئيسها وبعض المواقع فيها. على هذا النحو، أفشل كبار التجار خطوة الدكتور إميل بيطار، وزير الصحة في حكومة الرئيس صائب سلام عام 1970، التي هدفت إلى تخفيض أسعار الدواء وكسر احتكاره. هكذا أفشل كبار التجار أيضاً مبادرة د. إلياس سابا، وزير الاقتصاد الوطني، في الحكومة نفسها، لكبح الإنفاق وفرض رسوم على بعض المستوردات، وخاصة الكماليات منها. وهكذا أيضاً أفشلت الحكومة الخاضعة لسلطة كبار التجار ورجال الأعمال محاولة الوزير جورج افرام عام 1993 لإصلاح مؤسسة كهرباء لبنان وتحسين أدائها، بانتظار توفر الأموال لتطويرها كلياً في وقت لم يكن يملك فيه لبنان القدرة المالية على بناء المعامل المطلوبة إلا بالاستدانة.

وإذا دققنا في معظم الخطوات الإصلاحية التي تم القضاء عليها قبل أن تبرعم وتزهر، لوجدنا إنها تندرج في السياق نفسه، حيث إن الطبقة المهيمنة على القرارات - والمؤلفة من كبار التجار وكبار المصرفيين وكبار رجال الأعمال – كانت على الدوام ترفض أي تغيير، أو حتى تعديل، في التوجهات الاقتصادية العامة أو القطاعية، إلا إذا أتى من طرفها ومعبّراً عن نظرتها الليبرالية المتفلتة التي ترى مصلحة المجتمع مؤمّنة ما دامت هي صاحبة القرار وإليها تنساب الأرباح.

وعندما كانت هذه الطبقة تُواجه بمقترح تغييري، تعتبره خطراً على مصالحها، كانت تتصدى له بشراسة حتى لو كان صادراً عن البيئة نفسها أو عن النظرية الاقتصادية نفسها التي تدّعي «عصمتها»، مدعية أنه لا يلبي مصلحة البلاد ولا ينسجم مع مرتكزات وديناميات الاقتصاد الوطني، مدركة في قرارة نفسها أنها تدافع عن الواقع القائم الذي يؤمن لها الأرباح والنفوذ والامتيازات. ولم تكن هذه المجموعة الحاكمة تدع فرصة تمرّ إلا وتمدح فيها النظام الاقتصادي الحر وتعزّ إليه ازدهار لبنان وتميّزه. لكن هذه المجموعة نفسها سرعان ما كانت تتخلى عن نظرتها الليبرالية البدائية حينما كانت ترى حاجة لحماية مصالحها عبر إجراءات وتدخلات حكومية لا تتفق وحركة السوق وإبداعات «اليد الخفية».

ومن المسجّل عليه أن الاحتكارات القائمة تحت عناوين مختلفة اليوم، كما بالأمس، تسيطر على معظم الأسواق، ولا سيما الاسمنت، الطيران، الدواء، الغذاء، الوكالات الحصرية، التبغ، النفط والغاز، الاتصالات، المصارف، إلخ. وهذه السيطرة تعني التحكم بالأسعار والأرباح من دون العودة إلى السوق وعوامل العرض والطلب. وهذا الواقع الذي يشكل ضغوطاً هائلة على المواطن كما على الاقتصاد الوطني بدرّ أرباحاً غير منطقية وغير مبررة للمحتكرين الذين يبدّلون معتقداتهم الاقتصادية كلما دعت مصالحهم إلى ذلك.

إلى ذلك، فإن الذين ينادون بالشفافية والمحاسبة في المنتديات والمؤتمرات نجدهم في واقع الأمر أكثر الناس تهرباً من الالتزام بهذه المعايير والتدابير تحت ستار السرية المصرفية أو سواها من القوانين الملتبسة التي صيغت بتوجيهاتهم وتدخلاتهم مع السلطة التشريعية. وتنجو هذه المجموعة بممارساتها الملتوية كلّما هبّت التطورات الاقتصادية لمصلحتها، فتستفيد من تدفقات الرساميل، كما من التطورات السياسية المحيطة بنا، مثلما حدث بعد نكبة فلسطين وتحوّل خطوط التجارة والنفط والطيران الى لبنان الذي استفاد كثيراً من ذلك، كما من خبرات وأموال الفلسطينيين الذين هُجّروا من بلادهم بقوة السلاح الصهيوني، أو من خبرات وأموال السوريين الذين نزحوا إلى لبنان بعد التحولات السياسية التي شهدتها بلادهم في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وبينما كانت هذه المجموعة تعارض أيّ تحوّل تعتبره خطراً على مصالحها، كانت تتصدى له بشراسة حتى لو كان صادراً عن البيئة نفسها أو عن النظرية الاقتصادية نفسها التي تدّعي «عصمتها»، مدعية أنه لا يلبي مصلحة البلاد ولا ينسجم مع مرتكزات وديناميات الاقتصاد الوطني، مدركة في قرارة نفسها أنها تدافع عن الواقع القائم الذي يؤمن لها الأرباح والنفوذ والامتيازات. ولم تكن هذه المجموعة الحاكمة تدع فرصة تمرّ إلا وتمدح فيها النظام الاقتصادي الحر وتعزّ إليه ازدهار لبنان وتميّزه. لكن هذه المجموعة نفسها سرعان ما كانت تتخلى عن نظرتها الليبرالية البدائية حينما كانت ترى حاجة لحماية مصالحها عبر إجراءات وتدخلات حكومية لا تتفق وحركة السوق وإبداعات «اليد الخفية».

(هيثم الموسوي)

وصحيح أن العامل الخارجي (دولياً وعربياً)، إضافة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، ساهما في تزخيم وتعقيد الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد، إلا أنه يصح القول أيضاً إن لبنان، بسبب النهج المتخلف للحكم وقصور المنظومة الحاكمة، لم يتمكن من تحييد أو تخفيف أثر هذه العوامل على أوضاعه وتوازناته الداخلية، بل اندفع عبر العديد من مؤسساته السياسية المتخاصمة إلى محاولة الاستفادة من تلك العوامل وتوظيفها لمصلحته، غير عابئ بالنتائج المترتبة عن ذلك النهج الذي أفاد قيادات دوائر والحق أضراراً جسيمة في البلاد تعذّر تعويضها رغم الوعود الداخلية والخارجية.

ورغم التجارب المريرة التي خاضها لبنان، وشكلت عبرة يستفاد منها للتطلع إلى الأمام بسياسات حكيمة متوازنة، استمرت الجماعات الحاكمة في غيّها وعنادها ورفضها لأيّ إجراءات إصلاحية تحدّ من الاحتكارات والامتيازات التي «وهبتها» لنفسها على حساب البلاد وأهلها. وكانت هذه الجماعات في قراراتها العلنية أو المستترة تغدق الأموال والمنافع على أفرادها وجمعياتها وإن أخطأوا أو انحرفوا، وتفرض بالمقابل سيف الحرمان على الجماهير ومؤسساتها، سواء استحقت أو أصيبت بأضرار. وأبلغ مثل على ذلك ما حدث في عملية دمج المصارف والهندسات المالية حيث كوفئ المسؤولون عن الخسائر والاختلالات المصرفية بمئات ملايين الدولارات، بينما حرمت تعاونيات ونقابات من بضعة ملايين استحقوها لخلل وفساد في إدارة رسمية أساءت الأداء وأخفت المعلومات.

وإلى جانب الحروب التي كان الكيان الصهيوني يشنّها بلا هوادة على لبنان، وإلى جانب الانقسامات والصراعات الداخلية وما جلبته من ويلات على البلاد واقتصادها، كانت الإدارات تتوالى مفصحة عن مخاطر وكوارث تتهدد البلاد فيما لو لم تُتخذ إجراءات جذرية لمعالجة الخلل البنيوي والممارسات الخاطئة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية. لكن تلك الإنذارات التي تم التنبيه لها من قبل الأخرى محاولةً احتواء أجواء الاحتقان الاجتماعي المنتشرة في البلاد، وخاصة في الأرياف وضواحي المدن. غير أن محاولات الاستيعاب تلك لم يحالفها النجاح بسبب جشع المجموعة نفسها التي كانت على الدوام ترفض التخلي عن نهجها الاستغلالي الاحتكاري ولو كان الثمن مزيداً من الأزمات الدورية للاقتصاد اللبناني ومزيداً من الإفقار والهجرة للبنانيين.

صحيح أن العامل الخارجي (دولياً وعربياً)، إضافة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، ساهما في تزخيم وتعقيد الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد، إلا أنه يصح القول أيضاً إن لبنان، بسبب النهج المتخلف للحكم وقصور المنظومة الحاكمة، لم يتمكن من تحييد أو تخفيف أثر هذه العوامل على أوضاعه وتوازناته الداخلية، بل اندفع عبر العديد من مؤسساته السياسية المتخاصمة إلى محاولة الاستفادة من تلك العوامل وتوظيفها لمصلحته، غير عابئ بالنتائج المترتبة عن ذلك النهج الذي أفاد قيادات دوائر والحق أضراراً جسيمة في البلاد تعذّر تعويضها رغم الوعود الداخلية والخارجية.

ورغم التجارب المريرة التي خاضها لبنان، وشكلت عبرة يستفاد منها للتطلع إلى الأمام بسياسات حكيمة متوازنة، استمرت الجماعات الحاكمة في غيّها وعنادها ورفضها لأيّ إجراءات إصلاحية تحدّ من الاحتكارات والامتيازات التي «وهبتها» لنفسها على حساب البلاد وأهلها. وكانت هذه الجماعات في قراراتها العلنية أو المستترة تغدق الأموال والمنافع على أفرادها وجمعياتها وإن أخطأوا أو انحرفوا، وتفرض بالمقابل سيف الحرمان على الجماهير ومؤسساتها، سواء استحقت أو أصيبت بأضرار. وأبلغ مثل على ذلك ما حدث في عملية دمج المصارف والهندسات المالية حيث كوفئ المسؤولون عن الخسائر والاختلالات المصرفية بمئات ملايين الدولارات، بينما حرمت تعاونيات ونقابات من بضعة ملايين استحقوها لخلل وفساد في إدارة رسمية أساءت الأداء وأخفت المعلومات.

وإلى جانب الحروب التي كان الكيان الصهيوني يشنّها بلا هوادة على لبنان، وإلى جانب الانقسامات والصراعات الداخلية وما جلبته من ويلات على البلاد واقتصادها، كانت الإدارات تتوالى مفصحة عن مخاطر وكوارث تتهدد البلاد فيما لو لم تُتخذ إجراءات جذرية لمعالجة الخلل البنيوي والممارسات الخاطئة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية. لكن تلك الإنذارات التي تم التنبيه لها من قبل العديد من المطّلعين الموضوعيين لم تلق آذاناً صاغية من الجماعات الحاكمة، وإنما جوبهت بالرفض والتعنّت والاستهتار، لأن هذه الجماعات لم تكن راغبة، أو بالأحرى لم تكن قادرة، على اتخاذ إجراءات إصلاحية أو بناء احتياطات تستخدمها وقت الحاجة، على اعتبار أن ذلك يؤثر على سطوتها وسمعتها ويمسّ بأرباحها. فأثرت الإنكار والاستمرار في نهجها الأناني، معتمدة في بلاطها على «اليد الخفية» المدعومة والتطورات السياسية المؤاتية لحل المشاكل الكبرى التي كانت تتعقد وتتفاعل مع مرور الوقت، وفي مقدمها الاختلالات التي بدأت تظهر بقوة على السطح كالعجز في ميزان المدفوعات الذي أطل في عام 2011 وتابع صعوده حتى الانفجار الأول في

> **نجحت هذه المجموعة بممارساتها الملتوية كلما هبّت التطورات الاقتصادية لمصلحتها، فتستفيد من تدفقات الرساميل، كما من التطورات السياسية المحيطة بنا**

17 تشرين الأول عام 2019، باستثناء سنة 2016 التي تدرّع بها حاكم البنك المركزي السيد رياض سلامة لتأكيد سلامة الأوضاع المالية والنقدية، فيما كانت تلك السنة، ولأسباب عارضة، الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

وإلى جانب الاختلال المتعاظم في ميزان المدفوعات الذي أشر بوضوح إلى تناقص خطير في تدفق الرساميل إلى لبنان، بالتزامن مع ازدياد مطّرد في حجم الدين العام وارتفاع في سعر الفائدة، كانت عجوزات الموازنة العامة قد بلغت مستوى لا سابق له، فيما كانت المصارف تعاني أزمة مستفحلة تعالج بالإنكار وخداع الموديعين ورفع الفوائد – المرتفعة أصلاً – وانتظار العون من البنك المركزي. أمّا هذا البنك، فكان، بدوره، يشكو من تفاقم الأزمات التي شارك في صنعها من خلال الإذعان للطبقة السياسية وإسرافها في الإنفاق، أو من خلال سياسة تثبيت سعر القطع التي اعتمدها متغنّياً بفوائدها، أو من خلال الهندسات المالية التي اضطرّ إلى تعميمها على كل البنوك بعدما كان الأمر مقتصراً على بنوك من الفئة الأولى، حيث نال كل منها ما يقارب المليار دولار لسداد ديون تكبدها في الخارج بسبب استثمارات خاسرة اعتمدها البنك، أو أحد أصحابه المغامرين، مستخدماً أموال المودع اللبناني.

والحق يقال إن حاكم البنك المركزي كان «كريماً» للغاية مع هذه المصارف، وخاصة بنك عوده، بنك البحر المتوسط، بلوم بنك، كما كان «كريماً» مع أركان الطبقة السياسية ووجوه دينية وإعلامية أغدق عليها قروضاً ميسّرة وتسهيلات لا يستطيع الإفصاح عن أبعاد ضخامتها وافتقارها إلى التغطية القانونية اللازمة. شأنها شأن حسابات البنك المركزي التي طالما طلبتها الحكومة اللبنانية ومعها شركة «الفاريز إند مارسال» المكلفة بالتحقيق الجنائي لحسابات البنك المركزي، من دون أن تنسى بالطبع صندوق النقد الدولي الذي طالب مراراً وتكراراً بهذه الحسابات كي يبنى عليها الكثير من المواقف والسياسات. وحتى اليوم، أي بعد مرور 16 شهراً على وعده تسليم التقرير من جانب الشركة المكلفة، فإنها لم تتمكن من ذلك بسبب مماطلة البنك المركزي وامتناعه العملي عن التعاون، ما أثار ويثير الكثير من التساؤلات المشروعة حول صدقية الحاكم.

إنّ الكارثة الاقتصادية - الاجتماعية التي تفتك بلبنان اليوم وتضطر العديد من اللبنانيين إلى الاستغناء عن الدواء، أو الاكتفاء بوجبة واحدة، أو الهجرة، لم تأت من فراغ، وإنما أتت من طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني القائم على الربح والاحتكارات والامتيازات، كما من جشع المنظومة الحاكمة التي تستخدم نفوذها حتى اللحظة لمراكمة أرباح أسطورية غير مشروعة تقتطعها قهراً وزوراً من مدّخرات اللبنانيين ومداخيلهم، كما من أموال الدولة وثرواتها وأصولها.

والأدهى أن ذلك يجري بتواطؤ بين الأطراف الثلاثة (المنظومة السياسية، الجماعة المصرفية وحاكم البنك المركزي) التي ترفض توزيع الخسائر في ما بينها بشكل عادل ومتوازن، وتناهض أي خطة للتعافي الاقتصادي تعيد النظر بالكثير من بديهيات الاقتصاد اللبناني، ولا سيما دور المصارف والقطاع العام ودعم القطاعات المنتجة.

إنّ هذه الأطراف الثلاثة تتمادى اليوم في غيّها وتعمد إلى التخلص من ديونها الضخمة من خلال طبع العملة ورفع مستوى الرسوم والضرائب وإلغاء الدعم، ما يمزّق العائلة اللبنانية ويفاقم من حركة الهجرة ويضرب في الصميم أي محاولة لإنقاذ الاقتصاد في المرحلة الحالية.

وإذ ترفض هذه المجموعة إعادة الأموال التي سلبتها من الدولة والمودعين، متمسكة بأفكارها المتحجرة وعاداتها المتفلتة، فإنها تضع البلاد أمام منعطف خطير، ولا سيما أن كل ذلك يجري بالتزامن مع أزمة سياسية بالغة الخطورة على حاضر البلاد ومستقبلها، ويتجلّى ذلك كله بالوقائع الآتية:

أولاً: تعطيل السلطة التنفيذية (شغور الرئاسة، شلل الحكومة)، ما يساعد المجموعة على تأجيل الاستحقاقات المالية وتجنّب اتخاذ قرارات حيوية للنهوض بالاقتصاد، على اعتبار أن أيّ قرارات ناجعة تتطلب محاسبة اللصوص والفاسدين ووقف السطو على المال العام والخاص، مثلما تتطلّب زيادة رساميل المصارف «الناجية» واستعادة الأموال المنهوبة والمحوّلة إلى الخارج بصورة غير قانونية.

ثانياً: الإمعان في شل القضاء والسعي إلى إلغاء صلاحياته، حيال المصارف التي يطالب العديد منها بوقف عجلة العدالة وتجميد القوانين والدستور بقرارات إدارية أو تعميمات صادرة عن حاكم البنك المركزي.

ثالثاً: ضرب فعالية مجلس النواب وتقليص رقابته على المؤسسات وحمله على إصدار قوانين ملتبسة مغايرة للنهج الإصلاحي الذي يحدّ من هيمنة الرأسمال الاحتكاري.

رابعاً: التسبب بشلل الإدارات والمؤسسات الحكومية التي تعاني من تدنّي الاعتمادات المالية وهجرة الموظفين والإضرابات العائدة للتضخم المالي وارتفاع الأسعار وانخفاض الرواتب وعدم القدرة على دفع تكاليف الغذاء والدواء والمدارس والمواصلات.

خامساً: تضليل اللبنانيين والسعي إلى إرباكهم وإفقارهم عبر المنصات المختلفة وتعدد أسعار الصرف وبث المعلومات المتناقضة وتزييف الحقائق، ما يؤثر على قدرتهم على التنظيم والتخطيط والمبادرة إلى ردّ حصون الاحتكار والهدر والفساد.

وهنا لا بد من التوقف أمام تصريح مهم جداً لرئيس بعثة صندوق النقد الدولي الذي أكد أمام الإعلام في بيروت بتاريخ 24/ آذار/ 2023 أن «لبنان في وضع خطير للغاية... ومن دون إصلاحات سريعة سيكون غارقاً في أزمة لا تنتهي أبداً». ومعنى ذلك أن السلطات الغاشمة لم تبادر خلال السنوات الثلاث الماضية إلى أي خطوة إيجابية لرأب الصدع المتعاظم، وإنما توغلت في استهتارها وإهمالها لتثبت عجزها عن سلوك طريق الحل أو عدم رغبتها في ذلك.

وفي كلا الحالين، يجد الشعب اللبناني نفسه أمام خيارين: إمّا انتظار الموت البطيء الزاحف إلى كل بيت أو تصحيح الأمور بيده عبر كل الوسائل الديموقراطية المتاحة، بعيداً عن أي تدخل خارجي منحاز أو منزلق طائفي قاتل.

وفي الختام، لا بد من الاعتراف بأن كل السياسيين الذين شاركوا في المسؤولية الحكومية أو النيابية خلال العقود الماضية، وأنا منهم، يتحمّلون مسؤولية الأوضاع الكارثية التي نعيشها وإن بدرجات متفاوتة، حيث قام العديد من هؤلاء بنقد الممارسات المتّبعة أو الإجراءات المتخذة ومعارضتها، من دون أن يتمكنوا من تغيير المسيرة الليبرالية المتوحشة التي كانت تحوز موافقة الأكثرية المنبثقة من قانون انتخابي متخلّف يعزز المذهبية ويعيد إنتاج النظام.

وكانت تلك المعارضة بارزة في المجلس النيابي، وإن كانت محدودة. كما أنها كانت موجودة دائماً في مجلس الوزراء، وإن خُبست في أروقته بمساعدة الإعلام الذي توزع بمعظمه على مكونات السلطة نفسها.

ولقد اكتشفت خلال مسيرتي السياسية، المليئة بالنكسات والعثرات كما بالأخطاء والنجاحات، أن أفضل ما يمكن أن يقوم به السياسي الملتزم هو المساهمة في كشف الحقائق ومحاربة التضليل الذي تمارسه الفئات الحاكمة بالاعتماد على سلطتها ومالها وأبواقها، فمعرفة الحقيقة والالتزام بها هما الخطوة الأولى على طريق التغيير والإصلاح.

* كاتب ووزير سابق

تعقيباً على مقالة أسعد أبو خليل: حول موقف السيد شرف الدين من الاحتلال الفرنسي

محمد السيد عبدالله شرف الدين

كتب الأستاذ أسعد أبو خليل يوم 4/29 في «الأخبار» مقالة بعنوان: «تاريخ الإقطاع الشيعي من خلال سيرة يوسف الزين». المقالة عبارة عن نقد لكتاب بعنوان: «يوسف بك الزين من جبل عامل إلى الجنوب اللبناني»، لمؤلّفه منذر محمود جابر، أورد فيها العبارة التالية التي كتبها جابر في مؤلفه: «والإمام عبد الحسين شرف الدين زار الجنرال غورو في عام 1920م وتكلم باسم وجهاء جبل عامل برئاسة كامل الأسعد فذكر ميلهم للدولة الفرنسية وأطرى على ما امتازت به هذه الدولة من العدالة والحرية وما لها من فضل على الإنسانية».

إنّ هذا الكلام غير دقيق وفيه افتراء على المقدّس السيد عبد الحسين شرف الدين بأنّه كان موالياً للاحتلال الفرنسي في لبنان، وإليكم التفاصيل:

لقد حصل تبادل رسائل بين الشريف حسين، أمير مكة، وهنري ماكماهون، المفوّض البريطاني في مصر (وكان البريطانيون يحتلون مصر منذ سنة 1882 واستمرّ هذا الاحتلال حتى سنة 1956. نلاحظ أن انتهاء الاحتلال البريطاني لمصر يأتي بعد أربع سنوات من الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش المصري بقيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر على الحكم الملكي في مصر) وذلك بين تموز 1915 وكانون الثاني 1916. وبناءً على هذه المراسلات تعهّد ماكماهون بـ: أنّ إنكلترا مستعدّة للاعتراف باستقلال العرب (عن الدولة العثمانية) في الحدود التي اقترحها الشريف حسين. وبناءً على هذا التعهد أعلن الشريف حسين الثورة في مكة بتاريخ 10\6\1916 على الدولة العثمانية. ونادى بتاريخ 31\10\1916 بنفسه ملكاً على العرب. ولكن الإنكليز لم يعترفوا له سوى بلقب ملك الحجاز. ومع ذلك، قاد الأمير فيصل ابن الشريف حسين حملة عسكرية في الجزيرة العربية على القوات العثمانية المتمركزة هناك وعمل على طردها. وطرد فيصل أيضاً العثمانيين في شهر تموز 1917 من مرفأ العقبة ومن مدينة الزرقاء في الأردن. وطرد بتاريخ 1\10\1918 العثمانيين من دمشق وبتاريخ 15\10\1918 من حمص وبتاريخ 26\10\1918 من حلب. وقبل ذلك بأشهر قامت فرقة عسكرية بريطانية مرابطة في مصر، بقيادة الجنرال اللنبي، بطرد العثمانيين من قناة السويس والوصول إلى فلسطين عبر سيناء، واحتلال القدس في 9\12\1917 واحتلال حيفا في 23\9\1918 واحتلال عكا ومن بعدها احتلال مدينة صور سنة 4\10\1918 واحتلال صيدا في 6\10\1918 واحتلال بيروت في 8\10\1918 واحتلال طرابلس في 13\10\1918. أعلن الأمير فيصل إثر ذلك وبعد أن استقرّ في دمشق بتاريخ 1\10\1918 تشكيل حكومة عربية في بيروت برئاسة عمر الداعوق، وتشكيل حكومة عربية في صيدا برئاسة رياض الصلح، وتشكيل حكومة عربية في صور برئاسة عبدالله يحيى الخليل، وتشكيل حكومة عربية في النبطية في بيت آل الفضل.

رست في 8\10\1918 سفن عسكرية فرنسية في بيروت وأنزلت حوالي 12 فرقة عسكرية تم انتشارها في صيدا وصور والنبطية وبإشراف من الإنكليز. يأمر الجنرال البريطاني اللنبي في 10\10\1918 بحل الحكومات العربية في بيروت وصيدا وصور والنبطية ويعين ضابطاً فرنسياً اسمه شارنيتيه حاكماً على صيدا، وعملياً حاكماً على جبل عامل كله. بموازاة انتشار القوات الفرنسية في جبل عامل، عمدت الجمعيات السياسية المحلية في لبنان، والتي كانت قد انشئت بتغطية من إنكلترا وبدعم من الأمير فيصل، إلى توزيع منشورات تدعو إلى مقاومة القوات الفرنسية في جبل عامل وفي سوريا التي كان الفرنسيون قد انتشروا فيها بعد فترة وجيزة. وتزعّم الأمير فيصل قيادة العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية في سوريا وفي لبنان. وذلك بتخطيط من قبل البريطانيين. وكانت نتيجتها بطش القوات الفرنسية بالأهالي في جبل عامل وانتزاع حوالي 24 قرية من جنوب جبل عامل عُرفت في ما بعد بالقرى السبع وتمّ إلحاقها بالحصة البريطانية في فلسطين.

كان دور المقدّس السيد عبد الحسين شرف الدين، كزعيم ديني في جبل عامل، ودور كامل بيك الأسعد، كزعيم سياسي، الوقوف في وجه الاحتلال الحقيقي لجبل عامل المتمثّل بالقوات الإنكليزية والاحتلال الظاهري لجبل عامل المتمثّل بالقوات الفرنسية، بحيث يؤدي ذلك إلى إبعاد المؤامرات السياسية والعسكرية عن أهلنا في جبل عامل ويحفظهم من الفتن التي يراد منها ضرب النسيج الاجتماعي، ويحميهم من البطش العسكري والاقتصادي الذي يراد منه تحطيم مقوّمات الحياة في جبل عامل.

كتب السيد شرف الدين في كتابه «بغية الراغبين»: «وبدأ العمل في هذه البلاد بإنشاء حكومات مؤقّتة تحفظ الأمن باسم الملك حسين وانشأنا في صور يومئذ حكومة على هذا الغرار نحتفظ بالزمام لتلقيه بعدئذ إلى الأمير فيصل حين تُتوج مساعيه بالنجاح». ينقل نجله، السيد عبدالله شرف الدين، عن الأستاذ ميشال منسى، ابن الأستاذ بشارة منسى، صاحب أول مولّد كهربائي في صور، بأنه كان حاضراً في الاجتماع الجماهيري الذي احتشد في الشارع المؤدي إلى السراي في صور والذي قام فيه السيد ينتصب الحاج عبدالله يحيى الخليل حاكماً على مدينة صور. نكمل هذا كلام السيد الذي يقول: «ولكنّ قوات الإنكليز أبطلت هذا التدبير الذي رجوناه لمستقبل عربي مستقلّ، إذ اجتاحت في مرورها ما بنينا من هذا الكيان الناشئ ولم تعترف بشيء من هذا الجهد المؤمّل، وبذلك شطب على الخطوة الأولى ومهّد لفرنسا أن تسيطر وتحتل باتفاق مع عصبة الأمم التي كانت توجه السياسة العالمية حينئذ، ولكن ما كان لنا ولسائر المخلصين للدين والقومية الوطنية أن نستكين للقوة مستخذين».

ويقول في مكان آخر: «فكان استقبالنا للاحتلال الفرنسي من أجل ذلك استقبالاً صاخباً محتجاً، يواجهه بالرفض والمصارحة والميل عنه ميلاً لا هوادة فيه ولا لين...

وكانت لنا أصوات عريضة أذاعتها عنا صحف بيروت أولاً، ثم تولّت إذاعتها صحف دمشق بعد أن كتمها الاستعمار الفرنسي في بيروت، ثم كانت لنا مواجهات مع المسيطرين من الفرنسيين، كبيكو، وغورو، وشربنتيه، ودلبستر، ونيجر، وقد حضر بعض هؤلاء إلى صور وفاوضنا -دون خجل- في أن تكون لنا الإرادة المطلقة في التعيينات وأسس الحكم المحلي وما إلى ذلك، ولكنا رفضنا هذه المساومة ورددناها».

كما وجّه رسالة إلى الأمير فيصل يدعوه فيها لمطالبة عصبة الأمم بإنهاء الاحتلال الفرنسي في لبنان، وكتب في هذا المجال: «وفي ضحى يوم الثلاثاء، 12 ربيع الثاني سنة 1337هـ الموافق 14 كانون الثاني سنة 1919م والدار خالية من الرجال، أقبل فتى من رجال الأمن العام الذين أملى لهم الفرنسيون أن يشتطوا على المسلمين والأحرار من أهل الدين، وأقبل معه رجلان من الجند الفرنسي، وكانوا جميعاً مسلحين فاقتحموا الباب، ثم أحكموا أرتاجه. ودنا أحدهم شاهراً مسدسه، وهو يطلب أن أعطيه التفويض الذي كنا أخذناه من وجوه البلاد، وثائق تخوّل الملك فيصل أن يتكلم باسمنا في عصبة الأمم. وحين أصبح مني على خطوة ركلته في صدره ركلة ألقته على ظهره فسقط المسدس من يده، وأتبعت الركلة بضربات عنيفة بالحذاء في رأسه ووجهه، وعلت صيحة النساء في الدار، فملئت الطريق خلف الباب، فإذا الرهبة تتولى هزيمة الجنديين وصاحبهما مخفقين، وقد كادت الأيدي والأرجل تقضي عليهم».

يكمل بعد ذلك ويكتب شارحاً ما آلت إليه الأمور: «غير أن الفتنة قد استجمعت عناصرها، وهبت ريحها تنذر بالخطر، وتنفخ بوادرها في أطراف البلاد، فكان ما كان من نزوات شوّشت الأمن، وأشغلت الأفكار بأخبار الغزوات والوقائع التي كانت تقع من ناس موقع البشرى والإيناس، وتقع من آخرين موقع الهم والبؤس. إلى أن جاءت رسل الرؤساء من عشائر الفضل في المنطقة الشرقية يحملون لكامل بيك الأسعد رسائل الثورة، ويدعونه إلى خوض المعركة ضد الفرنسيين... فاستمهل كامل بيك الأسعد الرسل لأنه ليس المنفرد بالرأي في عاملة دون العلماء من أولي الشأن، ودون الزعماء الذين لهم كلمتهم ولهم أتباعهم، فلا بد له من أجل يضربه لميعاد يجتمع فيه العلماء والزعماء، ويبحثون هذه القضية على ضوء التفكير والتأمل وهكذا كان». انتهى كلام المقدّس السيد.

في الواقع، إن الرسل الذين توجهوا إلى كامل بيك الأسعد إنما كانوا مكلّفين من قبل الأمير فيصل للطلب من الأسعد الانخراط في مقاومة الفرنسيين تحت قيادته. فاستشار الأسعد السيد شرف الدين وتقرر بأن يتم توجيه الدعوة إلى كل فعاليات جبل عامل للاجتماع في مكان واحد للبت في طلب الأمير فيصل. فتم اختيار وادي الحجير مكاناً للاجتماع لتوسطه بلاد جبل عامل من جميع الجهات ولوجود نبع ماء فيه ولطبيعة المنطقة الجغرافية التي هي محمية بشكل طبيعي من الحملات العسكرية المباغتة. انعقد مؤتمر وادي الحجير يوم السبت 5 شعبان سنة 1338هـ/24 نيسان 1920م. من الشخصيات التي شاركت في المؤتمر نذكر من العلماء: السيد عبد الحسين شرف الدين، السيد عبد الحسين محمود الأمين، السيد عبد الحسين نور الدين، الشيخ حسين مغنية، الشيخ موسى قبلان، الشيخ يوسف الفقيه، الشيخ حبيب مغنية والشيخ حسن سليمان. من السياسيين شارك: كامل بيك الأسعد، عبد اللطيف الأسعد، محمد التامر، محمود الفضل، الحاج إسماعيل الخليل، الحاج عبد الحسين بزي، الحاج خليل عبدالله، سعد الدين فرحات، الحاج توفيق حلاوه، حسن معصا ومحمود مراد. شارك من الأدباء: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ضاهر، الشاعر محمد علي الحوماني والمؤرّخ محمد جابر آل صفا. شارك من الثوار صادق الحمزة، أدهم خنجر ومحمود أحمد بزي، إضافة إلى المئات من أبناء جبل عامل. أهم مقررات المؤتمر كانت: 1- درء الفتنة بين المسلمين والمسيحيين 2- حفظ الأمن في الطرقات 3- رفض وصاية أية دولة أجنبية وإنهاء الاحتلالات الأجنبية كلها ومنح جبل عامل استقلالاً ناجزاً تحت حكومة الملك فيصل.

وشكّل المؤتمر وفداً لكي يذهب إلى دمشق ويطلع الملك فيصل على مقررات المؤتمر. وتشكّل الوفد من السيد عبد الحسين شرف الدين والسيد عبد الحسين نور الدين على أن يلتحق بهما عند وصولهما إلى الشام السيد محسن الأمين. ولكن أثناء غياب الوفد في دمشق عملت فرنسا على تنظيم هجوم مسلح على قرية عين إبل المسيحية في أقصى الجنوب اللبناني. وكان معظم المسلحين من خارج جبل عامل. وهاجمت هذه الجماعات المسلحة قرية عين إبل في 5\11\1920 أي بعد 11 يوماً من انعقاد مؤتمر وادي الحجير. وعملت هذه الجماعات على تنفيذ القتل والتخريب بحق أهالي قرية عين إبل.

كتب السيد في هذا المجال قائلاً: «وقد كان استياؤنا بهذه الكارثة عظيماً، أزعجنا مظهرها الفوضوي البربري بقسوته التي لا تبيحها شريعة، وأزعجنا بأنها أساءت إلى خطتنا التي أعلناها في الحجير من المحافظة على الأمن، والمبالغة في تأمين النصارى وسائر الأقليات. وهذه هي خطة الفيصل».

على إثر هذا الهجوم جرّدت قوات الاحتلال الفرنسي حملة عسكرية قوامها أربعة آلاف عسكري مسلحين بأسلحة خفيفة وثقيلة ودخلت عن طريق البحر بتاريخ 18\05\1920 إلى مدينة صور وعملت ابتداءً على مهاجمة بيت السيد وأحرقت مكتبته الثمينة ومؤلفاته المخطوطة. واتجهت هذه القوات بعد ذلك نحو بلدة جويا حتى وصلت إلى مدينة بنت جبيل. إلى جانب هذه الحملة، جرّدت فرنسا حملة أخرى اتجهت من صيدا نحو الزهراني والنبطية وتبنين حتى وصلت إلى بنت جبيل لقد حصلت مواجهات بين الحملتين المهاجمين وبين الثوار في مناطق مختلفة.

لقد استطاع صادق الحمزة أن يؤخر الحملة الفرنسية في جويا على رأس ثلاثين مسلحاً. وصدّ أيضاً حوالي مئتي مسلح من مجموعة صادق الحمزة ومحمود أحمد البزي الهجوم الفرنسي في وادي الحريق وفي قعقعية الجسر. أمّا في منطقة المصيلح، فقاومت مجموعة أدهم خنجر الفرنسيين حتى آخر رصاصة لديها. كان الفرنسيون كلما دخلوا قرية يحرقون بيوت العلماء، وبيوت الثوار. أحرقوا في بنت جبيل مكتبات الشيخ موسى شرارة والشيخ حسين بزي. وفي شحور هاجمت قوة فرنسية، قدّرها السيد بألف جندي مجهزين بالمدافع الثقيلة والدبابات والمدرعات، زحفت بقيادة الكولونيل نيجر يعيثون دماراً وخراباً في الممتلكات. ويقول المقدّس السيد إن الفرنسيين لم يغادروا قبل أن يحرقوا الدار (دار السيد) ويأسروا أخا السيد وآخر من أشراف بني زهرة ويسوقوهما مع عدة من وجوه البلد إلى السجن والتنكيل.

لقد امتدّ الهجوم الفرنسي على جبل عامل حتى 20\6\1920 وفرض المحتلون بعد ذلك غرامة مالية باهظة على الأهالي. لقد لجأ العلماء والثوار، بعد أن استُهلكت الذخيرة والسلاح، إلى الجبال. فمال قسم منهم إلى فلسطين وإلى سوريا والأردن. ولجأ المقدّس السيد إلى قرية علما الجبره في شمال فلسطين. وبقيمدة ثلاثة عشر شهراً في المنفى حتى صدر عفو عنه من السلطات الفرنسية، رجع إلى لبنان يوم الجمعة 18 شوال سنة 1339هـ. يقول في هذا المجال: «هبطت بيروت أول ما هبطت من ثغور الوطن، ولقيت فيها ال

على الغلاف

بضربة واحدة ومركّزة ودقيقة ضدّ ثلاثة من قادة «الجهاد الإسلامي»، أراد العدو ترميم صورة ردعه التي لحقت بها، في خلال الفترة الماضية، أضرار جسيمة، ساهمت في تكبير حجمها أيضاً الأزمة الداخلية الإسرائيلية، والتي تركت بدورها آثاراً غير خافية على «المِنعة المجتمعية» في الكيان.

وإذ أفلحت هذه الضربة، بالفعل، في إعادة اللُّحمة إلى حكومة بنيامين نتنياهو التي كان خطر السقوط محدقاً بها من جرّاء مقاطعتها من قِبَل القطب الرئيس في تيّار «الصهيونية الدينية»، فإن تحقيقها الهدف الاستراتيجي المطلوب منها لا يبدو أكيداً ولا مضموناً، إذ إنها ستستتبع حتماً ردّاً موحّداً ومنسّقاً من المقاومة لن يكون بأيّ شكل من الأشكال على غرار ذلك الذي أعقب اغتيال قادة «الجهاد» في عام 2022. ردٌّ سيضع المؤسّسة الصهيونية أمام خيارَين: إمّا امتصاصه بأقلّ التكاليف الممكنة وبالتالي التسليم بمزيد من الأضرار العميقة اللاحقة بـ«هيبة الردع»، وإمّا الانجرار إلى حرب لا أحد يكفل انحصارها بقطاع غزة، ذلك أن مبدأ «وحدة الساحات» الذي بات محدّداً رئيساً من محدّدات عمل المقاومة في فلسطين والإقليم، سيكون حاضراً خلف الباب، ليدفع بالمشهد برمّته، ربّما، إلى مستويات ليست بالتأكيد مرغوبةً لدى إسرائيل.

وعلى رغم الكمّ الهائل من التبجّح الذي حملته تصريحات قادة العدو مساء أمس، فهي لم تفلح في حجب حالة الذعر التي اجتاحت مناطق «غلاف غزة»، حيث تعطّلت الحياة بشكل شبه تامّ، وبدأت عمليات إجلاء واسعة للمستوطنين، وأعاد جيش الاحتلال نشر قواته ورفع استعداداته تحسّباً للردّ الفلسطيني. كلّ ذلك حتى قبل أن يُطلَق صاروخ واحد من القطاع، وهو ما يبدو كفيلاً برسم معالم المشهدية التي سترتسم حال حصول الردّ الآتي حتماً، والذي قد تتبدّد معه حالة النشوة التي اعترت قادة العدو ومستوطنيه أمس، في أعقاب المجزرة الغادرة في غزة

إسرائيل ترمّم صورتها بالغدر
المقاومة تهندس ردّها: الانتقام آتٍ

غزة ـ **رجب المدهون**

في أعقاب تطمينات حصلت عليها قيادة حركة «الجهاد الإسلامي»، وموافقة مصرية على وصول قيادتها إلى القاهرة لإجراء مباحثات سياسية حول الأوضاع في قطاع غزة، اغتالت قوات الاحتلال ثلاثة من كبار قادة «سرايا القدس»، الجناح العسكري للحركة، في عملية استباقية أطلق عليها جيش الاحتلال اسم «سهم ودرع». وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر قيادية في «الجهاد الإسلامي»، فإن ما جرى «خديعة وجريمة مكتملة الأركان»؛ إذ إن القادة الثلاثة كانوا قد عادوا إلى منازلهم ليتجهّزوا للسفر إلى القاهرة صبيحة أمس، منهين إجراءات أمنية مشدّدة منذ عدّة أيام كانت قد فرضتها تقديراتٌ بنيّة العدو تنفيذ عمليات اغتيال لقادة المقاومة. وتلفت المصادر إلى أن «ثمّة حالة من الغضب داخل قيادة الجهاد على ما حصل»، مضيفةً إن «دولة الاحتلال لم تحترم الوسيط المصري، ونفّذت عملية اغتيال استغلّت فيها الغطاء الذي وضعه المصريون لسفر قيادة الحركة»، متابعاً أن «جيش العدو لو كان قادراً على الوصول إلى قيادات أخرى في المقاومة لفعل، لكنه لم يستطع الوصول سوى إلى الشهداء الذين ظهروا نتيجة تجهّزهم للسفر». من جهته، نقل الوسيط المصري إلى «الجهاد» امتعاضه ممّا أقدمت عليه إسرائيل، مؤكّداً للحركة أن «ما جرى ليس له مبرّر في ظلّ دعوة المصريين قيادة الجهاد لزيارة القاهرة».

> **بدأت «الجهاد» التجهيز لردّ منسّق مع مختلف الفصائل بما فيها حركة «حماس»**

ووضعت عملية الاغتيال بحقّ ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري لـ«سرايا القدس»، وهم: جهاد غنام وخليل البهتيني وطارق عز الدين، قيادة «الجهاد» ومعها فصائل المقاومة في قطاع غزة، أمام تحدٍّ جديد، وسط شعور بأن جيش الاحتلال يريد الاستفراد بالحركة وحدها. ولذا، وفي مسعى منها لإفشال مخطّط العدو، بدأت «الجهاد» التجهيز لردّ منسّق مع مختلف الفصائل بما فيها حركة «حماس»، والتنسيق لتنفيذ تكتيك مغاير لتوقّعات الاحتلال بأن يكون الردّ سريعاً، وقابلاً للاحتواء في ظلّ الاستعدادات المسبقة لتلقّيه، بحسب ما تقول المصادر نفسها. ووفقاً للمعلومات، فقد بدأت «حماس» و«الجهاد» اتّصالات مكثّفة على المستويَين السياسي والعسكري بعد وقت قصير من وقوع المجزرة، بهدف تدارس طبيعة الردّ، والتجهيز لفعل مناسب يوازي الجريمة، ويتجاوز التحضيرات الإسرائيلية للتصدّي له. وفي هذا الإطار، تكشف مصادر في «حماس»، لـ«الأخبار»، أن «قيادة المقاومة وضعت على الطاولة جميع الخيارات، وسط تقدير بأن العدو يريد إمرارها خلال مسيرة الأعلام في 18 أيار». وتؤكّد المصادر أن «الردّ سيكون موحّداً عبر الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة، وسيلقّن الاحتلال درساً كبيراً، ولن تقتصر الردود على فصيل معيّن أو جبهة معيّنة، بل جميع الجبهات مرشّحة للمشاركة في الردّ».

أغلقت الشرطة الإسرائيلية العديد من الطرقات في مستوطنات غلاف غزة، تخوفاً من استهدافها (أ ف ب)

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، قد أكد أن «الردّ على الجريمة سيكون موحّداً»، محذّراً من أن «اغتيال القادة بعملية غادرة لن يجلب الأمن للمحتلّ، بل المزيد من المقاومة»، مضيفاً إن «العدوّ أخطأ في تقديراته وسيدفع ثمن جريمته، والمقاومة وحدها ستحدّد الطريقة التي تؤلم العدوّ الغادر». وجزّم القيادي في «الجهاد»، داود شهاب، بدوره، أيضاً، بأن «الردّ سيكون موحّداً»، «حتى يدرك الاحتلال أن حالة التشرذم التي يعيشها في ساحته الداخلية لن تنتقل إلى الداخل الفلسطيني، وأن الردّ سيكون باسم الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده». وفي انتظار ما ستحمله الساعات والأيام المقبلة على هذا الصعيد، نعت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الشهداء، وحمّلت العدو المسؤولية الكاملة عن تداعيات الجريمة، مخاطبةً إيّاه بالقول إن فتح هذه المعركة في الوقت الذي يريده، حتى يُدخل المقاومة في معركة تحت عنوان الردّ على جريمة اغتيال، وليس على جرائمه التي

> **سمح غالانت بتنفيذ خطّة إخلاء المستوطنين الراغبين في مغادرة مستوطنات «الغلاف»**

«على الاحتلال وقادته الذين بادروا إلى العدوان أن يستعدّوا لدفع الثمن»، فيما أكد الناطق باسم «سرايا القدس»، أبو حمزة، «أننا سنواجه العدوان بكلّ ثبات وإقدام»، وأن «جريمة الاحتلال لن تزيدنا إلّا إيماناً بالاستمرار في خيار المقاومة».

وبمراسم توديع مهيبة، شيّع آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، أمس، شهداء المجزرة الثلاثة عشر. وانطلقت مواكب التشييع من مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، إلى المسجد العمري الكبير شرق المدينة، حيث أقيمت الصلاة على القيادي خليل البهتيني وطفلته هاجر وزوجته ليلى، مجدي البهتيني، والأسير المبعَد من بلدة عرابة (جنوبي جنين) طارق عز الدين وطفلَيه علي وميار، وطبيب الأسنان جمال صابر خصوان ونجله يوسف وزوجته مرفت خصوان، ودانية علاء عدس، ومن ثمّ واصلت المسيرة طريقها في اتّجاه مقبرة الشهداء شرق مدينة غزة. وفي مدينة رفح، أقيمت صلاة الجنازة على جثمان القائد العسكري جهاد غنام، وزوجته وفاء غنام، في مسجد الهُدى في منطقة بيبنا، بعد نقلهما من مستشفى النجار، قبل أن تنطلق الجنازة باتّجاه المقبرة الشرقية.

«غلاف غزة» خاوٍ... في انتظار الردّ

مع مرور ساعات على عملية الاغتيال التي نفّذها جيش الاحتلال في حقّ ثلاثة من كبار قادة حركة «الجهاد الإسلامي»، أعلن مكتب وزير الأمن، يؤاف غالانت، أن مدير عام الوزارة، اللواء احتياط إيال زمير، وقّع اتّفاقاً قضى بتوسيع الجدار الأمني المُشاد من أجل إخفاء الطرق المعرّضة للخطر قرب «غلاف غزة». وفي منطقة شمال القطاع، أعلن جيش الاحتلال إيقاف حركة القطارات بين تنيفوت وعسقلان «حتى إشعار آخر»، خشية استهدافها من قِبَل المقاومة بصواريخ مضادّة للدروع.

ووفق قناة «كان» العبرية، فإن غالانت سمح بتنفيذ خطّة «مشاف رواح» التي صيغت في سلطة الطوارئ القومية في وزارة الأمن، بالتعاون مع السلطات المحلية في «غلاف غزة»، بناءً على العبر المستخلصة من الحروب السابقة. واستناداً إلى هذه الخطّة، جرى إخلاء المستوطنين الراغبين في مغادرة مستوطنات «الغلاف»، إلى مناطق في وسط وشمال فلسطين المحتلّة. كذلك، تتحضّر مستوطنة «سديروت» لإخلاء غير مسبوق اليوم، حيث سيُنقَل 4500 مستوطن من بيوتهم إلى فندق «شالوم» في القدس، وفندق «إل هيام» في نتانيا، وإلى ماو عديدة في مستوطنات «رمات راحيل»، «سدوت يام»، و«معغان ميخال»، وإلى إيلات، وغرف ضيافة في الشمال. وتزامناً مع اشتداد حالة الرعب في نفوس المستوطنين، فتحت الجبهة الداخلية في دولة الاحتلال على بعد 100 كيلومتر من قطاع غزة، الملاجئ أمام هؤلاء، فيما قالت «جمعية الدعم النفسي الإسرائيلي» إنها تلقّت اتصالات هاتفية بزيادة بنسبة 290% عن المألوف. أيضاً، أعلنت بلدية أسدود فتح الملاجئ العامة والخاصة، ومنعت تجمّع 10 أشخاص في مناطق مفتوحة، و100 شخص في مناطق محميّة، وأغلقت شاطئَي البحر حتى إشعار آخر، وألغت الدراسة والفعاليات بالكامل. وأقرّت سلطات مطار «بن غوريون» من جهتها، تغيير مدارج الإقلاع والهبوط في المطار، خشية استهدافه. ونُقل عن حنان، وهو مستوطن في «غلاف غزة» أخلى مع عائلته قوله: «لقد اعتدنا على هذا الوضع، ونحن نعرف ما الذي ينبغي علينا فعله»، وأضاف أن «الأمر ليس جيداً بالنسبة للغالبية. فالإخلاء يدعو الجميع إلى الارتباك، ولكن لا مناص من ذلك. منذ مدّة طويلة ونحن نشعر أن الجهاد الإسلامي يلهو بنا». أمّا إيلي أزولاي، وهو صاحب بسطة بطبخ في «سديروت»، فقال: «نحن باقون هنا، لن نتحرّك. ولكننا سنحمي أنفسنا. ولكن إذا ما تدهور الوضع، فعلى الأرجح سأغادر من هنا. في صباح اليوم لم يكن لدي زبائن. أمل في خروج الناس من بيوتهم وأن يذهبوا للتسوق، أنا متفائل... سينتهي هذا قريباً». من جهته، قال دفير ساسي، وهو مستوطن في «سديروت»، في مقابلة مع «إذاعة وأي نت»، إنه راضٍ عن العدوان على غزة، قائلاً: «أخيراً بادر الجيش للردّ وأعاد لنا الفخر القومي»، وأخيراً تبيّن أنهم يعبأون للسكان في الجنوب».

في هذا الوقت، أفادت مصادر ميدانية بأن الجيش أخلى أغلب مواقعه العسكرية القريبة من الشريط الحدودي مع غزة، بما في ذلك قاعدة «زيكيم» التي تُم إجلاء المجنّدين والمجنّدات منها، فيما عمد إلى تنفيذ خطّة انتشار لقواته في مناطق لا تكشفها المقاومة الفلسطينية من داخل القطاع، وأخرى قريبة من المستوطنات المحاذية لغزة، خشية تنفيذ المقاومة عمليّات إنزال خلف الخطوط قريبها. وخوفاً من استهداف المقاومة لأهداف في المنطقة الحدودية، أقدم جيش الاحتلال على إغلاق مواطنَين شرق مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، بعد استهداف السيارة التي كانا يستقلّانها، زاعماً أنه استهدف خلية كانت تنوي إطلاق صواريخ مضادة للدروع في المنطقة الحدودية، فيما نفت المصادر الفلسطينية صحة ادّعاءه، مؤكدةً أن الشهيدَين مزارعان من عائلة واحدة.

(الأخبار)

حسابات العدو لا تصيب:
العين على مفاجآت المقاومة

علي حيدر

لم يكن كيان العدو يحتاج إلى اغتيال قادة عسكريين في «سرايا القدس»، ومدنيّين أيضاً، في قطاع غزة، ليُثبت قدرته العسكرية والتكنولوجية، وإنما أراد إثبات امتلاكه الإرادة السياسية لتنفيذ ذلك، في مسعاه لاستعادة صورة المبادِر إزاء المحيط المعادي، وتبديد صورة المَنكفئ والمردوع، وفرض أجندة أمنية على جدول اهتمامات الرأي العام، بدلاً ممّا هو قائم في ظلّ الانقسام الداخلي المتفاقم، علماً أن تحقّق العديد من هذه الأهداف رهين بطبيعة الردّ الفلسطيني وحجمه والأطراف المشاركة فيه. ومع ذلك، فإن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، يبدو الأكثر حاجة إلى خوض مغامرة عسكرية، ورفع مستوى التحدّي، بهدف إعادة اللُّحمة داخل حكومته، وتعزيز مكانته الشعبية التي تدهورت إلى مستويات غير مسبوقة. لكن خياراته في هذا المجال، وإن كانت تحظى بدعم المعارضة، تظلّ موضع تشكيك في خلفياتها وأهدافها، بخاصة إذا ما تدحرجت المواجهة إلى أكثر مما هو مقدّر إسرائيلياً.

الأكيد أن أجهزة العدو الأمنية أجرت عملية تقدير لتداعيات هذه العملية. لكن البيان الصادر عن مكتب المستشارة القانونية، بهارف ميارا، والذي أورد «أنه بموجب نصّ القانون لا توجد حاجة لعقد المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية من أجل تنفيذ عملية عسكرية»، يؤشّر إلى أن ما تمّ تقديمه لها مفاد بأن ما سيجري لن يؤدّي إلى مواجهة عسكرية واسعة أو إلى حرب. ولو كانت الصورة بخلاف ذلك، لكانت توصيتها القانونية بضرورة أخذ موافقة المجلس الوزاري المصغّر. على هذه الخلفية، يمكن تفسير ما تردّد في وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن المؤسسة الأمنية تقدّر مواجهة عسكرية تستمرّ ثلاثة أيام، إلّا أن عدم الردّ الفوري والتلقائي على عملية الاغتيال من قِبَل حركة «الجهاد الإسلامي»، شكّل نوعاً من «المفاجأة التكتيكية» للعدو الذي كان يتوقّع تدحرجاً ميدانياً سريعاً، تتصاعد قليلاً، ثم ينتهي إلى ما انتهت إليه الجولات الأخيرة. ويبدو أن أداء المقاومة في هذا الخصوص، رفع مستوى القلق، وعاكس التقديرات والرهانات التي شكّلت منطلقاً لقرار الاغتيال. وهي رهانات يأتي في رأسها أن استهداف قادة «سرايا القدس» حصراً، كفيل بتحييد حركة «حماس» عن المواجهة، وبالتالي فرض قيود ميدانية على «السرايا» لجهة المدى وحجم النيران والمدة الزمنية والعمق الجغرافي، ومن ثمّ الحؤول دون التدحرج إلى مواجهة كبرى. والظاهر أن العدو بدأ يتلمّس مؤشرات سقوط هذا الهدف، مع الإعلان عن أن الردّ سيكون مشتركاً ضمن «الغرفة المشتركة».

تميّزت عملية الاغتيال بأنها لم تكن في سياق مواجهة عسكرية مفتوحة، وإنّما خطوة ابتدائية مباغتة، وهو ما يرمي إلى توجيه رسالة إلى قيادات المقاومة، مفادها أنهم على المهداف في كلّ حين، وأن خلفياتها وأهدافها، بخاصة إذا ما تدحرجت المواجهة إلى أكثر مما هو مقدّر إسرائيلياً، تهدف العملية إلى إثبات استعداد دولة الاحتلال لتفعيل خيارات عدوانية، مع علمها المسبق بأنها ستتعرّض لردّ عسكري يطاول عمقها، على الأقلّ ضمن سقف محدّد من الردود التي تراهن على أنها قادرة على التعامل معها، كما لم يكن استهداف الشهداء وسط عائلاتهم والمدنيين، أمراً عرضياً، بل جاء مدروساً وهادفاً، بهدف القول إن قيادة العدو ماضية في ما نوّه مهما كانت الخسائر البشرية. وإذ يعكس ذلك اطمئنان الكيان إلى الدعم الأميركي والغربي والدولي له، فهو يهدف إلى تقليل المفاعيل الردعية للجولات الصاروخية المحدودة، على اعتبار أن التصعيد الصاروخي الكبير هو سيناريو تسعى إلى تجنّبه «قوى المقاومة» في هذه المرحلة، بحسب التقدير الإسرائيلي. ولذا، فإن أيّ ردود خارج حسابات الاحتلال وسيناريوهاته، ستعني إحباطاً للهدف المذكور، وتأسيساً لنتائج مغايرة.

في ضوء ذلك، فإن الأسئلة التي تهيمن على أجهزة التقدير والخبراء الآن، تتمحور حول المدى الزمني والجغرافي للمواجهة العسكرية المرتقبة، وإمكانية تدحرجها إلى مواجهة إقليمية أو معركة طويلة زمنياً مع قطاع غزة. ولعلّ من أهم العوامل المُحدِّدة في هذا السياق، حجم مشاركة حركة «حماس» في الردّ، ومقدار الضغط العسكري، وما سينتج منه من دينامية عسكرية، واحتمال توسّع نطاقه وتمدّده باتجاه الجبهة الشمالية. تستند قيادة العدو في تقدير سيناريوات تدخّل «حماس» في القتال، إلى أكثر من سابقة، من ضمنها عملية «بزوغ الفجر» في ظل حكومة لابيد ـ بينيت. كما تتخوّف من أن تدخّل الحركة الجدّي والفعّال قد يرفع مستوى المواجهة، ويعمّق تأثيرها في الساحة الإسرائيلية، على كافة المستويات العسكرية والسياسية والردعية، وبالتالي يجبر العدو على اتّخاذ إجراءات إضافية من مثل تجنيد أكبر للاحتياط. لكن الاحتلال لا يزال يراهن بنسبة أو بأخرى على أن تكون «حماس» معنية بجولة قصيرة، انطلاقاً من مجموعة اعتبارات من ضمنها أنه ليس من مصلحتها إيقاف دخول 17 ألف عامل من القطاع للعمل في إسرائيل، وإيقاف المساعدة القطرية الشهرية. أيضاً، يتحسّب العدو لإمكانية انضمام الجبهة الشمالية كما حدث في الشهر الماضي في أعقاب أحداث المسجد الأقصى. وهو سيناريو يبدو أن أسهمه ارتفعت لدى قيادة الاحتلال، الأمر الذي دفع نتنياهو، خلال مؤتمر صحافي أمني بالأمس، إلى توجيه إنذار مباشر بالقول إن «إسرائيل تواجه محاولات إيران فتح معركة متعدّدة الجبهات ضدّ إسرائيل»، وأنه أمر الجيش والأجهزة الأمنية بأن تكون جاهزة لذلك، و«إن تطلّب الأمر حرباً طويلة، سنخوضها». وخلال المؤتمر المشترك بين كل من رئيس الحكومة ووزير الأمن ورئيس هيئة أركان الجيش ورئيس «الشاباك»، كشف نتنياهو أن قرار اغتيال القادة اتُّخذ «قبل أسبوع، عندما أطلقت الصواريخ»، بعد استشهاد الأسير خضر عدنان. كما شدد على الحاجة إلى «الصبر في الأيام المقبلة». أما غالانت، فأكد قدرة العدو على «استنساخ» العملية في جبهات أخرى، مشيراً إلى أنه في «الليلة الماضية نضجت العملية، وتمّ تنفيذها بعد معلومات استخباراتية»، إلى إثبات استعداد دولة الاحتلال لتفعيل خيارات عدوانية، مع علمها المسبق بأنها ستتعرّض لردّ عسكري بطاول عمقها،

إنهاء اعتكاف بن غفير: «درع وسهم» تنقذ حكومة الفاشيين

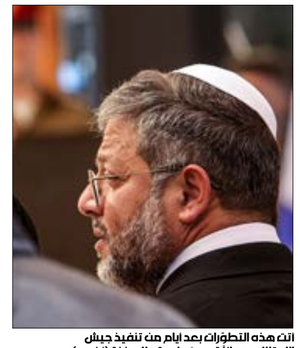

آتٍ هذه التطوّرات بعد أيام من تنفيذ جيش الاحتلال عدواناً قصيراً على قطاع غزة، وُصف من قِبَل بن غفير بأنه ردّ «ضعيف» على إطلاق المقاومة من القطاع 104 صواريخ باتّجاه مستوطنات الجنوب، ردّاً على استشهاد الأسير الشيخ خضر عدنان. وعلى رغم الانتقادات التي تعرّضت لها حكومة نتنياهو على خلفية ذلك، فإن وزير الأمن، يوآف غالانت، أمر الجيش و«الشاباك» بإعداد قائمة أهداف موسّعة، لا تشمل مواقع عسكرية فقط، وإنّما شخصيات محدّدة للاغتيال، فيما أعلنته أيضاً المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهارف-ميارا، التي ذكرت أنه «بناءً على المعلومات التي استُعرضت أمامها، لم يكن هناك داعٍ قانوني لعقد الكابينت للمصادقة على الضربة». وفيما انشغلت المنظومة السياسية منذ صباح أمس بقرار نتنياهو، وامتناعه عن إطلاع مارسها الأخير على رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، قادت إلى تغيير الموقف». أمّا المقرّبون من نتنياهو فنفوا ذلك، فيما قالت مصادر من الائتلاف الحاكم إن «القرارات الأمنية لدولة إسرائيل غير مرتبطة بأيّ شكل من الأشكال بحزب أو تكتّل في الائتلاف، وهي تُتّخذ وتُنفّذ فقط بناءً على اعتبارات أمنية وسياسية».

وفي ترجمة لرفع «الحظر» عن مشاركته في جلسات الحكومة و«الكنيست»، شارك زعيم حزب «عوتسماه يهوديت» في جلسة المجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية («الكابينت») مساء أمس، بعدما قال المقرّبون منه إنه «لا يهمّني تسجيل نقاط، المهمّ أنه بعد أربعة أشهر توقّفنا عن ممارسة سياسة الاحتواء». واتت وبحسب الموقع نفسه، فإنه «يوم الجمعة، عُقد اجتماع في مقرّ «الشاباك»، وفيه صادق نتنياهو وغالانت على العدوان، وحُدّد يوم الأحد كساعة صفر لبدئه، ولكن في اللحظات الأخيرة، قرّر الجيش تأجيل الضربات، حتى نضجت ليل الإثنين - الثلاثاء الظروف المناسبة لبدء العملية». كذلك، أوضح «واينت» أن «نتنياهو لم يدعُ الكابينت إلى الاجتماع والمصادقة على الضربة لأنه لا يُتوقّع أن تقود إلى حرب»، وهو ما أعلنته أيضاً مستشارة القضائية للحكومة، غالي بهارف-ميارا، التي ذكرت أنه «بناءً على المعلومات التي استُعرضت أمامها، لم يكن هناك داعٍ قانوني لعقد الكابينت للمصادقة على الضربة». وفيما انشغلت المنظومة السياسية منذ صباح أمس بقرار نتنياهو، وامتناعه عن إطلاع الهيئة العامة لـ«الكنيست»، تعني عملياً فقدان الأغلبية المطلوبة لإقرار قانون الميزانية لعامَي 2023 - 2024، والذي إن لم يُقرّ حتى نهاية الشهر الحالي، سيقود أوتوماتيكياً إلى حلّ الحكومة.

> **اعتبر أعضاء من «عوتسماه يهوديت» أن الضغط الذي سلّطه بن غفير كان له الفضل في بدء العدوان**

ومن هنا، اعتبر سيغال أن «الأزمة بين نتنياهو وبن غفير انتهت هذه الليلة عند الساعة 02:24 في رفح»، واصفاً عملية «درع وسهم» بأنها «السلّم» الذي وُضع من أجل إنزال بن غفير عن «السقف المرتفع الذي صعد إليه». لكنّ المحلّل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أعرب عن اعتقاده بأن للعدوان ثلاثة أهداف: أوّلها تحقيق الردع، وثانيها منع عمليات إرهابية أخرى مخطّط لها في الضفة الغربية، وآخرها «الانتقام» الذي رأى فيه «هدفاً عاطفياً وليس عسكرياً».

أعضاء المجلس الوزاري المصغّر على الموضوع، ادّعت مصادر أن رئيس الحكومة فعل ذلك حتى لا تُسرَّب معلومات قد يستخدمها بن غفير في إطار تسجيله النقاط، والظهور كمن ساهم الضغوط التي مارسها في شنّ العدوان.

وعلى رغم ما تَقدّم، اعتبر أعضاء

على الغلاف

اعداد يوسف فارس

خليل البهتيني... يا صوتكَ الغائر في الأرض

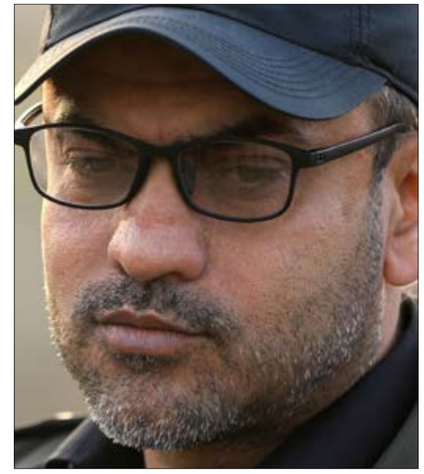

مغايراً للصورة النمطية للقادة العسكريين في الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة، كان خليل... مختلفاً في كلّ شيء. جميل الابتسامة والمنطق، طويل القامة، هادئاً كما كُنيته «أبو هادي». شابّ قليل الظهور، حكيم ومتّزن بما لا يُقلّ من حزمه وجدّته. بصوته الذي يراوح بين الرقة والرخامة، كان يغنّي يوم التقيته أوّل مرّة في «شركة رؤى للإنتاج الفني»: «في جسدٍ زرعتْ الأرض... أشلاءً تُغلي وتُفور... من جرحٍ رويتْ الأرض... بدماء تزهر حنّون». لم أكن، وأنا الخارج لتوّي آنذاك من دراسة الثانوية العامة، قد طابقتُ اسم خليل البهتيني بصورته، وحين دخلتُ مشاركاً إيّاه على خطّ الأنشودة التاريخية التي غُنّت في رثاء القيادي هاني عابد في عام 1994، قائلاً: «ومضيتَ شهيداً حيّاً حيّا... حيّاً لن تموت»، أكمل هو حاسراً عن ابتسامةٍ وادعةٍ وكأنه يعرفني منذ زمن مضى: «لا لا لا لن تمووتوا». ستمضي الأيام سريعةً عقب ذلك المساء في عام 2009، وسيكثر القيادي الشاب الغياب عن استوديوهات التسجيل ومواقع التصوير، منهمكاً حتى أعلى شعرةٍ من رأسه، في العمل العسكري المقاوم. اسمه خليل صلاح البهتيني، ابن حيّ التفاح في مدينة غزة (30/11/1978). الشابّ، الذي أكثر في حياته الحضور في مختلف مجالات العمل الجماهيري والطالبي والفنّي والدعوي والمقاوم في «الجهاد»؛ وفي المقابل من الغياب في الإعلام الذي لم يسجّل له ظهوراً قطّ، انتمى إلى الحركة الإسلامية منذ نعومة أظفاره، وتعرّض للاعتقال في سجون الاحتلال لمشاركته في انتفاضة الحجارة عام 1987 حينما لم يكن قد تجاوز الـ13 عاماً، ثمّ اعتُقل في سجون جهاز الأمن الوقائي خلال فترة التسعينيات لرعايته الأنشطة الفنّية للحركة، إذ كان حاضراً في جميع مهرجانات تأبين الشهداء، منشداً في فرقة «النور - عشاق الشهادة». عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، برز البهتيني في الميدان، حيث شارك بشخصه في التصدّي لمختلف الاجتياحات التي طاولت الأحياء الشرقية من مدينة غزة. ومن الميدان، اتّجه أبو هادي إلى تشكيل جهاز الأمن الخاص، التابع لـ«سرايا القدس»، ثمّ أكمل غيابه بقضاء سنوات طويلة في متابعة وتطوير برنامج تصنيع القدرات الصاروخية لـ«السرايا». وفي عام 2006، استشهد شقيقه محمد خلال تصدّيه لاقتحام جيش الاحتلال لحيّ التفاح شرق المدينة.

> ساهم في الانتقال بالإعلام الحربي إلى مستوىً مهني مرموق

بعيداً من العسكر، أسّس البهتيني، رفقة صديقه ورفيق دربه وائل البيطار، «شركة رؤى للإنتاج الفني»، وعبْرها وظّف مواهبه الفنّية في خدمة الأهداف الوطنية. الأهمّ بالنسبة إليه، وفق ما قاله لي ذات يوم، هو «المحافظة على استمرارية التغذية الوطنية للأطفال، إذ ثمّة حرب تستهدف تغريبهم وطنياً وخلقياً ودينياً، ومن واجب من يمتلك الموهبة أن يقف في هذا الثغر». وفي عام 2008، شارك بشخصه في أداء دورٍ فنّي في أوبريت «بيتنا أحلى»، والذي عزّز من خلاله قيمة التمسّك بالأرض، عبر صراع عاشته شخصيات العمل المسرحية في غابة للحيوانات. يمتلك «منشد النور» قدرة هائلة على الإقناع والتأثير، وأيضاً حزماً وهيبة يحافظان على احترامه في أوساط كلّ من عرفه. في ذات لقاء، عندما فتح لي أبواب العمل في «رؤى»، سألني عن سبب تركي العمل الحزبي، فأجبته بالحديث عن الواقع التنظيمي والمشاكل التي لا تنتهي، ليردّ عليّ حينها بوقار متسائلاً إن كان ثمّة أحد يعتقد أن «مجتمع كلّ الرسل والثوار كان مثالياً، أو أن قناعة مريديهم واتباعهم كانت مطلقة بهم (...)»، ثمّ ختم بقول النبي محمد: «المؤمن الذي يخالط الناس، ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم».

ما تقدّم حفظ للبهتيني مكانة متقدّمة في صفوف الذراع العسكرية لـ«الجهاد»، حيث ساهم في الانتقال بالإعلام الحربي إلى مستوىً مهني مرموق، على صعيدي الشكل والمضمون. في عام 2012، نجا من محاولة اغتيال خلال عملية «عمود السحاب» الإسرائيلية، عندما قصفت قوات الاحتلال «برج الشروق». ثمّ ازداد حضوره عقب اغتيال قائد لواء غزة والشمال، بهاء أبو العطا، في تشرين الثاني 2019، إذ تصدّر الحديث عن «رجل الظلّ الهادئ» كبريات الصحف العبرية. وعلى إثر اغتيال قائد لواء الشمال، تيسير الجعبري، في معركة «وحدة الساحات» في آب 2022، كُلّف البهتيني بقيادة المنطقة الشمالية.

قضى «صانع المشاكل الجديد»، وفق ما وصفه المحلّل العسكري الإسرائيلي يوني بن مناحيم عام 2019، رفقة ابنته هاجر (5 أعوام) في عملية اغتيال غادرة، ليشيّعه مئات الآلاف من أبناء القطاع، وتنعى فصائل المقاومة الرجل «الوحدوي الحكيم»، فيما يُنتظر الميدان ساعات «الحريق والثأر»، التي ستُكتب بلا شكّ على إيقاع «القيادي الشهيد» الذي أمضى 44 عاماً من عمره في نظمه.

طارق عز الدين... الصبعد إلى السماء

حتى نهاية العام 2021، كان من الممكن أن يبقى الأسير المحرَّر المبعد إلى قطاع غزة، طارق عز الدين، هو المدير العام لإذاعة «صوت الأسرى»، والناشط الإعلامي في هذا المجال فحسب، غير أن عملية الهروب من «نفق الحرية» في أيلول من العام ذاته، وما أعقبها من تشكيل «كتيبة جنين» ستعيد ابن بلدة عرابة في قضاء جنين، إلى المربّع الذي أحبّ العمل فيه طوال حياته. في إذاعة «صوت الأسرى»، لم يكن بإمكان أحد التوقّع أن «أبو محمد»، الهادئ البسيط، الضحوك وصاحب «البرستيج» الجميل، هو نفسه المقاوم العنيد إلى الحدّ الذي تمنّى معه السجّان الإسرائيلي لو يبقيه في سجونه حتى بعد موته 100 عام. يقول طارق في حديثه عقب تحرّره في صفقة «وفاء الأحرار» عام 2011: «قال لي السجان، حتى لو حدثت صفقة تبادل أسرى، لن نطلق سراحك يا طارق، لكنّني تحرّرتُ بهذه الصفقة المشرّفة، ولن يهدأ لنا بال حتى يتحرّر باقي إخواننا الأسرى».

في عرابة، كان عز الدين (1974/9/14) قد صنع لنفسه حضوراً سياسياً وشعبياً وعسكرياً لافتاً. وحين اعتقلته قوات الاحتلال بسبب مشاركته في معركة جنين عام 2002، وُجّهت إليه أيضاً تهمة التخطيط لعملية الخضيرة الاستشهادية في العام 2001، وحُكم عليه بالسجن المؤبّد، بالإضافة إلى عشر سنوات وثمانية أشهر. قبل اعتقاله الذي قضى منه 13 عاماً، كان عز الدين قد نشط على نحو فاعل في بناء خلايا المقاومة في الضفة الغربية المحتلّة. يقول مصدر في «الجهاد» لـ«الأخبار»: «أبو محمد مسكون بالعمل العسكري، صحيح أنك لن تلاحظ هذه الميول في شخصيته التي تحمل أعلى مستويات الوداعة والهدوء، إلّا أنه صاحب تجربة كبيرة في هذا الصدد قبل اعتقاله. وحين خرج من المعتقل، كان أوّل ما طلبه أن يعود إلى ممارسة دوره، وقد سمحت له ساحة الضفة بالقيام بما تمنّى على نحو منجزٍ».

في السجون، عاش والد الطفلَين الشهيدَين علي وميار، حياة زاخرة بالعلم والثقافة؛ إذ أتمّ دراسته الجامعية، وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية، وعقب تحرّره، حصل على الماجستير. على أن العلم لم يكن الشيء الوحيد الذي أورثته إيّاه معتقلات الاحتلال؛ إذ أصيب في العام 2018 بمرض «لوكيميا الدم»، وعلى إثره، تدهورت حالته الصحية إلى حافة الوفاة، قبل أن تنجح الضغوط الرسمية والشعبية في تسهيل إجراءات سفره لتلقّي العلاج في مصر. قبل استشهاده، اتّصل بجميع إخوانه وودّعهم، حيث كان، وفق ما أكده شقيقه جعفر، على موعد مع رحلة سفر سياسية إلى مصر، ومنها إلى لبنان، الذي سيلتقي فيه الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، بعدما كلّفه الأخير بعضوية المكتب السياسي للحركة بالتزكية.

رحل أبو محمد بعد رحلة حياة ازدحمت بأحداث أطول منها بكثير، من عرابة، إلى السجون خلال انتفاضة الحجارة عام 1987، إلى سجون السلطة، ثمّ معركة جنين عام 2002، ومنها إلى سجون الاحتلال لـ 13 عاماً، ثمّ محرَّراً ومبعَداً إلى حيّ الرمال في غزة، ثمّ ناشطاً وإعلامياً وكادراً حركياً فاعلاً، وأخيراً، المحرّك الأساس لخلايا المقاومة في الضفة. أمّا رحلة الإبعاد الأخيرة، فإلى حيث تمنّى أبداً... إلى السماء.

جهاد غنام... القعيد الذي طافت قدماه فلسطين

يحفظ أبناء قطاع غزة اسم الحاج جهاد شاكر غنام، ابن مدينة رفح جنوب القطاع، جيّداً. كان قد خُلّد اسمه في قوائم الشهداء الأحياء مبكراً، حين خرج رفقة الشهيدَين القائدَين محمد الشيخ خليل وياسر أبو العيش، في مهمّة جهادية، تضمّنت إطلاق عدد من قذائف الهاون محلّية الصنع، قبل أن يحكم القدر أن تنفجر إحداها، وتتسبّب ببتر طرفَيه السفليَين منذ ذلك اليوم في العام 2001، تحوّل الحاج جهاد، كما يناديه أبناء «الجهاد»، إلى أيقونة شديدة الرمزية والتأثير في المشهد المقاوم في جنوب غزة تحديداً؛ إذ لم تمنعه الإصابة من العمل المباشر في تطوير مختلف التخصّصات العسكرية (التصنيع والميدان والعمليات والصاروخية)، وحتى الإعلام الحربي، حيث كان غنام سبّاقاً في تأسيس وحدة إعلامية حملت اسم «جهاز التعبئة والإعلام»، ووثّقت طوال سنوات المئات من العمليات العسكرية، وأنتجت عشرات الأفلام الوثائقية المصوّرة لحياة الشهداء.

هو جهاد شاكر غنام (62 سنة)، اللاجئ الذي سكن مخيم الجنينة جنوب القطاع، بعد أن هُجّرت عائلته من مدينة سدود المحتلة عام 1948. بدأ أبو محمد مسيرته النضالية مبكراً، حينما شارك في معارك الثوار الفلسطينيين في لبنان في حقبة الثمانينيات. هناك، تعرّف على الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي، والتحق بحركة «الجهاد الإسلامي» في نهاية الثمانينيات، وشارك بشكل فاعل في تأسيس وبناء الجناح العسكري الأول للحركة «القوى الإسلامية المجاهدة - قسم». تخطّت الأدوار التي قام بها، حدود القطاع، إذ أسهم في تدريب مقاومي «الجهاد» في بيروت والسودان، وكان له دور محوري في تدعيم وتأمين خطوط الإمداد العسكري خلال انتفاضة الأقصى الثانية، والتي نشط في مطلعها في تأسيس الجناح العسكري الثاني لـ«الجهاد»، «سرايا القدس».

> تحكي الإصابات التي طاولت جسده كلّه تاريخاً كبيراً من التضحية والبطولة

قبل أن يشغل أخيراً، منصب أمين سرّ المجلس العسكري لـ«السرايا» في قطاع غزة، تدرّج غنام في عدد كبير من المناصب القيادية، منها مسؤول لواء جنوب القطاع. يصفه مصدر في «سرايا القدس»، في حديثه إلى «الأخبار»، بقوله: «قائد من الجيل التاريخي الذي لا يختلف عليه أحد، تحكي الإصابات التي طاولت جسده كلّه تاريخاً كبيراً من التضحية والبطولة، وعلى رغم ذلك، هو ضحوك وطيب، معطاء ومضحّي، يشعر منذ 22 عاماً أنه عاش أكثر مما توقّع، وهو يُكرّر ذلك دائماً». يضيف المصدر ذاته: «الحاج جهاد، ديناميكي جداً، لا يعرف حدوداً للمستحيل، يعمل بشكل دؤوب في كلّ التخصّصات. وكان في الفترة الأخيرة مسكوناً بالعمل في الضفة الغربية. شغلت تلك الساحة تفكيره في كلّ لحظة». خلال العام الماضي، تكرّر ذكر اسم الحاج جهاد في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي اتّهمته غير مرّة بتجنيد فلسطينيين من الضفة والداخل المحتلّ لتنفيذ عمليات استشهادية. كما تتّهمه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بتولّي مهمّة تحويل الأموال إلى حركتي «الجهاد» و«حماس».

استشهد غنام فجر الثلاثاء برفقة زوجته، خلال قصف إسرائيلي غادر طاول منزله في حيّ الجنينة، بعد أن نجا سابقاً من أكثر من 5 محاولات اغتيال كان أخطرها عام 2014، حين استشهدت والدته وأشقاؤه وأبناء عمومته. هكذا، اختتم رحلة حياة زاخرة، ترك فيها بصماته الجهادية، ليس في المدن المحتلّة المحيطة بقطاع غزة والتي ستكون على موعد مع صواريخه قريباً، إنّما في مختلف مدن ومخيّمات الضفة، التي تمدّدت المقاومة فيها، كما تمنّى تماماً.

نابلس تُفسد «النشوة» الإسرائيلية

رام الله - **أحمد العبد**

بعد ساعات من العدوان الذي شنّه جيش الاحتلال على قطاع غزة فجر الثلاثاء، وأدّى إلى ارتقاء 13 شهيداً، قرّرت إسرائيل استكمال ذلك العدوان في البلدة القديمة في مدينة نابلس، في محاولة لترميم قوّة ردعها المتآكلة، وتعزيز نشوتها بعملية الاغتيال التي نفّذها جيشها في القطاع. وكما جرت العادة في المرّات السابقة، تسلّلت قوّة خاصة إسرائيلية إلى البلدة القديمة صباحاً، بهدف محاصرة أحد المنازل التي تؤوي مقاومين واغتيالهم، لكن العملية، على ما اتّضح، مُنيت بالفشل، عقب اكتشاف تلك القوة المتسلّلة، ووقوعها بين رصاص المقاومين، ما دفع جيش العدو إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة إلى المدينة لإنقاذ جنوده.

وبدا جلياً أن العملية العسكرية التي طاولت حارتَي الياسمينة والقريون، والتي أطلق فيها جنود الاحتلال عدّة صواريخ محمولة على الكتف على المنزل المستهدَف، أخفقت في مهمّتها؛ إذ ربّما تمكّن المقاومون من الانسحاب مسبقاً - أو أنهم لم يكونوا في المكان أصلاً -، وهو ما يفسّر عدم ارتقاء أيّ شهيد في الهجوم، في مقابل إصابة 12 فلسطينياً خلال المواجهات التي اندلعت مع الشبّان. ورصدت كاميرات المواطنين سحب جيش العدو عدّة آليات عسكرية معطوبة من البلدة القديمة، وكذلك تفجير المقاومة عدّة عبوات ناسفة في جيبات الاحتلال، ما دفع الأخير إلى الاعتراف بإصابة جندي واحد خلال تفجير عبوة ناسفة في إحدى دورياته.

> روت مجموعة «عرين الأسود» تفاصيل الكمين الذي أوقعت فيه القوّة الخاصة الإسرائيلية

وروت مجموعة «عرين الأسود» تفاصيل الكمين الذي أوقعت فيه القوّة الخاصة الإسرائيلية، مبيّنةً أن مقاتليها اكتشفوا التسلّل باكراً قرابة الساعة السابعة والنصف صباحاً في محيط البلدة القديمة، ثمّ تمكّنوا من تفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار بالقوة المتسلّلة، موقعين فيها إصابات بالغة، ومعطيين ثلاث آليات. وأضافت المجموعة أن المقاومين شكّلوا حزاماً نارياً حول المقتحمين من ثلاث جهات لإجبارهم على الانسحاب من طريق واحد فقط، حيث كانت تنتظرهم مجموعة مقاومة أخرى أمطرتهم بوابل من الرصاص والعبوات الناسفة، وأوقعت في صفوفهم إصابات أيضاً. وتوعّدت «العرين»، في بيانها، بالردّ على مجزرة الاحتلال في قطاع غزة، مؤكّدة أن «المقاومة ستثأر لشهدائها وستفتح أبواب الجحيم» على العدو.

> روت مجموعة «عرين الأسود» تفاصيل الكمين الذي أوقعت فيه القوّة الخاصة الإسرائيلية

وعلى رغم أن العيون تظلّ متّجهةً إلى قطاع غزة حيث يُنتظر ردّ المقاومة على اغتيال ثلاثة من قادة «سرايا القدس»، فإن الضفة الغربية لن تكون بعيدة عن هذا الردّ؛ إذ من المتوقّع أن تعلن فصائل ومجموعات المقاومة هناك حالة الاستنفار والتأهّب مع انطلاق عمليات المقاومة في القطاع، وأن تبادر إلى توجيه ضربات لا أحد يمكنه توقّع حجمها ومكانها وزمانها، سواء باستهداف حواجز الجيش والمستوطنات القريبة، أو تنفيذ عمليات فدائية على الشوارع الالتفافية ضدّ المستوطنين، وصولاً إلى الداخل المحتلّ. ولن يكون ذلك مستغرباً البتّة؛ إذ إن الشهيد طارق عز الدين الذي اغتاله العدو فجر أمس، هو أحد قادة العمل العسكري في «سرايا القدس» في الضفة الغربية، وتُحمّله سلطات الاحتلال المسؤولية عن تنفيذ هجمات عدّة ضدّ قواتها في الأراضي المحتلّة، وعن تحريك خلايا المقاومة وعلى رأسها خلايا «سرايا القدس»، التي نجحت في الشهور الأخيرة في تشكيل عدّة مجموعات في المدن والمخيمات على غرار «كتيبة جنين» و«كتيبة نابلس» و«كتيبة طوباس» وغيرها.

بالنتيجة، فشلت إسرائيل، خلال الفترة الماضية، في فصل ساحتَي الضفة وغزة، اللتَين بات التحامهما واقعاً يصعب كسره. وبالتالي فإن الردّ على جريمة الثامن من أيار ستشترك فيه الساحتان على الأرجح، وهو ما حدث بالفعل في تجارب سابقة، حين دفعت فصائل المقاومة بعض خلاياها إلى تنفيذ عمليات في الضفة ردّاً على اعتداءات الاحتلال.

تمكّنت «عرين الأسود» من تفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار بالقوة الإسرائيلية المتسلّلة (أ ف ب)

تقرير

دفع سعودي - أميركي لإبطال التفاهمات

صنعاء للرياض: جاهزون للعودة إلى الحرب

بعدما حمل شهر رمضان مؤشّرات إيجابية في ما يتّصل بعملية إرساء السلام في اليمن، عادت السلبيّة لتخيّم على أجواء هذا الملفّ، في ظلّ ما يبدو أنه سعي سعودي، منسّق أميركيًا، للتهرّب من التفاهمات الأخيرة المبرمة مع حكومة الإنقاذ، والدفع نحو وقف لإطلاق النار من دون شروط مسبقة. وعلى خلفية هذه المساعي، والتي تساوقها خطّة أممية لترحيل المطالب الإنسانية إلى مرحلة ثانية، لم تجد «أنصار الله» بدّاً من إيصال رسائل تحذير إلى المعنيّين، جلّتها بوضوح المناورة الأكبر لقوات صنعاء يوم الأحد الماضي، والتي أرادت من خلالها الأخيرة القول إن «استعدادها الكامل للحرب مساوٍ لاستعدادها للسلام»

عرض مستشارو غروندبرغ خطة جديدة وقدّموا شرحاً تفصيلياً عن جاهزية الأمم المتحدة لتنفيذها (أ ف ب)

رشيد الحداد

بعيداً عن الأولويات الإنسانية التي حدّدتها حكومة الإنقاذ كاستحقاقات داهمة، وعلى رأسها فتح الطرقات ورفع الحصار عن الموانئ والمطارات وصرف مرتبات 1,2 مليون موظّف يمني، قدّمت الأمم المتحدة خطّة جديدة لتثبيت وقف إطلاق النار، أجّلت بموجبها الحديث عن تلك الملفّات إلى مرحلة لاحقة، وهو ما رفضته صنعاء ملوّحةً بالعودة إلى التصعيد. ووفقاً لمصادر في مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، فإنّ مستشاريه العسكريين عرضوا هذه الخطّة على الأطراف اليمنيين، وقدّموا شرحاً تفصيلياً في شأن جاهزية الأمم المتحدة لتنفيذها على الأرض من خلال ضبّاط ارتباط. وأوضحت المصادر أن المقترح الذي حمله المستشار العسكري للمبعوث الأممي، أنتوني هايورد، مطلع الأسبوع الجاري إلى العاصمة اليمنية، يتطابق مع المبادرة السعودية المعلَنة في 22 آذار 2021، والتي تدعو إلى وقف مستدام لإطلاق النار من دون شروط مسبقة.

وعلى رغم رفض صنعاء تلك المبادرة في حينه، إلّا أن الرياض تحاول، اليوم، حشد المزيد من المواقف الدولية لإخراج خطّتها المُشار إليها من الدرج مجدّداً، متجاهلةً التفاهمات الأخيرة التي تُلزمها بمعالجة الملفّ الإنساني بعيداً عن الملفّين العسكري والسياسي، وهو ما قد يدفع «الإنقاذ» إلى تعليق المفاوضات المباشرة مع السعودية. وفي أعقاب تمسّك صنعاء بشروط تمديد الهدنة، وتشديد اللجنة العسكرية التابعة لها، خلال لقائها المستشار العسكري للمبعوث الأممي، على ضرورة تنفيذ المطالب الإنسانية قبل الخوض في ملفّ تثبيت وقف إطلاق النار، تحاول واشنطن دفع الرياض نحو فرض وقف إطلاق نار وفقاً لمصالحهما، مع إبقاء الحصار من دون حلول. ولذا، احتلّت هذه المسألة حيّزاً رئيساً من المباحثات التي أجراها مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، خلال زيارته الأخيرة للرياض، حيث التقى وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان. وفي أعقاب اللقاء، أشادت الخارجية الأميركية بـ«الجهود التي تقودها الرياض لإحلال السلام في اليمن»، فيما تحدّث البيت الأبيض عن إحراز تقدّم في المفاوضات لإرساء وقف لإطلاق النار لمدّة 15 شهراً، معلناً أنه يواصل العمل مع السعودية من أجل ذلك.

وعلى خلفية تلك التصريحات، إضافة إلى تحرّكات في الاتّجاه نفسه يقودها المبعوث الأممي في الإمارات، لم تجد صنعاء بدّاً من التأكيد أن استعدادها الكامل للحرب مساوٍ لاستعدادها للسلام، وهو ما جلّتهُ بوضوح وقائع أكبر مناورة عسكرية نفّذتها المنطقة العسكرية الرابعة، بمشاركة

> **أكدت صنعاء من خلال مناورتها الاخيرة ان استعدادها الكامل للحرب مساوٍ لاستعدادها للسلام**

وحدات قتالية من تشكيلات مختلفة، يوم الأحد، تحت عنوان «الوفاء للشهيد القائد حسين الحوثي». وأفادت مصادر عسكرية مطّلعة، «الأخبار»، بأن «المناورة تُعدّ واحدة من أكبر التمرينات التي تجريها قوات صنعاء»، مبيّنة أنها «جرت على مساحة 100 كلم مربّع، وحملت طابعاً هجومياً على مواقع ومعسكرات مفترضة»، مضيفة أنها «تهدف إلى رفع حالة الجاهزية لخوض أيّ معارك قادمة». ووفقاً لمراقبين، فإن المناورة حملت أكثر من رسالة إلى السعودية وحلفائها، عنوانها التحذير من محاولة التملّص من تفاهمات رمضان، والتأكيد أن «أنصار الله» أعدّت نفسها لمعركة قاسية «ستفرض من خلالها شروط السلام العادل والشامل».

وجاء هذا التطوّر بعد ساعات من رفض قيادة صنعاء العرض الأممي الذي قدّمه هايورد؛ إذ سخر نائب رئيس الأركان، اللواء علي حمود الموشكي، من العرض الذي يركّل تنفيذ المطالب الإنسانية إلى ما بعد وقف إطلاق النار، معتبراً أن الخطّة الأممية «سابقة لأوانها»، ومؤكداً أن قواته حاضرة «للمضيّ في ترسيخ السلام على الأرض بقدر جاهزيّتها للعودة إلى القتال». وطبقاً لوكالة «سبأ» الرسمية في صنعاء، فإن هايورد، ترافقه مديرة مكتب الممثّل الأممي في اليمن روكسان بازرجان، التقى بعدد من القيادات العسكرية الرفيعة في العاصمة اليمنية، محاولاً تسويق مقترحه، إلّا أنه الردّ عليه جاء موحّداً، وهو التشديد على ضرورة معالجة الملفّات الإنسانية قبل أيّ حديث آخر، وفق ما طالب به أيضاً رئيس هيئة الاستخبارات، اللواء عبد الله الحاكم، مشيراً إلى أن «الترتيبات التي يجريها الطرف الآخر في الجبهات الشرقية والجنوبية لا توحي بجدّيته في السلام»، وداعياً إلى إلزامه بـ«إزالة الفوضى التي أوجدها في منطقة الساحل وعدن والجنوب بشكل عام».

في المقابل، اتّهم مصدر في حكومة عدن، صنعاء، بإفشال الخطّة الأممية لتثبيت وقف إطلاق النار، في حين ذكرت مصادر أخرى أن ثقة خلافات داخل «المجلس الرئاسي»، الذي تسلّم الخطّة في الرياض قبل عودة رئيسه رشاد العليمي إلى المدينة الأسبوع الماضي، حولها، بالنظر إلى أن قرار الهدنة إنّما هو بيد التشكيلات المسلّحة التي يُعتبر معظمها على خلاف مع «الرئاسي»، فيما أخرى لا تخضع له بشكل مباشر. وكان عضو «الرئاسي»، اللواء فرج البحسني، كشف عن مضمون المقترح الأممي، مبيناً أنه مكوّن من ثلاث مراحل: الأولى خُصّصت لتثبيت وقف إطلاق النار خلال ستّة أشهر، والثانية ستقود خلالها الأمم المتحدة مساع لعقد جولات جديدة للمفاوضات حول الملفّين الإنساني والاقتصادي بهدف التهيئة للحوار ومدّتها ثلاثة أشهر، والثالثة مرحلة انتقالية لبحث شكل الدولة، مدّتها عامان.

تقرير

التاريخ عنواناً لـ«يوم النصر»

بوتين للغرب: كفى عبثاً بالذاكرة

في الذكرى الـ78 للانتصار على النازية، أعاد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، التأكيد على أهمية حفظ الذاكرة والتاريخ من العابثين بهما، والذين دأبوا، على مدى عقود طويلة، لمحو أيّ دور سوفياتي في الانتصار المُحقّق. وتطرّق أيضاً إلى الحرب المتواصلة في أوكرانيا للعام الثاني على التوالي، مبيّناً أنها أُطلقت بهدف «القضاء على الخطر النازي الجديد» ورموزه في كييف

موسكو - الأخبار

أحيت روسيا، أمس، الذكرى الـ78 للانتصار على ألمانيا النازية، باستعراض عسكري ضخم نظّمته في الساحة الحمراء في العاصمة موسكو. وفي العرض العسكري الذي يجري للعام الثاني على التوالي في ظلّ الحرب الأوكرانية، اعتبر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن «الحضارة عند نقطة تحوّل حاسمة، فقد اندلعت حرب حقيقية مرّة أخرى ضدّ وطننا، لكننا هزمنا الإرهاب الدولي، وسنحمي أيضاً سكّان دونباس، وسنضمن أمنها». وإذ شدّد على أن بلاده «تريد أن ترى مستقبلاً سلمياً حرّاً ومستقرّاً»، لفت إلى أنها «تعتبر أيديولوجية التفوّق إجرامية وقاتلة»، مبيّناً أن «نُخب العولمة الغربية لا تزال تثير الصراعات والانقلابات الدموية، وتزرع الكراهية... كراهية روسيا، والقومية العدوانية». كذلك، ذكّر بوتين بأن الغرب يدمّر أيّ أثر لدور المقاتلين السوفيات في الانتصار على النازية، واصفاً ما تقدَّم بأنه «جريمة وانتقام فاضح من جانب أولئك الذين حضّروا بشكل مكشوف وبسخرية لحملة جديدة ضدّ روسيا، والذين جمعوا لهذا الغرض الدنس النازي الجديد من كافة أنحاء العالم»، وهدفهم، وفق الرئيس الروسي، «تدمير وتفتيت دولتنا، وإلغاء نتائج الحرب العالمية الثانية، وتقويض منظومة الأمن العالمي والقانون الدولي بشكل كامل، وخنق أيّ مراكز تنمية سيادية».

وعلى هذه الخلفية، رأى أن «الطموحات غير المحدودة والغطرسة والتساهل، ستتحوّل حتماً إلى مآس. هذا هو بالضبط سبب الكارثة التي يعيشها الشعب الأوكراني الآن، حيث أصبح رهينة للانقلاب وللنظام الإجرامي المنبثق منه، ولأسياده الغربيين، وأصبح ورقة مساومة في تنفيذ خططهم الوحشية والأنانية». وفي إشارة إلى العملية العسكرية في أوكرانيا، عبّر الرئيس الروسي عن فخره بكل المقاتلين المشاركين فيها، مؤكداً أن «أمن بلادنا ومستقبل دولتنا وشعبنا يعتمد عليكم، وأنتم تنفذون واجبكم العسكري بشرف وتقاتلون من أجل روسيا». وقال إن «نُخب العولمة الغربية تدمّر أيضاً الأسرة والقيم التقليدية التي تجعل الإنسان إنساناً، وكل ذلك من أجل الاستمرار في إملاء القواعد على الشعوب وفرض إرادتها وحقوقها. ولكنها في الواقع نظام للسطو والعنف والقمع. يبدو أنهم نسوا ما أدّت إليه الادّعاءات المجنونة للنازيين للسيطرة على العالم، ونسوا مَن هَزم هذا الشرّ الفظيع الشامل، الذي وقف كجدار من أجل وطنه ولم يدّخر حياته من أجل تحرير شعوب أوروبا». وأعرب بوتين عن تقديره البالغ لحضور قادة دول «رابطة الدول المستقلّة» العرض العسكري في موسكو، قائلاً: «أرى في هذا موقفاً ممتنّاً تجاه إنجاز أسلافنا. لقد قاتلوا معاً وانتصروا معاً».

> **ركّز الخطاب الرسمي منذ بدء الحرب على ان روسيا تواجه مجدّداً النازية الجديدة في اوكرانيا**

ليست هذه المرّة الأولى التي يتناول فيها بوتين مسألة «حفظ التاريخ» بالنسبة إلى دور الاتحاد السوفياتي في الانتصار على النازية، في سياق حربهم المستمرّة والمتعدّدة الأوجه على روسيا». وفي السنوات الماضية، لم تفُت الرئيس الروسي الإشارة، في كلّ الخطابات التي ألقاها في ذكرى «عيد النصر»، إلى أهميّة «حفظ الذاكرة والتاريخ»، والحديث عن دوره كـ«ضامن» للذاكرة الجماعية للحرب الوطنية العظمى، وعن الأهمية العالمية لإنجاز الشعب السوفياتي. ففي عام 2018، قال بوتين إن «روسيا لن تسمح أبداً بتزوير التاريخ ومحاولة شطب ونشويه الدور السوفياتي في الحرب»، مشدداً على أن «الواجب الاحتفاظ بذكرى شجاعة الجنود الذين ضحّوا بحياتهم من أجل أرواح الآخرين». واعتباراً من عام 2019، بدأ بوتين يحذّر من محاولات الغرب تحريف التاريخ، ومحو أيّ أثر للدور السوفياتي في الانتصار على النازية، قائلاً: «نرى اليوم كيف أنهم في عدد من الدول يشوّهون عن عمد أحداث الحرب، وكيف يرتقون إلى مرتبة الأصنام أولئك الذين نسوا الشرف والكرامة الإنسانية، خدموا النازيين، ويكذبون بلا خجل على أطفالهم، ويخونون أسلافهم».

ومع انطلاق الحرب في أوكرانيا، ركّز الخطاب الرسمي على أن روسيا تواجه مجدّداً النازية الجديدة في أوكرانيا، وهو ما حتّم عليها إطلاق عمليتها العسكرية لـ«القضاء على الخطر النازي الجديد» كما تقول. والواقع أن هذه السردية لم تأتِ من فراغ؛ إذ إن ممارسات النظام الأوكراني والمجموعات القومية المتطرّفة الأوكرانية، ما فتئت تثبت ميلاً لدى كيف نحو الأفكار النازية: من قصف المدنيين الناطقين بالروسية في دونباس طوال الفترة الممتدّة من عام 2014 وحتى اليوم، إلى محاولات التضييق على الناطقين بالروسية في أوكرانيا، ومحاربة الثقافة الروسية عبر إلغاء أيّ ذكر لكبار الكتاب والشعراء الروس في المناهج التعليمية، بالإضافة إلى محو أيّ أثر روسي من تماثيل وأسماء شوارع. وقد عبّر بوتين بوضوح، في خطابه في «ذكرى النصر» عام 2022، مع انطلاق العملية العسكرية في أوكرانيا، عن أن العملية «كانت ضرورية وفي الوقت الملائم، وكانت القرار الصحيح الوحيد».

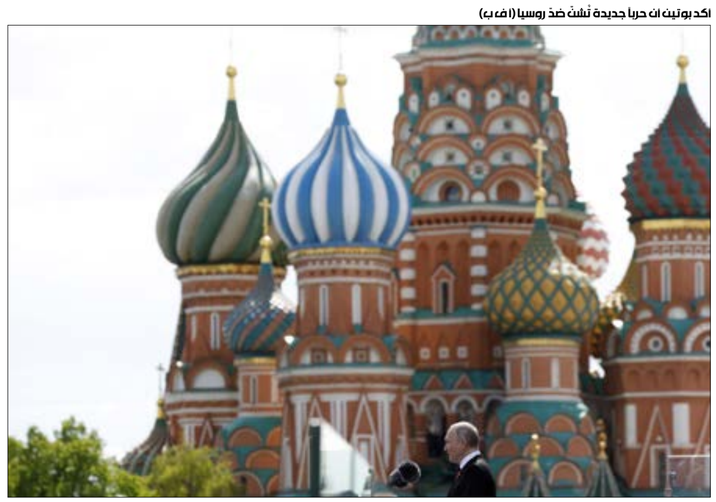

أكد بوتين أن حربا جديدة تُشنّ ضدّ روسيا (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4304

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
										1
	■									2
						■				3
			■				■		■	4
		■				■				5
				■						6
					■					7
		■				■				8
			■		■				■	9
■										10

افقيا

1- أديب وصحافي لبناني راحل – 2- مقياس درجة الحرارة – 3- نَدَي – السحاب – 4- يذيعه – أخاصم أشدّ الخصومة – 5- والد – اسم موصول – نخاع – 6- بلدة لبنانية في قضاء عاليه – المرتفع من الأرض – 7- خَلْف – ولاية أميركية – 8- مدينة أثرية مصرية – ريح طيّبة – سرب من الطيور– 9- سنة بالأجنبية – قصَد – 10- من النباتات

عمودياً

1- مدينة كنعانية – 2- فريق عسكري – من جزر العالم الكبرى – 3- معلمّ الأجيال – عصابة دولية – 4- حرف جر – سيلان الدمع – متشابهان – 5- تنفّسَ شديد – 6- وضعهم وهيئتهم – فيلسوف ألماني راحل – 7- نوع طائرة حربية – أحرف متشابهة – 8- أخفيا الخبر – للتمنّي – وشى – 9- الحواجز العسكرية – 10- وزير لبناني سابق

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ميشال عفلق – 2- ارمادا – صعب – 3- جاوا – زر – رو – 4- يكن – دوما – 5- يبخرّ – باس – 6- و و – را – هطلس – 7- برونتي – صلّ – 8- قرون – بافرا – 9- داخ – كرّام – 10- مرسيل خليفة

عمودياً

1- ماجينو – قيّم – 2- يراك – وبر – 3- شموني – رودس – 4- ١١١ – برونايّ – 5- لدّ – دخان – خل – 6- عازور – تبّ – 7- رم – هياكل – 8- لص – إبط – فري – 9- قعر – الصرّاف – 10- بولس سلامة

sudoku 4304

9	2	1	4		6		5	
			2		7	3		
3	4	7	8		9			
						5		
	5					7	6	
	9	4					2	3
			1	6	2	9	8	
						2		
2			3	9	8			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4303

5	3	2	6	1	7	4	9	8
4	9	8	2	5	3	1	6	7
7	6	1	9	8	4	2	3	5
1	7	3	8	4	9	5	2	6
9	2	5	3	7	6	8	1	4
8	4	6	1	2	5	9	7	3
6	1	9	5	3	8	7	4	2
3	5	7	4	9	2	6	8	1
2	8	4	7	6	1	3	5	9

مشاهير 4304

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم سعودي سابق. كان الهدّاف الأول مع فريقه ومنتخب بلاده

8+9+2+3+4+1 = خلاف المتحرك ■ 6+7+10+11 = غيّره ■ 5+1 = أخو الأب

حل الشبكة الماضية: دانييك الفيس

إعداد
نعوم مسعود

دوري أبطال أوروبا

«ديربي الغضب» يعيد إيطاليا إلى الواجهة الأوروبية

يحلّ إنتر ميلانو اليوم ضيفاً على نظيره ميلان في ذهاب دور نصف النهائي من دوري أبطال أوروبا (22:00 بتوقيت بيروت). ستُلعب المباراة للمرة الأولى منذ 18 عاماً ضمن هذه المرحلة المتقدّمة من المسابقة، ما يرفع من حماسة اللقاء

إنتر وميلان هما الناديين الوحيدين من ذات مدينة اللذين حققا دوري ابطال اوروبا (أ ف ب)

حسين فحص

يعد «ديربي الغضب» بين قطبي ميلان، الذي يُطلق عليه أيضاً اسم «ديربي ديلا مادونينا»، إحدى أشرس وأقوى المباريات الكلاسيكية في كرة القدم حول العالم.

تأسّس نادي ميلان لكرة القدم عام 1899 بفضل جهود الإنكليز، وبعد فترة وجيزة، انقسم الفريق إلى قسمين إثر التوترات الداخلية. كان لصعود القومية في إيطاليا أثر بارز على تنظيم «اللعبة» في البلاد حينها، وتمثّل أبرز التعديلات المستحدثة برفض الاتحاد الإيطالي لكرة القدم مشاركة اللاعبين الأجانب في المسابقات المحلية عام 1908. قرارٌ أيّدته غالبية الأندية، مقابل معارضة البعض الآخر. وفي مواجهة هذا التيار، كانت هناك مجموعة داخل إدارة نادي ميلان «الأجنبية» ترفض القرار، معتبرةً إياه عنصرياً، فانشقّت في العام نفسه وقرّرت تأسيس نادٍ جديد. هكذا، وُلد «النيراتزوري» من رحم ميلان، وأُطلق عليه اسم «إنترناسيونالي»، بسبب ضم الفريق لعناصر من خارج حدود إيطاليا.

أصبح لميلان منافس يزاحمه على زعامة المدينة، وصارت الألقاب هدفاً ضمن «حرب ناعمة» تتجاوز بنديتها منصات التتويج. ومع مرور الوقت، أخذت المنافسة بين الفريقين تنسحب تدريجياً على قاعدتهما الجماهيرية، بحيث عكس الصراع المستشري لأوتارو مارتينيس بين الطبقات الاجتماعية: ميلان هو نادي الطبقة الكادحة في المدينة، فيما تؤيد الطبقتان الوسطى والبرجوازية نادي النخبة إنتر ميلانو.

عرف ديربي ميلان، بخلافاته السياسية والاجتماعية، منافسات شرسة على امتداد العقود. غالباً ما كانت المناورة بين الفريقين تعتمد على توظيف أفضل المدربين، واستقدام لاعبين بارزين من أجل الفوز بأكبر عدد من الألقاب. احتدم الصراع في الستينيات ووصل إلى ذروته، في ظل المنافسة القوية بين الفريقين على الهيمنة الإيطالية. وبدلاً من التعويل على نجاحات تلك الحقبة، بدأت الانهيارات، إلى أن عاد الفريقان إلى الواجهة مع إعادة هيكلة ميلان في الثمانينيات تحت قيادة رئيس النادي الجديد حينها سيلفيو برلسكوني. والتقى الفريمان في نصف نهائي دوري أبطال أوروبا لنسخة 2002-2003، ما أعطى الصراع بينهما بُعداً جديداً. عرف ميلان وإنتر بعدها سباتاً مع مطلع الألفية تخلّلته صحوات متقطعة، إلى أن عادا أخيراً إلى الواجهة بحيث فاز إنتر بلقب دوري الموسم ما قبل الماضي مقابل تتويج الميلان بسكوديتو الموسم المنصرم.

فرص الأفضلية

تمتلئ خزائن الفريقين بالعديد من الألقاب، أبرزها 19 لقباً في الدوري الإيطالي لكل منهما مع ارتفاع علو كعب ميلان في دوري أبطال أوروبا بواقع 7 ألقاب (أكبر عدد في إيطاليا والثاني بعد ريال مدريد في أوروبا) مقابل 3 لإنتر. وبالمجمل، فإن ميلان لديه 51 لقباً محلياً وأوروبياً، أكثر بثمانية ألقاب من إنتر ميلانو 43.

يدخل الفريقان اللقاء وعيونهما على وضع قدم في المباراة النهائية، التي سوف تشهد وصول ريال مدريد أو مانشستر سيتي من الطرف الآخر. فوز أحد الأندية الإيطالية المحتمل باللقب لن يساهم فقط في تعزيز المنافسة التاريخية، بل سوف يخدم أهداف الموسم المقبل بشكل مباشر. لم يتمكّن إنتر (الرابع في الدوري) من التأهل إلى دوري الأبطال على خلفية النتائج المتخبّطة. وفي حال فشلا في بلوغ المباراة من بوابة الدوري، سوف يشكّل الفوز بدوري الأبطال بطاقة العبور المباشر.

من الناحية الفنية تميل الكفة نسبياً إلى نادي إنتر، نظراً إلى تألق المهاجم البلجيكي روميلو لوكاكو، كما أن غياب البرتغالي رافاييل لياو عن اللقاء بسبب إصابة تعرّض لها خلال مباراة لاتسيو سيؤثر سلباً على ميلان. ومنذ بداية نيسان الفائت سجّل لوكاكو خمسة أهداف وصنع أربعة في جميع المسابقات، وكان هدفه من تسديدة بقدمه اليسرى في الفوز على روما (2-0) في الدوري يوم السبت الفائت، أحدث علامة على أن المهاجم البلجيكي قد يعود إلى أفضل مستوياته. وعلى غرار البلجيكي، استعاد بطل مونديال قطر الأرجنتيني لاوتارو مارتينيس نجاعته التهديفية فسجّل 6 أهداف في الفترة نفسها، وصنع 3 بعد فترة صيام استمرّت ثماني مباريات. كما يُعتبر المهاجم المخضرم البوسني إدين دزيكو (37 عاماً) ورقة رابحة إضافية في إنتر منذ عودته لهزّ الشباك بعد فترة صعبة منذ كانون الثاني.

> تأخذ المنافسة بين إنتر وميلان بعداً ثقافياً إيطالياً

وميلان الخامس من حسم تأهلهما إلى دوري الأبطال على خلفية النتائج المتخبّطة. وفي حال فشلا في بلوغ المباراة من بوابة الدوري، سوف يشكّل الفوز بدوري الأبطال بطاقة العبور المباشر.

سلة غرب آسيا

بيروت x ذوب آهان: فرصة أخيرة للتأهّل

فاز بيروت في دور المجموعات على ذوب آهان في مباراة وخسر الأخرى (Wasl)

حسين سمور

يستضيف نادي بيروت فيرست كلوب لكرة السلة نظيره ذوب آهان الإيراني (الليلة الساعة 21:30 بتوقيت بيروت) في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع، ضمن دوري السوبر لغرب آسيا للعبة. والأمر الأهم أن الفائز من هذا اللقاء يتأهل إلى الدور ربع النهائي («فايتل 8») من دوري غرب القارة، ليلعب إلى جانب صاحبي المركزين الأول والثاني في غرب آسيا، وأصحاب المراكز الثلاثة الأولى في منطقة الخليج، ليضم إليهم جميعاً بطلا كازاخستان والهند. وأفضل فريقين ضمن هذه المجموعة، سيتأهلان للمشاركة في كأس الأبطال للأندية الآسيوي، والذي سيتأهل بطله إلى كأس إنتركونتيننتال FIBA، وهي أعلى مسابقة لأندية كرة السلة في العالم.

نادي بيروت الذي يخوض نصف نهائي بطولة لبنان بمواجهة ديناميو، سيعتمد في مواجهة اليوم على قائده علي حيدر إضافة إلى لاعبه الأجنبي القديم الجديد محمد شاباز صاحب الـ32 نقطة و14 متابعة و4 تمريرات حاسمة في المباراة الأخيرة أمام ديناموـ والتي أصيب خلالها النجم الآخر لبيروت كيني هايز. ومن جهته سيكون اعتماد ذوب آهان على المخضرم أرسلان كاظمي.

يُذكر أن شباب الأهلي - دبي الإماراتي حجز تذكرته إلى الفاينل 8 بعد فوزه على الهلال السعودي بنتيجة (88 . 76) في مباراة تحديد المركز الثالث بمنطقة الخليج مساء الإثنين.

الخاسر إمكانية مواجهة أهم أندية الخليج وآسيا في المراحل المقبلة.

بمزيد من الرضا والتسليم بمشيئة الله تعالى نُنْعي فقيدتنا الغالية المرحومة
هدى درويش مصطفى طاهر
التي وافتها المنية يوم 7 أيار، وبهذا الحدث الأليم يفقد الجميع فقيدة عزيزة على القلوب.
زوجها: المهندس نديم فخري
أولادها: صوفيا فخري ربيز، زوجها فادي ربيز
طارق فخري، زوجته إنعام زهر
المهندس كريم فخري.
أشقاؤها: المهندس عماد طاهر، زوجته نجاح حمادة
المرحوم جودت طاهر
المرحوم عدنان طاهر، زوجته وفاء فضل الله
مصطفى طاهر، زوجته ليلى جمال
حسان طاهر، زوجته جهينة فضل الله.
شقيقتاها: دلال طاهر، زوجها المرحوم خليل فخري
المرحومة حياة طاهر.
صُلّي على جثمانها الطاهر يوم الإثنين، 8 أيار 2023 في جبانة روضة الشهيدين.
تُقبل التعازي اليوم الأربعاء، 10 أيار 2023 في فندق راديسون بلو- سنتر دون الطابق الأول- فردان من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله: آل طاهر وفخري وأنسباؤهم.

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله
الحاجة فاطمة محمد حطيط
(أم أمين)
أرملة المرحوم الحاج عبد أمين حطيط
أولادها العميد الركن المتقاعد أمين حطيط
وإبراهيم وعبدو وعباس والمرحوم علي
بناتها أمنة وأمينة (زوجة مهدي شمص)
أشقاؤها المرحومون الحاج أحمد والحاج حسن والحاج حسين حطيط
شقيقاتها المرحومة الحاجة زينب والمرحومة الحاجة خديجة
يصلى على جثمانها الطاهر اليوم الأربعاء 10 أيار 2023 الساعة الخامسة بعد الظهر في بلدتها الدوير (قضاء النبطية).
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده ويومي الخميس والجمعة في منزل ابنها العميد المتقاعد أمين حطيط في الدوير وتقام ذكرى الأسبوع يوم الجمعة الموافق في 12 أيار 2023 الساعة العاشرة صباحاً للرجال والنساء في قاعة حسينية الدوير الجديدة.
تقبل التعازي في بيروت في جمعية التخصص العلمي الرملة البيضاء جنب أمن الدولة، وذلك نهار السبت الواقع فيه 13 أيار 2023 من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساءً.
تقبل التعازي على الهاتف و (واتس أب):
العميد المتقاعد أمين حطيط: 03800080
إبراهيم حطيط: 76857190
عبدو حطيط: 70430335
عباس حطيط (واتس أب): 0061404639660
أمنة حطيط (واتس أب): 0061449518965
أمينة حطيط: 03135030
الأسفون: آل حطيط وشمص وقبيسي ومهدي وعموم أهالي الدوير

تتقبل عائلة المرحومة الحاجة
سعاد طنانا (أم بلال نصّور)
حرم الشهيد المرحوم الحاج عبد القادر نصّور
(المنتقلة إلى رحمة الله تعالى في أستراليا)
التعازي في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي (بيروت - بئر حسن - خلف مبنى أمن الدولة - قرب مبنى خطيب وعلمي)
من الساعة 3 إلى الساعة 6 من عصر يوم الخميس 11 أيار 2023.

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

مبوب

يسرُّنا إعلامكم بأنه تم نقل مؤسسة **Daher Phone** إلى النبطية في سنتر ماجد ريحان الطابق الأول مقابل وزارة المالية.
الخدمات المتوفرة لدينا:
- بيع وشراء جميع أنواع التلفونات
- بيع جميع انواع اللابتوبات
- بيع كافة أنواع اكسسوارات التلفونات
- تشريجات ودفع فواتير MTC & OGERO & ALFA
- صيانة تلفونات
- طوابع مالية
- دفع رسوم الميكانيك والتأمين
- تحويل واستلام اموال داخل وخارج لبنان
- تسديد ضرائب وزارة المالية
- خدمات السجل العقاري
بالإضافة إلى تسديد رسوم ومستحقات مالية مختلفة.
03/859756

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ
صادر عن دائرة تنفيذ جزين
تدعو هذه الدائرة المُنفذ عليه حنا مخايل جرجورة والمجهول محل الإقامة للحضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيله القانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي وطلب التنفيذ ومربوطاته في المُعاملة التنفيذية المُسجلة تحت رقم 2023/211 المُقدمة من طالب التنفيذ مخايل أديب جرجورة وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيس
يُبلغ إلى المنفذ عليها: كارلا عاد عملاً بأحكام المادة 409 أصول مُحاكمات مدنية تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2019/194 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التبليغ ميسم بازرجي، وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة الإستئناف المدنية في بيروت، قرار رقم 2014/88 تاريخ 2014/1/20 وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان، وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام، إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
الرئيس فيصل مكي
المُعاملة التنفيذية: 2020/1130
المُنفذ: عماد عليوان
المُنفذ عليها: ليلى عبد الله
السند التنفيذي: تعهد بالتنازل عن حق إيجارة وإخلاء
تطرح دائرة تنفيذ بيروت للبيع بالمزاد العلني المنقولات التالية:
كرسي بلاستيك عدد 3/ 500,000 ل.ل. – درج خشبي /200,000 ل.ل. – ساعة يد عدد 3 /300,000 ل.ل. – مراة حائط /100,000 ل.ل. – طاولة بلاستيك /100,000 ل.ل. – تلفزيون JVC /500,000 ل.ل. – Remot Control عدد 3 /150,000 ل.ل. – تعاليق باب عدد 15 /75000 ل.ل. – مكواة Brown /500,000 ل.ل. – نرجيلة عدد 2 /400,000 ل.ل. غاز 6 عيون 1,000,000 ل.ل. – مكنسة كهربائية Microwave LG /500,000 ل.ل. /500,000 ل.ل. – فناجين وكبايات زجاج /100,000 ل.ل. – سجادة 500,000 ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحُضور شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني الى مكان البيع الكائن في محلة الزيدانية العقار رقم 3321/المصيطبة الطابق الأرضي جنب حلويات رشاد يوم الجمعة الواقع في 2023/5/26 الساعة الرابعة ب ظ مصحوباً بالثمن نقداً ورسم دلالة 5%.
مأمور تنفيذ بيروت
أحمد كلوت

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيس فيصل مكي
يُبلغ إلى المنفذ عليه:
عملاً بأحكام المادة 409 اصول مُحاكمات مدنية تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2022/826 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالبة التنفيذ مريم داغر، وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة بيروت الابتدائية، قرار رقم 2009/12 تاريخ 2012/3/5 وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بإنقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان، وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام، إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

إعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
تعديل اسم تاجر
بناءً للطلب تاريخ 2023/5/2 تقرر تعديل الاسم التجاري للمحل المعروف باسم: «صيدلية هاشم الطيبة» المُسجل تحت الرقم 2013/4004479 البقاع ليصبح: «PHARMACY DR. ALI CHADAD».
لكل ذي مصلحة الإعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.
أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي ابو زيد وسما سموري المُستدعى ضدهم توفيق وفريال وآمال وسهيل وسليم والياس فهد عطية وماجد وسليمان ودالبدا ومحمد وريما شكيب غندور وحسين عبد الله دخل الله والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2227 والمُقامة من حسين أحمد دخل الله ورفاقه بموضوع إزالة شيوع على العقار 1108 من منطقة قانا العقارية.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المُدعى عليهما فؤاد حلاق وخليل أسعد السعدي والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/1683 المُقامة من عصام يوسف غانم بموضوع إلزام بالإفراز والتسجيل على العقار /203/ القرّية.
والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المُنفذ عليهما إسماعيل حسن حموده ورتيبه حسن حموده – من شبعا ومجهولي محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. نُنبئكما هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2022/205 والمُتكونة بين أكرم حسن حموده وبينكما إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحُكم الصادر عن الغرفة الابتدائية في النبطية بتاريخ 2020/1/18 رقم قرار 25/ش/2020 والمُتضمن إعتبار العقار غير الممسوح المسمّى – شبعا – وسط البلدة غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وإزالة الشيوع فيه عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى مبلغ 45935 دولار أميركي أو ما يُعادله بالعملة اللبنانية بتاريخ البيع وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء كل بنسبة ملكية كل منهم بحسب قيود العلم والخبر تاريخ 2007/7/10 ويتضمن الشركاء النفقات كل بنسبة حصته.
وعليه تدعوكما هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً او بواسطة وكلاء قانونيين لإستلام الأوراق ومُرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار والمسافة.
مأمور التنفيذ

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس نصر
مُوجه للمنفذ ضده: رائد عمر طبولة – أبي سمراء
بمُقتضى المُعاملة التنفيذية رقم 2022/1761 المُنفذة بوجهك من المُنفذة رحاب فرحات بوكالة المُحامية نوره خضر اغا بموجب القرار الصادر عن المحكمة الشرعية رقم 2022/4651 تاريخ 2021/11/21 المُتضمن إلزامك تمكين المنفذة من مشاهدة واصطحاب ولدها عمر يوم الجمعة من كل أسبوع من العاشرة صباحاً وحتى السادسة مساءً على أن تصطحبه بنفسها أو بواسطة من ينوب عنها.
لذلك يقتضي حُضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته وإتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمُهلة خمسة أيام من تاريخ النشر و20 يوماً مُهلة النشر وبانقضاء المُهلتين يُصبح كل تبليغ لك بقلمها صحيحاً ويُصار لمُتابعة التنفيذ حتى اخر المراحل.
مأمور التنفيذ
خالد ديب

إعلان نشر فقرة حكمية
تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا
المُستدعى ضدهم شريف حسن أحمد عبدالواحد العجمي، وخديجة إبراهيم زوجة حسين محمد يوسف العجمي، وشريف محمد حسين يوسف العجمي، ومريم حسن السيد، وريا محمد المجدلاني، وورثة عائشة محمد حسين يوسف العجمي ما عدا عبدالكريم محمد حسين يوسف، ومحمد حسين يوسف، وعبداللطيف حسين يوسف وهم: مريم وخديجة وآمنة وشريفة وعصرية أولاد محمد حسين يوسف العجمي، وآمنة اسعد الخطيب، وخالد طراف خيمور.
المُقيمين سابقاً في مجدل عنجر المجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر برقم 2023/33 بتاريخ 2023/3/21 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعين وائل محمد عبدالرحمن وإسماعيل محمد عبدالرحمن بوكالة المُحامي عُمر الجمال المُسجلة لدينا برقم أساس 2021/52 تاريخ الورود 2021/11/16 مضمون الحكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /673/ مجل عنجر العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبيرة ناتالي مراد المعلوف والبالغة 614,600/ دولار أميركي.
وعلى أن يُعتبر هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية.
ثالثاً: إبطاع أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /673/ مجدل عنجر العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.
رابعاً: تضمين المُستدعين النفقات كافة.
والمُستدعى ضدهم مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادي

سينما

جيمس غان يودّع «حرّاس المجرّة»: انفجار المشاعر والروح التخريبية!

أصبح جيمس غان معروفاً لشريحة كبيرة من الجماهير مع الفيلم الأول من سلسلة «حرّاس المجرة» (2014). سرعان ما كسب قلوبنا من خلال نكاته، وموسيقى أفلامه وطبعاً شخصياته التي نقضي معها وقتاً ممتعاً. مع الجزء الأول من «حرّاس المجرّة»، بدأ غان مع شركة «مارفل» بتحديد وتجديد مفهوم الحكاية أو «الحدوتة» في أفلامه، فأتت الثلاثية تشبه نوعاً ما السوب أوبرا (Soap Opera) أو لنكن أكثر دقة «السبيس أوبرا» (Space Opera)، التي تركّز على العلاقات العاطفية مع خلفية دراماتيكية مغلّفة بفكاهة لاذعة، وحروب نفسية تتعلق بالهوية والهروب من الماضي. بالإضافة إلى المغامرة والكوميديا الممتعة، حوّل هذا المزيج الثلاثية في جزئها الثاني «حراس المجرة 2» (2017) إلى أحد أكثر المشاريع خطورةً من «مارفل»، حتى أصبحت هذه الملحمة أكثر اتساقاً من كل أفلامها، وأحد أهم وأجمل ما أنتجته.

على مرّ السنين، وضعت استوديوات «مارفل» ثقتها في عدد كبير من المخرجين، لكن الثقة التي أعطتها لجيمس غان كانت الأهم والأنجح. منذ أن دخل غان في هذا الكون السينمائي عام 2014، عرف كيف يبعث اللامبالاة والخفة والضحك في هذا العالم، الذي ـ بحلول ذلك الوقت ـ بالكاد كان يتكون من تسعة أفلام. بعد ما يقرب عقداً من الزمن، لا يزال هذا السحر الذي أسر الملايين في الجزء الأول، موجوداً في فيلم «حرّاس المجرة 3» (2023). في هذه الثلاثية، تجتمع الشخصيات الأكثر انتقائية في سينما الكتب الهزلية. شخصيات حمقاء، حزينة، مضحكة، واعية بذاتها تدرك تماماً مشكلاتها الشخصية، وبالطبع ترضي جماهيرها. بدأنا المقال بجيمس غان لأن فيلمه الجديد «حراس المجرة 3» ليس فقط ختام هذه السلسلة، بل إنّه أيضاً بمثابة وداع المخرج ونهاية تعامله مع «مارفل». سينتقل غان إلى عوالم «دي. سي» (DC Studios)، لأنه على الرغم من أن غان يعرف تماماً كيف يبني شخصياته المستوحاة من الكوميكس، إلا أنه حتى الآن لم يلمس أي شخصية مهمة وقوية لها ثقلها في الثقافة الشعبية، ويمكن أن يكون هذا سبب تركه لـ «مارفل» واختياره لـ «دي. سي»، بعدما عرضت عليه الأخيرة فرصة لإخراج فيلم «سوبرمان» الجديد.

لطالما كان غان يعرف كيفية كتابة مجموعة من الشخصيات وجعلها تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة ممتعة للغاية. الفصل الأخير من ثلاثية «حرّاس المجرة» هو الحلقة الأكثر عاطفية ونضوجاً في عوالم «مارفل» حتى الآن. عرف غان كيف يوفّق بين الفكاهة المحبّبة التي اعتاد عليها والنغمة الدرامية للقصة المؤلمة التي تدور حول البحث عن الهوية. لذلك، يركز «حرّاس المجرّة 3» على الوداع، وعلى خلفيات الشخصيات وماضيها وتحديد مستقبلها، خصوصاً روكيت (برادلي كوبر). في هذا الفيلم، نكتشف ماضيه المكتوم من الجزء الأول. يغادر الحراس مجرتهم «نوويير» (NOWHERE) بعدما وصل آدم وارلوك (ويل بولتر) إلى خطف روكيت وإرجاعه إلى High Evolutionary (شوكوودي لووجي)، الشرير الذي يريد خلق حضارة مثالية، بغض النظر عن الجرائم والشرّ الذي يرتكبه للوصول إلى هدفه. وهكذا، فإن ستار لورد (كريس برات)، دراكس (ديف بوتيستا) ونبيولا (كارين غيلان) ومانتيس (بوم كليمنتيف) وغروت (فان ديزل)، يبدؤون مغامرتهم لإنقاذ رفيقهم روكيت وإيقاف الشرير عن تحقيق هدفه، تنضم إليهم غومارا (زوي سالدانا)، مرة أخرى وأخيرة بعدما كنا قد ودّعناها في الجزء الثاني.

فصل ثالث وأخير من سلسلة لم يكن يتوقع منها الكثير، تنتهي اليوم لتكون بمثابة جرعة حياة لعوالم «مارفل». كما يقول غان وداعاً لشخوصه، فإنهم يفعلون الشيء نفسه مع بعضهم البعض. نهاية مبتذلة بعض الشيء، لكنها تناسب الثلاثة: الجزء الأول هو لقاء والوقوع في الحب، والجزء الثاني للحب، والثالث

> جدّد المخرج الأميركي مع شركة «مارفل» مفهوم الحكاية أو «الحدوتة» في أفلامه

للانفصال. ثلاثية «حرّاس المجرة»، هي الأكثر اكتمالاً في عوالم «مارفل»، على الرغم من أن الشخصيات لم تكن مشهورةً كثيراً في القصص المصوّرة مقارنة بغيرها من الشخصيات، ولكنّ غان عرف كيف يضعها على الخريطة وإنشاء قصة غريبة بإحساس غريب بين الضحك والدموع. يعتبر

يساعد على توسيع الكون وتطوير الشخصية بشكل مثالي لإغلاق الثلاثية. واضح جداً أنّ إيقاع السرد ليس مرادفاً لتراكم المواقف، كما يحصل عادة في أفلام «مارفل». في إنتاجات «مارفل» الأخرى، يكون الإفراط في المشاهد والمعارك والأحداث التي تدخل في بعضها البعض هي المحرك الأساسي للفيلم. أما في «حرّاس المجرة»، فالمواقف المنطقية هي التي تسمح للسرد بالتكشّف، وبسببها يفلت الفيلم من مشكلة إدخال الكثير من المشاهد، ليكون متناسقاً أكثر من دون دمج فائض، ما يسمح للشخصيات بإعطاء الوزن العاطفي المطلوب، لأنّ الحراس ليسوا أبطالاً خارقين، بل شخصيات تحوّل عيوبها إلى قوة وإرادة. تلعب الحوارات السريعة والمباشرة وروح الدعابة العبثية دوراً مهماً في إنشاء هذه الأجواء الخيالية المبهجة. وإن كان هذا ليس كافياً، فهناك الموسيقى التصويرية والأغاني التي تصاحب الشريط، فتثير دوماً الشعور بالابتهاج. الخطوط العريضة التي تقوم عليها الحبكة خالية من المفاجآت، لكنها تعمل بأمان، وهذا ما يجعلها ساحرة وبسيطة وتؤدي دورها في الإمتاع. وبالطريقة نفسها تعمل الصرامة المرئية، وهي ثابتة في عوالم مستحيلة ذات هياكل معمارية عضوية مبهرة. وهكذا يكون الفيلم قادراً على الاستمتاع بنفسه قبل إمتاعنا. «حرّاس المجرة 3» انفجار حقيقي للمشاعر، ووداع مثالي وربما يكون قاسياً. فيلم لا يعتمد على الرابط مع بقية أفلام «مارفل»، بل مستقلّ بنفسه ولا يفقد روحه التخريبية. يقدّم خاتمة لائقة، في عمل نابع من عقل خالقه المتميز.

3.Guardians of The Galaxy Vol في الصالات

في الصالات

مع جون ويك... «مش هتقدر تغمض عينيك»

يكتبها شفيف طبارة

لم يتوقّع أحد أن تصبح سلسلة أفلام «جون ويك» أحد أهم أفلام الحركة في السنوات العشر الأخيرة. حتى إنّ مسيرة كيانو ريفز لم تكن في أفضل حالاتها لدى صدور الجزء الأول في عام 2014. ثم جاءت التتمات، وكل منها بميزانية ونجاح أكبر، حتى وصلنا إلى «جون ويك: الفصل الرابع» بميزانية 90 مليون دولار بعدما كانت ميزانية الفيلم الأول 20 مليوناً فقط. وهذا واضح على الشاشة، لأننا أمام أكثر أفلام السلسلة وحشيةً وطموحاً. «جون ويك رجل ملتزم ومركز وله إرادة صافية»، هكذا يصفه أعداؤه، ولكن يمكن استخدام هذا الاقتباس للإشارة إلى فريق الإنتاج والمخرج وراء هذه السلسلة.

ما أنجزه المخرج تشاد ستاهلسكي وفريقه على مدار عشر سنوات ليس بالأمر الهيّن. لقد بنوا امتيازاً حركياً لا يمكن أبداً إنكار تأثيره، والأهمّ لا يشعرك بأنه مقلّد أو مكرر. نحن أمام شيء يتحرك إلى الأمام دائماً، ولا يشعر بالتعب أبداً. وعلى الرغم من أن ذلك يبدو مستحيلاً، فإننا نتقبّله بكل أريحية. ما نراه على الشاشة مع «جون ويك: الفصل الرابع» يفوق كل شيء شاهدناه في هذه السلسلة من قبل، بل يؤكد لنا أنّ ريفز هو أحد أهم نجوم أفلام الأكشن. يبدو الأمر كما لو أن المخرج قد أعدّ خلاصة وافية لما نجح بشكل أفضل في الأجزاء الثلاثة السابقة، ووضعها في ملحمته الجديدة، والنتيجة شريط يتبنى رموز السينما السوداء والأسيوية والياكوزا، والساموراي و«البي موفيز» اليابانية والأكشن الهوليوودي الخيالي. والعنصر الأهم الذي اهتفت به هذه السلسلة هو مناخ الميثولوجيا والأساطير. في الجزء الأول كانت إضافة غريبة منحت الفيلم هويته الخاصة، ولم تتوقف الأساطير عن النمو حتى الجزء الجديد، الذي يبدو أنه النهاية، على الرغم من أن الحديث عن الجزء الخامس قد بدأ بالفعل. الفيلم الجديد يبدأ عند نهاية الجزء الثالث، ولا يزال جون ويك يتعامل مع عواقب القرار الصارم الذي اتخذه في نهاية الجزء الثاني، وبالطبع تستمر الأخطار التي يواجهها بالتزايد. ندخل الفيلم ونحن على علم بأن جون ويك أصبح متمرداً وأعلن نفسه عدواً «للطاولة العليا» وأنهم لا يزالون يلاحقونه لكونه محروماً من الامتيازات ويريدون قتله. وإن كنا رأينا ويك يقاتل من أجل حريته بين حشود في مترو نيويورك ويبارز رجال العصابات على ظهر حصان ووصوله إلى الدار البيضاء لقتل المزيد، سنراه في الفيلم الجديد يقتل جيشاً من الساموراي في أوساكا ويهزم شوارع باريس ويصعّد سلالم مونمارتر مراراً وتكراراً للوصول إلى «كنيسة القلب الأقدس». والأهم من كل هذا، هو المشهد الطويل في المبنى المهجور في لقطة علوية تظهر على الشاشة من دون سابق إنذار وتروي قصتها الخاصة. وهكذا يمكن القول بأنّ هذه السلسلة أحدثت ثورة في سينما الحركة، أو بدا تتلاعب بالقواعد وتغيرها حسب الرغبة. «جون ويك: الفصل الرابع» لا يزال فيلم الأكشن المذهل، هو معيار من حيث تصميم المشاهد والمعارك والتصوير السريع. في الفيلم، نشعر بأننا نتعرض للضرب، كل شيء شديد التفصيل ويثير القلق في خضمّ وابل من الرصاص المتفجر والدم والضربات.

> يتبنّى رموز السينما السوداء والآسيوية والياكوزا والأكشن الهوليوودي الخيالي

القصة البطولية لجون ويك تخبرنا عن عالم من العهد القديم حيث قاعدة «العين في العين» موجودة فقط. لا يمكننا إلا نحب هذا الفيلم، على الرغم من أنّه انتقامي بدائي، لكننا نشعر بالرضى حيال ذلك. تمر الساعات الثلاث من دون أن نشعر بها. بينما نضحك في بعض الأحيان على السخافة، نفتح أفواهنا تعجّباً في مشهد قتال محترف في أحيان أخرى، لا يمكننا أن نتعب من الجزء الرابع، على الرغم من أن كل شيء فيه متعب. لا يمكننا التفكير في سلسلة أفلام تحتوي على جزء رابع جيد، ولكن «جون ويك: الفصل الرابع» يحافظ على المعيار العالي ويأتي هذا من الحماس والتفاني للمخرج وفريق العمل لأنهم يريدون الحصول على أفضل النتائج. لا يزال الفيلم هو نفسه على مستوى السرد... مفكك لكنه جيد التخطيط وفعّال، وكيانو ريفز منفصل عن كل شيء وعن الجميع، يرقص رقصته وحده، يظهر في كل مشاهده بإناقة مسرحيّة وبلمسة من اللامعقولية.

يتفوّق «جون ويك: الفصل الرابع» على الأجزاء السابقة، وهذا ما يجعله ممتعاً للغاية. على السطح، إنه مرح، ومصمّم ببراعة، ومصوّر بشكل جميل، وفيه عربدة حركة محمومة بلا توقف حول رجل لا يمكن إيقافه يطحن أي شخص يعترض طريقه. بالنظر إلى ما هو أعمق من ذلك، نجد رواية أسطورية تلامس، في الوقت عينه، عالم القصص الخيالية اليونانية والأحداث الحالية وفيه روح فيلم معاصر بنكهة الألعاب الفيديو. أما السؤال الأبرز فهو: أين يمكن لهذه السلسلة أن تذهب بعد؟ الفصل الرابع لكل سلسلة دائماً ما يكون أكثر من اللازم، لكن مع جون ويك حتى الموت يمكن أن لا يكون النهاية.

4 John Wick: Chapter في الصالات

ذاكرة الفن السابع

«الثور الهائج» الذي أنقذ مارتن سكورسيزي

تعود تحفة المخرج الأميركي إلى الواجهة، بعد طرحها في الصالات الأميركية في نسخة مرمّمة وجديدة أشرف عليها صاحب «سائق التاكسي». الملاكم جيك لاموتا في الفيلم، ليس سوى صنو سكورسيزي بشكل أو بآخر. إنهما يحملان الإرث الكاثوليكي نفسه، يصارعان الحياة، الأول بقبضتيه... والآخر بالكاميرا

قبل إنتاج «الثور الهائج» (1980)، كان مارتن سكورسيزي (1942) أعمى أيضاً، كما يَرد في الاقتباس الذي ينتهي به فيلمه. «كل ما أعرفه هو هذا: ذات مرة كنت أعمى والآن يمكنني أن أرى». كانت حياة سكورسيزي وقتها على حافة الهاوية. كل شيء تغير في السبعينيات. حينذاك، كان مخرجاً طموحاً أخرج بلا مستقبل، محترماً من قبل زملائه المخرجين من جيله، ومع العديد من الإنجازات السينمائية، بما في ذلك «سعفة كان» الذهبية عن فيلم «سائق التاكسي» (1976). وفي أواخرها، كانت حياته عبارة عن حفلات ومخدرات وصداقات أدت جرفياً إلى تعريض حياته للخطر. طلّق وأمضى أشهراً عدة في حالة من التوتر الشديد والإرهاق. وفي عام 1978، أدخل المستشفى بسبب نزيف داخلي خطير. في تلك الأثناء، انتهى بول شريدر من كتابة سيناريو «الثور الهائج»، وجاء به روبرت دي نيرو إلى سكورسيزي لإقناعه بأن يكون فيلمه التالي. على سرير المستشفى، اقتنع سكورسيزي تحت إلحاح دي نيرو. من حيث المبدأ، كان الفيلم يحكي عن الملاكمة، لكنّ سكورسيزي، أراد، في الواقع، أن يصنعه لأنه أدرك أنه لم يكن فيلماً عن الملاكمة، بل عن ملاكم، جيك لاموتا، بطل الوزن المتوسط في عام 1949. قرر صنع الفيلم لأنه رأى النور، لأنه أراد الخروج من اللحظة السيئة التي مرّ بها، من «فترة الانتحار» التي وصفها ذات مرة من خلال السينما التي ستنقذه. بالنسبة إليه، أصبح الفيلم شخصياً، قصة لها علاقة كبيرة به. «جاء بوبي (دي نيرو) لرؤيتي ـ يقول سكورسيزي ـ تحدثنا وقلوبنا على راحتينا، تحدثنا عن أنفسنا، لكن فجأة، فهمت الشخصية حقاً. عندما سألني بوبي بسرعة: هل تريد منا أن نصنع الفيلم؟ قلت نعم. فجأة أصبح كل شيء شفافاً وواضحاً. ما أمرّ به الآن، كان جيك لاموتا قد عايشه من قبل. لقد عاش كل منّا على طريقته الخاصة، ولكننا قبل أيّ شيء، كنّا نحمل الإرث نفسه، الإرث الكاثوليكي، الشعور بالذنب وأمل الفداء».

تعرف سكورسيزي، على الفور، إلى الملاكم، وبدأ العمل بحماس واستعاد الثقة. كان يمكن لفشل «نيويورك، نيويورك» (1977) والضغط الرهيب الذي وضعه على نفسه، وضع حدّ لأحد أهم المخرجين السينمائيين في العقود الأخيرة. كان «الثور الهائج» بداية مرحلة جديدة، وتأكيداً على أن الفنان يجب أن يقاتل نفسه، بالطريقة نفسها التي كان لاموتا يقاتل نفسه في الحلبة.

مشهد بداية «الثور الهائج» هو شهادة على أننا أمام تحفة سينمائية. جيك لاموتا (روبرت دي نيرو) يرقص، يضرب الهواء بمفرده في حركة بطيئة، في حلبة مظلمة، تؤرقها ومضات الكاميرا والموسيقى الحزينة للإيطالي بيترو ماسكاني، ثم تظهر الحروف الحمراء الزاهية على الشاشة البيضاء والسوداء، لتُدخل المشهد والفيلم في ذاكرة وتاريخ السينما. وصف سكورسيزي طريقته في الإخراج على أنها صراع

> سينما مباشرة، بدون قفازات، لا تسمح بالهدنة لأن الحياة هي كذلك

للتكفير عن خطاياه، كأن روحه يمكن تخليصها في السينما. قيل الكثير عن حياة سكورسيزي، وتوجّهه إلى الكهنوت في شبابه. لقد كان أستاذاً في مدرسة اللاهوت لسنوات، لكنّ شيئاً ما جعله يصبح مخرجاً ويلتقط مخاوفه وغضبه وشكوكه على السيلولويد. «الثور الهائج» هو صورة بدائية للوحدة، والسعي إلى تعزيز الإنسان وتدمير الذات في آن، والبحث عن الأنا. قصة جيك التي رواها سكورسيزي مليئة بالتوتر بسبب مزاجه داخل الحلبة وخارجها، وأيضاً قصة خطيئة وفداء، وفي الطريق، يجري بحث عاصف لتعريف جيك نفسه كملاكم، كزوج وكأخ. جاءت هذه الدراما من الرغبة في تسوية المسار والتعرف إلى النفس، بطريقة عنيفة للغاية. العنف في الفيلم دائماً ما يكون له معنى أو تفسير، لأن العنف لدى سكورسيزي ليس غاية بحدّ ذاته، ولكنه وسيلة للحديث عن أشياء أخرى، سواء كان ذلك في شوارع نيويورك التي يعرفها جيداً أو من بعض الأشخاص الذين يشعر بالذنب تجاههم.

يصعب العثور على خطأ في «الثور الهائج»، فكلّ شيء على الشاشة يبدو متماسكاً ودقيقاً. تحفة سينمائية تجعلك ترتجف أمام الشاشة، تعنّفك وتهزّك وتسمح لك بالتقاط أنفاسك لتدمّرك أخيراً بالبرودة والقلق. «الثور الهائج» كمباراة ملاكمة تكون فيها في زاوية الحلبة محصور لا يمكنك تفادي الضربات، وعندما تنهض لترفع رأسك، ستشعر بقوة كاميرا سكورسيزي على رقبتك وبأنفاس هزيمة لاموتا على وجهك. إنها سينما مباشرة، بدون قفازات، سينما لا تسمح بالهدنة لأن الحياة هي كذلك، مثل حيوان يلاحقك ولا يتركك إلا لاهثاً ومدمّراً.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 10 أيار 2023 العدد 4910

رادار

يأس وإحباط واستقالات في nbn

زكية الديراني

تزداد الأزمة المالية حدّةً في قناة nbn يوماً بعد يوم، وتتحكّم بأعناق الموظفين الذين يعانون الأمرّين، فتدفعهم إلى تقديم استقالاتهم تباعاً. في الأعوام الأخيرة، غرقت المحطة اللبنانية التي تتخذ من بئر حسن (بيروت) مقرّاً لها، في دوّامة صراعاتها المادية على إثر ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية وانخفاض قيمة رواتب العاملين بشكل كبير. لكن هذه الأزمة لم تكن وليدة الوضع الاقتصادي فحسب، بل جاءت نتيجة تراكمات من سوء الإدارة على مرّ سنوات، نتج عنها عدم دفع الرواتب لأشهر طويلة قبل ثلاثة أعوام تقريباً.

بات معلوماً أنّ حالة ضبابية تسود أروقة القناة منذ أشهر، فيما حاول (غالبية) الموظفون رفع أصواتهم. لم يجد هؤلاء حلّاً أمامهم سوى الإضراب عن العمل، وإيصال رسالة إلى الإدارة مفادها أنّهم غير قادرين على تحمّل الأعباء الاقتصادية المترتّبة عن تدنّي قيمة رواتبهم في ظل ظروف معيشية صعبة. لكنّ الإدارة لم تُقدم على أي تغيير حقيقي في رواتب الموظفين، بل حاولت لملمة الاعتصام عبر زيادة مبلغ صغير، لا تتعدى قيمته 20 دولاراً أميركياً، إلى رواتب الموظفين. أمر زاد الطين بلّة وأظهر سوء الإدارة وعدم القدرة على معالجة الوضع في القناة،

قدمت ليندا مشلب استقالتها من القناة

مع العلم أنّ رواتب الموظفين في المحطة التي تأسّست عام 1996، لا تصل إلى 9 ملايين ليرة لبنانية (أقل من 100 دولار أميركي)، يتم دفعها على قسمين، في بداية ومنتصف كلّ شهر.

في جديد قضية nbn، وبعدما شهدت استقالة عدد من موظفيها آخرهم سوسن صفا التي بدأت العمل في الشاشة قبل 20 عاماً وقدمت برنامجها السياسي الحواري «90 دقيقة»، يبدو أن زميلتها المراسلة ومقدمة البرنامج السياسي «السلطة الرابعة» ليندا مشلب تسير على الطريق نفسه، بعد 21 عاماً من العمل. هكذا، تكون nbn قد أصبحت خالية تقريباً من البرامج السياسية.

في هذا السياق، تلفت معلومات لنا إلى أنّ موجة الاستقالات تتوالى لمقدّمي البرامج السياسية، وتحديداً أولئك الذين كانوا من المؤسّسين، إلى جانب مجموعة من العاملين في القسم التقني. توضح المصادر أنّ سوء الإدارة في nbn يولّد لدى العاملين حالةً من اليأس والإحباط، ما يؤثر سلباً على أدائهم، فيجدون أنفسهم مجبرين على البقاء في وظائفهم، نتيجة الظروف القاهرة التي يمر بها البلد. وتلفت المصادر إلى أنّ ما شكّل صدمة للعاملين، هو دفع الإدارة لرواتبهم المكسورة قبل ثلاثة أعوام تقريباً، على سعر 1500 ليرة لبنانية لكل دولار أميركي، وسط ارتفاع جنوني لسعر الصرف. مع العلم أنّ الموظفين تلقوا أخيراً «جرعة مخدّرة» جديدة من الإدارة، تتمثّل في وعود بتغييرات مالية تطال الأقسام قريباً.

المفكرة

الكنعانية: لغة ووجود

■ برعاية وزير الثقافة القاضي محمد وسام المرتضى، تدعو «جمعية آداد»، اليوم الأربعاء إلى حضور ندوة بعنوان «الكنعانية: لغة ووجود» في «المكتبة الوطنية» في منطقة الصنائع. تتخلّل برنامج الحدث كلمات لكلّ من وزير الثقافة، وسيباستيان هاينه (الصورة ـ من أمانيا)، ومكرم غصوب. على أنّ تتولّى هدى الخوري مهمة إدارة النشاط.

ندوة «الكنعانية: لغة ووجود»: اليوم الأربعاء. الساعة الخامسة بعد الظهر. «المكتبة الوطنية» (الصنائع. بيروت).

«جازنافور» في مئوية «هريبسيميانتس»

■ في عام 1998، صدر أحد مشاريع أسطورة الأغنية الفرنسية، المغني من أصل أرمني شارل أزنافور (1924 ـ 2018/ الصورة)، حيث جمع بعض أشهر أغانيه في ألبوم يُقرأ مضمونه من عنوانه: جازنافور. استضاف يومها الراحل مجموعة من رموز الجاز ليشتركوا معه في هذه التجربة، بتوزيع لفرقة موسَّعة أو «بيغ باند». هكذا، أدّت الأميركية ديان ريفز بعض ما جاء في الألبوم في غناء ثنائي مع الفنان المضيف، وكذلك أضاف الفرنسيّان جاكي تيراسون وميشال يتروتشياني مساهمتهما عزفاً على البيانو، في حين شارك، أيضاً من فرنسا، عازف الأكورديون ريشار غاليانو وعازف الهاموند أرغن إيدي لويس وغيرهما.

تحت هذا العنوان، «جازنافوز»، تحتفل مدرسة «هريبسيميانتس» الأرمنية الفرنكوفونية العاملة في لبنان بمئوية تأسيسها، من خلال أمسية غنائية يحييها الفنان الأرمني هايغ بيتروسيان وفرقته الموسيقية الرباعية. يؤدي بتروسيان مجموعة من أغاني شارل أزنافور في مسرح «بيار أبو خاطر»، مساء غدٍ الخميس وبعد غدٍ الجمعة. الموسيقيون الآتون من أرمينيا لديهم تجربتهم الخاصة في الأغنية الشعبية الأرمنية المعاصرة، لكنهم يمتهنون أداء ريبرتوار أزنافور بشكل خاص، ويتخطى اهتمامهم استعادة الأغنيات المعروفة ليصل إلى استعادة شخصية أزنافور كحالة فنية خاصة على مسرح الغناء. أما اختيار هذه الشخصية بالذات، فيأتي طبيعياً نسبةً إلى التوجّه الفرنكوفوني للمدرسة الأرمنية.

«جازنافور»: غداً الخميس وبعد غدٍ الجمعة. الساعة الثامنة مساءً. مسرح «بيار أبو خاطر» (جامعة القديس يوسف. طريق الشام/ بيروت). للاستعلام: 81/392830

ثنائي بيانو وتشيلّو في الفيدار

■ يحاول منظّمو الأمسيات الكلاسيكية الغربية الشهرية في «معمل الحرير» التوفيق بين المواهب المحلية (من ضمنها اللبنانية المهاجرة) والأجانب، لإحياء هذه المواعيد. الفضاء الجُبَيلي الذي بدأ نشاطه الثابت السنة الماضية مع ريسيتال بيانو للفرنسي الموهوب جوليان بروكال، حصر اهتمامه بموسيقى الحُجرَة، مع حصة الأسد للعزف المنفرِد على البيانو. الشهر الماضي، دُعِيَ إلى المكان أحد أبرز الوجوه الشابة في مجاله في بلجيكا، فلوريان نوواك، وقبله أحيا عازفا البيانو أندريا قزّي ودانيال قاروط أمسية مشتركة. وفي 25 أيار (مايو) الحالي، سيكون الموعد مع عازفة البيانو ليانا هاروتونيان (الصورة) وعازف الكمان الصاعد كيفن كنعان، في برنامج لم يُعلَن عن تفاصيله بعد.

أمسية لليانا هاروتونيان وكيفن كنعان: الخميس 25 أيار 2023. الساعة السابعة مساءً. «معمل الحرير» (منطقة الفيدار ـ جبيل). الدعوة عامة. للاستعلام: 03/616088

تكريم شاعر الطير والماء

■ ضمن فعاليّات معرضها السنوي للكتاب، وتحت عنوان «شاعر الطير والماء»، تنظّم «ثانوية السفير» (الغازيّة)، بعد ظهر اليوم الأربعاء احتفالاً تكريمياً للشاعر الراحل محمد علي شمس الدين (1942 ـ 2022/ الصورة). تتخلل النشاط كلمات لكل من الكاتب والأكاديمي عبد المجيد زراقط والشاعر داوود مهنا وابنة المكرَّم الشاعرة رباب شمس الدين، بالإضافة إلى عرض أفلام تسجيلية قصيرة تتناول سيرة المكرَّم ومسيرته وتتضمّن مقاطع من كلمة ألقاها في الثانوية ضمن فعاليّات دورة سابقة للمعرض، على أن يتولى التقديم مدير الثانوية الأديب سلطان ناصر الدين. ويلي الاحتفال توقيع الشاعر داوود مهنا كتابه «الواقع وشعريّته في شعر محمد علي شمس الدين».

تكريم الشاعر محمد علي شمس الدين: اليوم الأربعاء. الساعة الثانية بعد الظهر. ثانوية «السفير» (الغازيّة. جنوب لبنان). للاستعلام: 07/221375

على بالي

أسعد أبو خليك

استمرار رياض سلامة في الحاكميّة ليس فقط دليلاً على رعاية أميركا له (كان سلامة بمثابة الجاسوس الذي يطارد أعداء أميركا وإسرائيل في النظام المصرفي اللبناني والعربي)، ولا على رعاية البطريرك الراعي له (بسبب خدمات ماليّة وطائفيّة). استمرار سلامة في المنصب بعد تسريب تقارير أوروبيّة عن فساده وسرقاته لا يؤشّر إلا إلى صوابيّة شعار «كلهم يعني كلهم». الكل يغطّي عليه. ليس هناك من مطالبة جديّة من أي طرف بإقصائه ومحاكمته. الكل يحميه لأنّ لديه ما يفضح الفاسدين. والأطراف تخشى من فضخ فسادها أو فساد حلفائها. لقد بات أكيداً أنّ سلامة حوّل مئات الملايين من أموال الشعب اللبناني إلى الخارج لاقتناء عقارات في أغلى مدن العالم. قوى الأمن في لبنان تعتقل سارق الخُضر وليس هناك من يجرؤ على اعتقال الرجل (للأمانة، القاضي علي إبراهيم صاحب الهمّة والنشاط، لا يزال مشغولاً بملاحقة أمينة صندوق بلديّة حمّانا لأنّه رأى أنّ مصدر الفساد اللبناني يكمن في دفاتر حسابات البلدية). ليس من حزب يجاهر بصورة مستمرّة في المطالبة بعزل سلامة وتقديمه للمحاكمة. لا. الثنائي الشيعي (غير الكوميدي) قرّر في تشكيل الوزارة الحالية تسليم رياض سلامة وزارة المالية، وعندها يحلو الهتاف: «شيعة. شيعة». الثنائي نظّم تظاهرة الطيّونة ضد القاضي بيطار (يدين جعجع للثنائي على تقدّمه الأكيد في الانتخابات) ولا يخطط لهتاف ضد سلامة. سيقول أحدهم إنّ النائب فلان قال ذات مرّة في يوم صحو إنّه لا يؤيّد رياض سلامة. هذا هزل، طبعاً. رياض سلامة نقطة تقاطع لفساد النظام اللبناني، والذي وضعه في المنصب ليس إلا مهندس الفساد اللبناني الحديث الذي قاد إلى الانهيار الفظيع. وهذا المهندس بمثابة قدّيس وشهيد، عند الفريقيْن وعند «ثوار» لبنان (كيف سيتصرّف ثوار لبنان إزاء الخلاف السعودي الإماراتي؟) رياض سلامة محط إجماع: من «المنظومة» إلى «التغييريّين» و«الثوّار» إلى الإعلام التقليدي (الثوري) برمّته. من غير المُرجّح أن تسمح أميركا لحكومات أوروبا في المضي بعيداً في مقاضاة سلامة. سلامة لا يزال يتصرّف بثقة وزهو. أميركا (والله؟) معه.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com